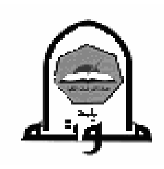


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب
حسين خماش الزهراني

أشراف
الأستاذ الدكتور فايــز المجالي

رسالة مقدم إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي علـــم الاجتمـــاع تخصص علم الجريمـــة

جامعة مؤتة 2013م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسين خماش الزهراني الموسومة بـــ:

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2013/5/13	مشرفاً ورئيسا
د. سليم أحمد القيسي		2013/5/13	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2013/5/13	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/13	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

الإهداء

إلى من علمني معنى الصدق والصبر على متاعب الحياة
وكان خير معلم

إليك يا أبي

إلى من كانت لي مصدر الصبر والعطاء
ونورت لي طريقي

والدتي العزيزة

إلى من كانت لي خير معين
وتحملت انشغالي.

زوجتي الغالية

إلى من هم ذخري وسندي في الحياة
وساعدوني وشدو عزيمتي

إخواني وأخواتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

حسين الزهراني

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر والمنة له على فضله، وإحسانه، وتوفيقه على إتمام هذا الجهد المتواضع الذي أسأله الله أن ينفع به العلم والعلماء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد واله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

يسرني ويسعدني أنّ اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى وصل إلى حيز الوجود وأخص بالشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فايز المجالى الذي أشرف على هذه الرسالة، حتى أصبحت على ما هي عليه وتحمله الجهد والعناء فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة فله مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة، الذين وافقوا بقَبول مناقشة هذه الرسالة، وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في قسم علم الاجتماع وأعضاء هيئة تحكيم أداة الدراسة على توجيهاتهم وآرائهم القيمة .

حسين الزهراني

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية

حسين خماش الزهراني

جامعة مؤتة، 2013

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من (160) محكوماً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. وجود اتجاهات ايجابية لنزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج والعنوسة.
2. وجود دوراً تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة
3. وجود علاقة بين دور العنوسة في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع السعودي و(الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة.

وتوصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى عدداً من التوصيات من أهمها: دعوة المؤسسات الاجتماعية لتنفيذ برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج للتخفيف معدلات زيادة الجريمة.

Abstract

Societal Attitudes Towards The Role of Spinsterhood And Rising Age of Marriage in Increasing Crime Rates in Of The Mecca Region - Saudi Arabia

Hussein Khammash Al Zahrani

Mutah University, 2013

The study aimed to identify the societal attitudes towards the role of spinsterhood and rising age of marriage in increasing crime rates from the point of view of the prisoners in the prisons of the Mecca region. To achieve the objectives of the study The study has employed a field survey using a questionnaire to collect required data. The study population consisted of (160) prisoners, The study concluded a set of results was highlighted :

1. There are positive trends for prison inmates in the area of Mecca towards the rising age of marriage and spinsterhood.
2. There is a role to play spinsterhood and rising age of marriage in the high rates of crime from the viewpoint of prisoners in the prisons of the Mecca region.
3. The existence of a relationship between the role of spinsterhood in crime rates in Saudi society and (sex, age, educational level, income level, number of marriages) from the point of view of prisoners in the prisons of the Mecca region.

The study recommended through the results of a number of recommendations including: call social institutions to implement programs and economic and social policies to reduce the negative effects of the phenomenon of spinsterhood and delayed age of marriage to alleviate the increased crime rates.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1 مقدمة:

تعدُ الأسرة أهم الوحدات الاجتماعية التي تلعب الدور الرئيسي في المحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية، وهي أساس المجتمع، فمنها يبدأ وعليها يعتمد، وبقدر ما تكون الأسرة مترابطة بقدر ما يكون المجتمع قوياً ومترابطاً، والزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع قوي مستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويقمع الانحراف والشذوذ ويحقق الحياة الوادعة ويوفر الهدوء والاستقرار.

وقد شرع الإسلام الزواج لمقاصد سامية ولتحقيق غايات عظيمة جليلة، فهو الوسيلة الوحيدة لتكوين الأسرة وتهيئة الاستقرار الأسري وإمداد المجتمع بأعضاء جدد مما يسهم في إستمراره وزيادة تفعيل الضوابط الاجتماعية والالتزام بها، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، والظروف المعيشية فرضت خطراً من نوع خاص بات يلاحق البيوت المسلمة، مستهدفاً الشباب المسلم من كلا الجنسين، ويتمثل في ظاهرة العنوسة (المطيري، 2009).

وتندرج مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور والإناث ضمن اختصاص علم الاجتماع الأسري، فالتأخر في سن الزواج ظاهرة اجتماعية من بين مجموعة من الظواهر التي تتأثر بها الأسرة في مجتمعنا، حيث أخذت تتسع من خلال النهضة الحضارية والتطورية الشاملة، التي حدثت في المملكة العربية السعودية، أما التطور في المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تركت مجموعة من المتغيرات، أدت لتغيير شكل الأسرة وظهور العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي القت تبعاتها على كاهل الأسرة ومن بينها ارتفاع معدلات سن الزواج، الذي أصبح يعاني منه العديد من الشباب الذين يعتبرون عصب الأمة(الحسن، 2008)

وتعد مشكلة العنوسة وارتفاع سن الزواج في المجتمع السعودي من المشكلات الحديثة التي أخذت تظهر في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت العنوسة في

المجتمع السعودي ظاهرة تسجل تزايداً مستمراً في ظل ارتفاع المهور في بعض المناطق السعودية، وكذلك الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها بعض الأسر في المجتمع، ولا يخفى على الجميع ما يترتب على هذه الظاهرة من اثار سلبية تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر في نسبة العنوسة وارتفاع سن الزواج لدى الشباب من شأنه أن يعصف ببنية وتماسك المجتمع، وذلك لأن الاثار المترتبة عنه لا تمس المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم تلك الآثار هو الانتشار الكبير لمختلف أنواع الجرائم وفي مقدمتها الجرائم الجنسية مثل الزنا والعلاقات الجنسية غير الشرعية وغيرها.

وبناءً على ذلك فقد جاءت الدراسة الحالية لكي تلقي الضوء على الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة.

1. 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن من ينظر الآن إلى المجتمع السعودي يلاحظ بوضوح انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج والعنوسة بشكل ملفت للنظر من حيث تناميها وارتفاع معدلاتها، حيث أكدت أرقام رسمية صادرة عن مصلحة الإحصاءات في وزارة التخطيط السعودية أن المجتمع السعودي بدأت تتفشى فيه ظاهرة العنوسة حيث امتدت لتشمل حوالي ثلث عدد الفتيات السعوديات اللاتي في سن الزواج وهي نسبة مخيفة إلى حد كبير.علاوة على ذلك، فإن ظاهرة العنوسة في ازدياد، وهذا ما تؤكده المعلومات الإحصائية وفقا لنتائج المسح الديموغرافي لعام(2010) في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت إلى أن عدد العوانس(1.5) مليون وبنسبة(5%) من السكان وعدد الفتيات العوانس منهم (1.4) مليون والذكور (100.000)، وعدد حالات الطلاق يوميا (33) حالة طلاق بنسبة 33%(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010).

وهذا الوضع خلق مشكلة اجتماعية تعاني منها كل أسرة، ولها آثارها السلبية والخطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع، وهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة لها أسبابها التي زادت من تعقيدها التغيرات والتطورات التي أصابت منظومة القيم المجتمعية

لمجتمعنا العربي. ويضاف إلى ذلك القيم الأسرية الضاغطة المتمثلة بالمظهرية الاجتماعية والتقليد والمحاكاة التي اعترت نسقنا الاجتماعي والثقافي والقيمي في وضع الشروط التعجيزية أمام الشباب، والتي تجلت في المغالاة في المهر، والمفاخرة والترف في جهاز العروس، والمباهاة في إقامة الأفراح في فنادق خاصة، مما أدى إلى ارتفاع متطلبات ومستلزمات تكاليف الزواج، يضاف إلى ذلك ارتقاء المرأة علمياً وثقافياً وفكرياً جعلها تفكر بأن ذلك يجعلها أكثر أمناً واستقراراً من الزواج، فضلا عن الوظيفة وتأمين المقتضيات المادية منها، مما جعلها هي وأهلها تفكر بتأجيل الزواج أو عرقلته والطموح المثالي في البحث عن مواصفات في الشريك تتعلق بالجمال والمال والوظيفة والانتماء الاجتماعي، يضاف إلى ذلك العادات والتقاليد والاجتماعية التي تعزز هذه الأسباب وتدعم وجودها.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ما العوامل المرتبطة بالعنوسة وارتفاع سن الزواج من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة؟
2. ما الدور الذي تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة ؟
3. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل) ؟
4. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل) ؟

1. 3 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الأمور التالية:

1. كونها الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي تقوم بدراسة الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية.
2. تتناول الدراسة موضوعاً كان لوقت قريب يعد من الموضوعات التي تستقطب اهتمام الباحثين نتيجة لحدوث تطورات وتحولات هامة في بنية المجتمع العربي بصفة عامة، وأصبح أمر تناول مثل هذا الموضوع ملحاً على المستوى المحلي السعودي على وجه الخصوص، من أجل رسم السياسات، وتطوير السبل العلاجية للحد من ظاهرة العنوسة وارتفاع سن الزواج وفق ضوابط وإجراءات تكفل صون الأسرة، واستمرارها ملاذا وبيئة لحياة سعيدة.
3. حاجة المكتبة السعودية لمثل هذه الدراسة خاصة في ظل وجود جدال مجتمعي وديني حول ظاهرة العنوسة وارتفاع سن الزواج وتفشيها في المجتمع.
4. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العنوسة وارتفاع سن الزواج من اجل التخفيف من حدة تزايد معدلات الجريمة.
5. إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الوقوف على أثر العنوسة وارتفاع سن الزواج على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.
6. قد تفتح الدراسة المجال لدراسات وبحوث مستقبلية على المستوى الوطني والإقليمي في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها.

1. 4 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج والجريمة، ويتفرع من ذلك الأهداف التالية :

1. التعرف على دور العنوسة وأثرها على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على دور ارتفاع سن الزواج وأثره على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية.
3. التعرف على العلاقة بين اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي والتي تعزى لخصائص المبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل)
4. التعرف على العلاقة بين اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي وخصائص المبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل).

1. 5 مصطلحات الدراسة:

الزواج: مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، ويبرز وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها البالغان إنجاب الأطفال، وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها(مسعود، 2007).

والزواج نظام اجتماعي يحدد العلاقات بين الذكور والإناث ويعطي الصفة الشرعية، وبما أن الزواج نظام اجتماعي يقوم على أسس وركائز ودعائم قوية وثابتة يخضع لقواعد اجتماعية يفرضها المجتمع بغض النظر عن نوعه من خلال التقاليد والأديان أو القوانين الوضعية.

كذلك فإن أهمية الزواج في سلامة المجتمع من الإنحلال لأن في الزواج عصمة للرجل والمرأة لأن كلا الجنسين منهما لديه طاقة يريد أن يصرفها،

وحتى لا يحدث كبت أو إضطراب نفسي فيكون الزواج تصريفا لهذه الطاقات في حدود الأدب والإحترام والسكن النفسي والمودة، وقد أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن الزواج فيه العصمة وضبط النفس، فقال في الحديث الذي رواه الجماعة ((يا معشر الشباب من إستطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)).(أبومصطفى، 2006).

وهناك أهداف سامية للزواج وغايات لابد من ذكرها ومن أبرزها:

1- الحب: وهو الدعامة الأساسية لنجاح هذه العلاقة، ويسبق الحب الزواج ويستمر خلال الزواج وينشئ هذا الحب من إدراك الفرد الفروق بينه وبين شريكه.

2- الإمتاع الجنسي والعاطفي والنفسي (Marciano, 1986).

3- التمثيل الصريح لمعنى الأمومة والأبوة: فكلا من الزواجين يكون لديه الرغبة في أن يكون أم و أبا، حيث ترعى الأم أبنائها وتغمرهم بالعطف والدفء وكذلك الرجل (كفافي، 1999).

4- تأسيس الأسرة السعيدة: ويكون الهدف من الزواج الوصول إلى السعادة والاستقرار، وبناء أسرة تقوم على المحبة والعطف والتفاهم (أبو اسعد، 2005).

وهناك مجموعة من أنماط الأزواج التي تختلف أنماط تعاملهم معا مما يؤثر في علاقتهم الزواجية.

1. الأزواج مسلوبو الحيوية في زواجهم: وان هؤلاء الأشخاص غير السعداء في كل علاقاتهم الزواجية سواء في المظاهر الداخلية أو الخارجية.

2. الأزواج المهتمون بالأمور المالية: ويكون الإشباع في بعد زواجي واحد، وهو إدارة التموين المنزلي كما يهتمون بالمكافأة المالية ولديهم مشكلات بارزه في علاقتهم معا.

3. الأزواج المتناقضون: ويظهرون عدم الرضا في القضايا الداخلية الزواجية والعلاقات الجنسية ويظهرون اهتمام في المظاهر الخارجية كالأطفال والحياة الدينية.

4. الأزواج التقليديون: وعلاقة هؤلاء الأزواج مصدر للضغط بين حياتهم وتفاعلهم مع الأقارب يزودهم بمصادر الراحة.
5. الأزواج المتكافئون: ويكون لديهم معدل عالي من الاتفاق ويتصلون بشكل جيد ولديهم استراتيجيات لحل المشكلات.
6. الأزواج المنتعشون: ولدى هؤلاء الأزواج إشباع في كل علاقاتهم حيث يظهر عليهم الاندماج الشخصي بحيث يشكل مصدر قوة في حياتهم.
7. الأزواج المتجانسون: وهم من الأزواج المتكيفين في علاقاتهم وفي التعبير عن مشاعرهم وحياتهم الجنسية ولديهم كذلك مصادر ضغط خارجية تظهر من وقت إلى أخر (أبو أسعد، 2008).

ارتفاع سن الزواج: مجموعة العوامل التي تعيق الشباب من الزواج ، والتي تؤدي إلى تأخر سن الزواج (السناد، 2007).

العنوسة: لفظ يطلق على الرجال والنساء الذين لم يتزوجوا، فالمرأة العانس هي التي لم تتزوج من قبل ولكنها تترقب الزوج وتنتظره، والعانسون من الرجال هم الذين تأخر زواجهم بسبب الفقر أو تقدم العمر أو العزوف بسبب الخوف من الإصابة بالإحباط لخوض تجارب زوجية سابقة فاشلة لأحد أفراد الأسرة، وغيرها من أسباب العنوسة (عبدالله، 2005). التعريف الإجرائي: نقصد بالعانس في هذه الدراسة كل من تجاوز سن البلوغ وبقي دون زواج لفترة طويلة بعد سن الثلاثين من عمره.

تعبيرٌ يَشمل الذُّكور والإناث على حدٍّ سواء؛ للتعبير عن حالة بلوغ شخصٍ ما سنًّا فوق معدَّل سن الزواج، دون زواجه/ زواجها؛ فهذا الشخص أكبر من أن يتزوَّج، ولكنه يستعمل أكثر مع النِّساء (المطيري، 2009). وهو تأخر الفتاة أو الشاب عن الزواج ووصوله إلى سن العنوسة ولم يتزوج بعد (مسعود، 2007)، كما تُعرف على أنها: المراة أو الرجل الذي تجاوز في عرف المجتمع سن الزواج دون أن يقيم علاقة الزواج، (منصور، 2001).

وهنالك بعض الناس الذين يخطئون ويظنون ان المصطلح يطلق على النساء فقط من دون الرجال، والصحيح انه يطلق على الجنسين. فالعنوسة تعبير عام

يستخدم للإناث اللواتي تعدين سن الزواج المتعارف عليه (حسن، 2000)، ولكن المتعارف عليه مؤخرا هو إطلاق اللفظ على النساء في الأغلب (خوالدي، 2004).

اختلفت نتائج الدراسات حول تأثير العنوسة على كل من الرجل والمرأة والمعاناة التي يشعر بها الاثنان معاً (الناقولا، 2003). فالعنوسة تؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية . فالمرأة هي التي تحس بألم العنوسة في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل أو مصدر رزق ، كما أنها تصبح مطمعاً للآخرين من المستغلين لتلك الظروف (العمر، 2005).

وتُعد العنوسة من إحدى المشكلات الاجتماعية والتي تؤدي إلى انهيار الأسرة وتفككها، ولما ينتج عن العنوسة من آثار سلبية تؤثر على البناء الأسري وتعيقه عن القيام بأدواره الرئيسة داخل المجتمع ويركز (الفوزان، 2002) على جملة من الأسباب تؤدي إلى العنوسة تتمثل في تدخل الأهل سواء من طرف أهل الشاب أو الفتاة وارتباط الشاب أو الفتاة بأسرتيهما من حيث السكن أو القرارات التي تخص حياتهما مما يؤدي لتفاقم ظاهرة العنوسة، إضافة لعدم التكافؤ في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو الديني أو العمري.

وازدادت حالات العنوسة في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، ولاسيما إن للعنوسة عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، وإن مبعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير، وأن العنوسة ومشكلات أخرى تعصف بأسرة اليوم تشكل معاول هدم في جدار المجتمع (عبدالله، 2005).

الجريمة: التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي المعروف إميل دوركهايم الذي مفاده (أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسّخت في وجدان الجماعة)(أبو توتة،1999).

الاتجاهات: هو تعبير قيمي- قد يكون ايجابيا أو سلبيا- نحو أشياء، أو أفراد، أو إحداث. والاتجاه يعكس شعور الفرد عن شيء ما. ويمثل الاتجاه توجها نحو أو بعيدا عن شيء ما، أو مفهوم أو موقف، كما أن الاتجاهات تمثل

في نفس الوقت استعدادا مسبقا للاستجابة لدى الفرد بطريقة محددة، ولهذا التوجه أو الاستعداد المسبق جوانب انفعالية ودوافع وأبعاد ذكائية، قد تـــتم أحيانا بشكل لا شعوري. وحيث أن القيم تعد المفهوم الأشـــمل والأوســـع، فالاتجاهات تختلف عن القيم فهي أكثر تحديدا، في حين يحتوي كـــلا مـــن القيم والاتجاهات على بعد خلقي لما هـــو صـــحيح ومرغـــوب(الطويـــل، 2006).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

الاتجاهات:

انتشر استخدام مفهوم الاتجاه في الآونة الأخيرة لأن له من أهمية في التأثير على سلوك الأفراد والمجتمع، ولم يعُد مفهوم الاتجاه مرتبطاً بالجانب النفسي أو الاجتماعي بل تعدى ذلك إلى الجانب الاقتصادي والسياسي أيضاً. وللمجتمع أثر كبير في تمثيل القيم العليا والمُثل والاتجاهات السائدة فيه، ويتفق علماء النفس على أن الاتجاهات تمثل تقييماً نفسياً لموضوع ما يحتل أهمية معينة عند شخص ما.

لقد كان عالم الاجتماع الانجليزي هيربرت سبنسر(H.Spenccr) أول من استخدم هذا المصطلح عام 1862م حين قال إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل كثيرة، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني. ويرجع شيوع هذا المفهوم وكثرة تداوله بين الباحثين إلى أسباب متعددة منها أنها تعكس إدراك الفرد للعالم المحيط به، كما وأنها تحدد الطريقة التي يستجيب بها للمواقف المختلفة واستيعابها لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد(العتيبي، 2004).

وهناك العديد من التعريفات لمفهوم الاتجاهات فقد عرفها (البداينة، 2003) بأنها مجموعة مستقرة من المشاعر والاعتقادات والنوايا السلوكية اتجاه أمور محدده مثل الأشخاص أو الأوضاع وقد تنعكس على الأداء العام.

ويعرف هولتزمان (Holtzman) الاتجاهات بأنها: استعداد تجاه شيء قد يكون تجاه فكرة، أو شخص، أو هدف، أو موضوع، ويتضمن ذلك الاستعداد الشعور الذي يحمل الفرد على العمل والتصرف تجاه الفكرة، أو الشخص، أو الهدف، أو الموضوع (العتيبي، 2004).

أمّا (حسين، 2003) فيعرف الاتجاهات بأنها الشعور الإيجابي أو السلبي تجاه شيء ما كالأشخاص والأماكن والعادات وغير ذلك، أما (خليفة، 2000) فقد عرف الاتجاهات المجتمعية بأنها نظام متطور من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية

التي تنمو بنمو الفرد وتطوره وتختلف باختلاف الظروف التي يعايشها وتختلف باختلاف مستوى إدراك الفرد الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد موقفه من الأحداث .

ويرى روكيش (Rokeach) أن الاتجاهات "تنظيم من المعتقدات له طابع الثبات النسبي حول موضوع أو موقف معين يؤدي بصاحبه إلى الاستجابة بشكل تفضيلي"أورده (الغامدي، 2002).

ويرى يثرستون(Thurstone) أن الاتجاهات عبارة عن درجة الشعور الايجابي أو السلبي المرتبطة ببعض الموضوعات السيكولوجية(أبو زهري والزعانين و حمد، 2008).

وقد تكون الاتجاهات سلبيه فتحد من تطوره فلابد من إن تعُدل أو تستبدل ويمكن إن تنجح محاولات تعديل الاتجاهات. ويمكن أن لا تنجح إن كانت السلوكيات المراد تعديلها تتصف بدرجة عالية من المعيارية والالتزام بسبب عمق جذورها ونجاح قدرتها التأثيرية على الأفراد والجماعات، أي أنها تؤدي وظيفة ملحة للقائمين عليها. والاتجاهات يمكن تغيرها تحت ظروف معينه وهي تقاوم التغيير خاصة إذا تم تعلمها في فترة الطفولة وأيضا إذا ارتبط التغيير بإشباع الحاجة وان التغير لمصلحته (البداينة، 2003).

أهمية الاتجاهات

وتحتل دراسة الاتجاهات –المجتمعية- مكانة بارزة في الكثير من دراسات الشخصية وديناميات الجماعة وبعض المجالات التطبيقية، مثل: التربية والإدارة والتدريب والعلاقات العامة والصحافة وإدارة الصراع في المؤسسات الإنتاجية والصناعية، وتوجيه الرأي العام، والسياسة والتثقيف والإرشاد الاجتماعي والصحي والديني والتربوي وغيرها، ذلك أن جوهر العمل في هذه المجالات هو دعم الاتجاهات الميسرة لتحقيق أهداف العمل فيها، وإضعاف الاتجاهات المعيقة، بل إن التربية والإرشاد والعلاج النفسي في بعض مضامينها، هي محاولة لتغيير اتجاهات الفرد نحو ذاته أو نحو الآخرين، أو نحو بيئته وغيرها. من هنا فإن دراسة الاتجاهات تعد عنصراً أساسياً في تفسير السلوك الحالي للفرد، والتنبؤ

بالسلوك المستقبلي له، حيث تؤثر الاتجاهات التي يحملها الأفـراد حـول بعـض القضايا والمواقف في عملهم المهني سلباً أو إيجاباً. وتسعى الاتجاهات إلى تحقيق العديد من الوظائف التي تيسر للفرد القدرة على التعامل مـع المواقـف الحياتيـة المختلفة.

وتمتاز الاتجاهات بخصائص متعددة أهمها: أن للإتجاه علاقة بين الفـرد وموضوع ما يستدل عليه من ملاحظة السلوك، وهـو قابـل للإكتـساب والـتعلم والانطفاء والتغير والتطور، كما يتأثر بخبرة الفرد ويؤثر فيها، بمعنى أن الاتجـاه نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها، وهو دينـاميكي يحـرك سـلوك الفـرد حـول الموضوعات التي تنتظم حولها، أما عن قياس الاتجاهات فقد اتفق علمـاء الـنفس الاجتماعيون على أن قياس الاتجاهات تتم من خلال مقياس أو استبانة معدة لهـذا الغرض، ولهذا تم تطوير العديد من الأساليب المنظمة لاستنتاج وقياس الاتجاهات، تمهيداً لتعديلها أو تغييرها، كما إن قياسها يسهل التنبؤ بالسلوك، على افتـراض أن الاتجاه يؤثر تأثيراً كبيراً في السلوك الاجتماعي للفرد، وبـذلك تـزداد معرفتنـا بالعوامل المؤثرة في نشأة وتكوين الاتجاه (النفيسة، 2009).

ولدراسة الاتجاهات أهمية كبيرة في حالة الرغبة في التغير إلى الأفضل فلا بد من خطوة أولى، وهي دراسة الاتجاهات النفسية السائدة في المجتمـع ومـدى قابليتها لإحداث التغير المطلوب نظراً لأن تكوين اتجاهات جديدة قد تتعارض مـع الإطار المرجعي في المجتمع ومع تراثه الثقافي وقيمه ومعتقداته وعاداته وأفكاره، ولهذا فإن علماء التربية والنفس الاجتماعي يولون أهمية كبيرة لدراسة الاتجاهات النفسية ومحاولة قياسها(العتيبي، 2004).

وظائف الاتجاهات

وأهم هذه الوظائف كما بينها(صديق، 2011):

أ. الوظيفة التكيفية، تحقق الاتجاهات الكثير من أهداف الفرد، وتزوده بالقدرة على التكيف مع المواقف المتعددة التي يواجهها، فـإعلان الفـرد عـن اتجاهاته يظهر مدى تقبله لمعايير الجماعة وقيمها ومعتقداتها، وانتمـاءه لها وولاءه لقواعدها، فالاتجاهات هي موجهات سلوكية تمكن الفرد مـن

تحقيق أهدافه وإشباع دوافعه في ضوء المعـــايير الاجتماعيـــة الـــسائدة، وبالتالي بناء علاقات تكيفية سوية مع هذا المجتمع.

ب. الوظيفة التنظيمية: إذ تتجمع الاتجاهات والخبرات المتعددة المتنوعة في كل فرد على شكل منظومة خاصة به، تؤدي إلى اتساق سلوكه وثباته في المواقف المختلفة، بحيث يسلك تجاهها على نحو ثابت مطرد، ويتجنـــب الانحراف أو التشتت في متاهات الخبرات الجزئية المنفصلة، متأثراً بمـــا يحمل من اتجاهات.

جـــ. وظيفة تحقيق الذات: تسعى الاتجاهات إلى مساعدة الفرد علـــى تبنـــي مجموعة من المواقف والآراء، توجه سلوكه وتتيح له الفرصـــة للتعبيـــر عن ذاته، وتجديد هويته ومكانته الاجتماعية والمهنية اللائقـــة بـــه، كمـــا تدفعه اتجاهاته إلى الاستجابة بقوة ونـــشاط وفاعليـــة للمثيـــرات البيئيـــة المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيس في الحيـــاة، وهـــو تحقيق الذات.

د. الوظيفة الدفاعية: فالعديد من اتجاهات الفرد، ترتبط بحاجاته الشخـــصية ودوافعه الفردية أكثر من ارتباطها بالخصائص الموضـــوعية لموضـــوع الاتجاه، لهذا يقوم الفرد أحياناً بتكوين بعض الاتجاهات لتبرير فـــشله، أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه.

وقدم كل من كاتز وستوتلاند (Katz & Stotland) أربعة وظـــائف رئيـــسية للاتجاهات هي(النفيسة، 2009):-

1- الوسيلة النفعية:- والمقصود أن الفرد يسعى إلى رفع قيمـــة الإثابـــة إلـــى درجاتها القصوى، ويقلل ما يؤدي إلى العقاب إلى ادني حد، وبهذا تحـــدث لدى الفرد اتجاهات محببة نحو كل ما يترتب عليه من إثابـــة، واتجاهـــات غير محببة نحو ما يؤدي إلى العقاب.

2- وظيفة الدفاع عن الذات(الأنا): ربما تكون الاتجاهات وظيفة من خلالهـــا يحمي الإنسان نفسه من مواجهة الحقائق المؤلمة عن نفسه أو عن الوقـــائع المؤلمة للبيئة التي يعيش فيها الفرد.

3- وظيفة التعبير عن القيم: قد يستخلص الفرد الشعور بالرضا من التعبير عن نفسه في إطار الاتجاهات التي توافق قيمه الشخصية، فإذا كان لدى الفرد قيماً ليبرالية على سبيل المثال: فإنه يجد الراحة عندما يشغل نفسه بأحداث حول هذه القيم.

4- وظيفة معرفية: يفترض بأن لدى الفرد دافع أساسي لكي يفهم، ويعرف المغزى من الأشياء ويشكل من خلال ذلك خبراته، وبناء عليه يعيد ترتيب خبراته التي كانت غير متسقة من قبل كلما أضاف إلى معارفه جديداً، ويغير من تلك الخبرات بما يحقق هذا الاتساق.

فالاتجاهات تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك الفرد، فهي تؤثر في أحكامه وإدراكه للآخرين، وتساعد في تحديد الجماعات التي يرتبط بها الفرد والمهن التي يختارها وحتى الفلسفة التي يتبناها، وعليه يضيف(آل رشود،2000) الوظائف التالية للاتجاهات:-

1- الاتجاهات تسهل اتخاذ الفرد لقراراته في المواقف النفسية المختلفة باتساق ودون تردد أو التفكير في كل موقف بشكل مستقل.
2- الاتجاهات تنعكس على سلوك الفرد وعلى أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات المختلفة وفي الثقافة التي يعيش فيها.
3- الاتجاهات تبلور وتوضح صورة العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.
4- الاتجاهات تحمل الفرد على الإحساس والإدراك والتفكير بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.
5- الاتجاهات تحدد الاستجابات المتوقعة وتساعد على تحقيق كثيراً من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ الفرد لأهدافه، وبالتالي ينعكس ذلك على تحديد هويته ومكانته في المجتمع مما يؤدي إلى تحقيق الذات.

مكونات الاتجاه:

يشير إلى أن الاتجاه يتكون من ثلاثة عناصر هي:

1- المكون المعرفي(Cognitive Component): ويتضمن المعلومات والخبرات والمواقف التي يتعرض لها الفرد والتي تؤثر في وجهة نظره نحو

شيء معين والتي بدورها تؤدي إلى تكوين الاتجاه الوجـداني أو العـاطفي والذي يستند على تلك العمليات الإدراكية المعرفية، وهو يشير إلى النـواحي الشعورية التي تساعد وتحدد نوع تعلق الفرد بذلك الشيء. وتشمل معتقـدات الفرد وأفكاره ومعلوماته عن موضوع الاتجاه.

2- **المكـون العاطفـي (الانفعالي)**(Affective Component): يتجلـى مـن خلال مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع، ومن إقباله عليه أو نفوره منه، وحبه أو كرهه له. ويشير إلى مشاعر الفرد وانفعالاته حول موضوع الاتجاه.

3- **المكـون السلوكـي**(Behavioral Component): ويتضح في الاسـتجابة العملية للاتجاه بطريقة ما، فالاتجاهات كموجهات سلوك للإنـسان، تدفعـه إلى العمل على نحو سلبي عندما يمتلك اتجاهات سلبية نحو موضوع مـا. ويعني استعداد الفرد للقيام بأفعال واستجابات معينة تتفـق مـع موضـوع الاتجاه(عمر وآخرون،2010).

ظاهرة الجريمة:

الجريمة ظاهرة عرفتها البشرية منذ نشأتها وبداياتها الأولى، وقد دلنا القرآن الكريم على أول جريمة وقعت على الأرض، عندما قتل قابيل أخاه هابيل ظلما وحسدا، وذلك عندما تنازعته قوة الشر وقوة الحسد، ولم تمنحه فرصة التفكير أن فعله هذا سيزهق نفساً بشريةً قد صانها الله عز وجل وقدَّسها، فجعل لقاتلها أشد العقوبات، حيث قال تعالى {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ } (المائدة، آيه27).

وتعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تشكل ظاهرة مرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا يتعذر منعها بصورة مطلقة، لكن بالإمكان تقليصها والحد منها نسبيا، وذلك بتجفيف منابعها ومعالجة العوامل المولدة لها، سواء أكانت بيولوجية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم نفسية، أم ناتجة عن اختلالات أسرية

وبيئية (الكساسبة، 2010).

والجريمة تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية بغض النظر عن حجم هذا المجتمع أو ذاك أو بساطته وتعقيده إلا أنها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة، نظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وسوء الأحوال الاقتصادية وإنتشار البِطالة... الخ(الغزوي، وآخرون، 2006).

لذلك يمكن وصف الجريمة بأنها أخطر الظواهر التي تعمل على تدمير مقومات المجتمع، وتماسكه وقيمه، وأن الأضرار الناتجة عن الجريمة كثيرة ومتعددة، فردية وجماعية، فهي تعمل على تدمير قوى المجتمع المادية والبشرية، وتساعد على انتشار التفكك الاجتماعي، مما ينعكس على المجتمع بدخول ثقافة الإجرام المستهجنة، فيصبح الفرد فيه غير آمن على نفسه وماله، مما يجعله يشعر بالغربة في مجتمعه، فيضطر إلى تركه وهجره، أو إلى الانجراف وراء السلوك الإجرامي، ظنا منه أنه يحمي نفسه أو أنه يجد لنفسه مكانا بين أصحاب الثقافات المنحرفة والجرمية، لينال ثقتهم ويكون عنصرا فاعلا بينهم.

ويرى (أحمد، 2006) بأن الجريمة تعود في حقيقتها، إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، عند من يرتكبها، بل قد يصل الأمر إلى حد انعدامهما معاً، عند الكثير من المجرمين.

وبما أن الجريمة تعد مشكلة اجتماعية وثقافية واقتصادية للدولة وللمجتمع، ونظراً لإفرازاتها الخطيرة ومن باب التحوط والوقاية، فهي تحتاج إلى تعاون كافة الجهود وتضافرها، من أجل مكافحتها والحد منها، وإجراء الدراسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، ورصد النفقات اللازمة، لمعرفة العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكابها من اجل توفير سُبل المكافحة لها، ويقع ذلك على عاتق الجهة التي ستتولى تلك المسؤولية سواء أكانت رجال أمن، وقضاء، ومؤسسات اجتماعية، ومؤسسات عقابية وإصلاحية، ومؤسسات مهنية تساعد هؤلاء على غرس ثقافة المحبة والتعاون، وروح العمل بين أفراد المجتمع، بدلا من التناحر والانحراف والجريمة.

لذا فقد كانت الجريمة ولا تزال، تشكل مصدر قلق دائم ومتواصل، لكافة

المجتمعات الإنسانية، وإذا كان من المنطق أن يؤدي تقدم المجتمع وتطوره إلى الحد من ظاهرة الجريمة، إلا أننا نجد الحقيقة على عكس ذلك تماما، فنجد أن العلاقة بين تقدم المجتمع وتطوره والجريمة علاقة طردية، فالجريمة تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة والمتقدمة؛ بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وانتشار البِطالة وشيوع الفردية وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر على الأفراد، الذين لديهم استعداد للسلوك الإجرامي والوقوع فيه (الغزوي و آخرون، 2006).

ماهية الجريمة وتطورها:

أولا: الجريمة بالمعنى العام:

الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخُلقية وسياسية واقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية، وانطلاقا من هذا المفهوم يرى بعض الباحثين أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كانت الجريمة في المجتمعات القديمة، تُعزى إلى نفس المجرم الشريرة، ولأن الانتقام هو الأساس في رد الفعل للسلوك الإجرامي (الجميلي، 2001).

التعريف القانوني للجريمة:

يعرفها كامل السعيد، على أنها سلوك (فعل أو امتناع) غير مشروع، أخل بمصلحة أساسية، صادرة عن إرادة جنائية، يقرر لها القانون عقوبة، أو تدبير إحترازي (السعيد، 1998).

والجريمة من الناحية القانونية، هي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وهو القانون الذي يتضمن الأفعال المُجرَّمة، ومقدار عقوبتها، وبما أن الجريمة هي فعل يضر بالمجتمع، فمن حق الهيئة الاجتماعية، أن تحافظ على سلامتها، بتشريع القوانين التي تتصدى لمن يعتدي على حرمتها، وتوضع العقوبات لتعاقب من يخالف أحكامها المُجرّمة (الجميلي، 2001).

التعريف الاجتماعي للجريمة:

تُعد الجريمة في الأساس سلوكا مغايرا لقيم المجتمع ومعاييره السائدة، وهذه

القيم والمعايير هي الضوابط الأساسية التي تحدد سلوك الأفراد، وتمنعهم من الخروج عليها، وذلك بسن القوانين التي تُجرم فعل هؤلاء الأفراد، وتفرض عليهم عقوبات إجتماعية، قد تصل إلى النفي، أو العزل أو إلى الهجر في بعض المجتمعات.

وقد وردت مجموعة من التعريفات الاجتماعية للجريمة لعدد من الباحثين في هذا المجال لدى (الجميلي، 2001) كما يلي:

يعرفها ثورستن سيلين (Thorsten Sellin) على أنها سلوك مخالف للأعراف الاجتماعية سواء كان هذا السلوك مخالفاً للقانون الجنائي أم لا.

أما دوركايم (Durkheim) فقد عرفها على أنها حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة طبيعية في المجتمع ولها وظيفتها الخاصة في خدمة المجتمع.

وعرفها براون (Brown) بأنها: خرق للعادات تثير طلب تطبيق العقوبات الجنائية.

وعرفها توماس بن (Tomas Bin) من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي بأنها فعل مضاد للجماعة بوصفها وحدة متضامنة، يعدها الفرد خاصة به.

ويصف (الغزوي والبنوي، 1996)، الجريمة كظاهرة إجتماعية بأنها: تتصف بالنسبية وإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته ولذاته، بل يعود إلى المجتمع الذي يُصدر أحكامه على أن هذا الفعل أو العمل هو إجرامي، كما أن أنشطة الجرائم تختلف حسب الزمان والمكان.

الجريمة في علم الإجرام:

يقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها: كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة إجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع(نجم، 2006).

ويعرفها جاروفالو (Garovalo) على أنها: فعل ضار في مختلف المجتمعات وكافة الأزمان، وأنها تتعارض مع مشاعر الشفقة ومشاعر الأمانة أو العدالة، التي تعارفت عليها المجتمعات الإنسانية، وتتطور بتطور هذه المجتمعات على مر العصور، وتتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل (الوريكات، 2008).

وتقتضي مشاعر الشفقة منع كل فعل يسبب آلاما جسمية أو نفسية للغير،

ومن قبيلها جرائم الاعتداء على الأشخاص، كما تقتضي مشاعر الأمانة منع كل اعتداء على ملكية الآخرين، ومن قبيل ذلك جرائم الاعتداء على الأموال (يسر وعبدالرحيم، 1999).

الجريمة في الشريعة الإسلامية:

الجرائم في الشريعة الإسلامية تعرف على أنها: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، وهذه المحظورات قد تكون، إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وتعد هذه الأفعال جرائم، لأنها تشكل ضررا بنظام الجماعة، أو بأفرادها، أو بأموالهم وممتلكاتهم، وأعراضهم، وغير ذلك مما يستوجب معه صيانة حال الجماعة (الوريكات، 2008).

ويرى الباحث بأن هناك توافق ما بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، في حماية وصيانة أمن المجتمع، من خلال إصدار القوانين، والعقوبات على الجرائم والأفعال الضارة بمصلحة الفرد والمجتمع.

العوامل المؤدية إلى الجريمة:

العوامل المؤدية إلى الجريمة كثيرة ومتعددة وقد أجملها (الغزوي وآخرون، 2006)، في نوعين هما:

1- العوامل الداخلية: وهي مجموعة المؤثرات المرتبطة بشخص المجرم ذاته، والتي تعمل على دفعه لارتكاب السلوك الإجرامي، وتنقسم العوامل الداخلية إلى قسمين، عوامل ثابتة، وعوامل متغيرة أو مكتسبة، ومن العوامل الداخلية التي تسهم في ظهور السلوك الإجرامي، الوراثة، والسلالة، والجنس، والذكاء، والتكوين البيولوجي والنفسي. ....الخ.

2- العوامل الخارجية: وهي نابعة من الظروف المحيطة بالفرد، وتشمل العوامل الجغرافية، والبيئية، والطقس، والمناخ، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والعادات والتقاليد.

الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة:

الجريمة موجودة منذ القدم، لا بل منذ نشأة الخليقة، عندما أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل كما أشرت سابقاً، بدافع الحسد والغيرة، وبذلك ارتبط وجود

الجريمة بالوجود الإنساني، وبدوافع الخير والشر، وبالفطرة الإنسانية، ولا تزال الجريمة ماثلة في وقتنا الحاضر بأنماطها المألوفة للمجتمعات جميعها: كالقتل، والإيذاء الجسدي بأنواعه المختلفة، والإيذاء المعنوي، وغيرها من الجرائم الأخرى، وتميزت العقوبات على تلك الجرائم بالقسوة والشدة، وهي تعد بمثابة الثأر للمجني عليه بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام.

لهذا نجد أن الجريمة تمتاز بكافة خصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية، نظراً لما تشكله من أهمية في حياة المجتمع، إلا أنها يجب أن تقف عند حدود معينة، لأنها إذا تجاوزتها، فسوف تصبح تدميرية لتطور المجتمع وتقدمه(الغزوي وآخرون، 2006).

لقد كانت الجريمة تفسر بتفسيرات تفتقر في الغالب إلى الطابع العلمي ولم تستند تلك التفسيرات إلى الأسس المنطقية، فظهر التفسير الفلسفي أو الديني للجريمة، إذ ساد الاعتقاد قديما بان أرواحاً شريرة تتقمص أجساد بعض الأفراد وتدفعهم إلى ارتكاب المحرمات (الوريكات، 2010).

أما بالنسبة للعقاب فقد كان قاسيا وشديدا، لاعتقادهم بان ذلك يُحدث الأثر المنشود في طرد تلك الأرواح الشريرة، التي أفزعت الآلهة، وجعلت المجرم يتردى في السلوك الإجرامي، ولإرضاء تلك الآلهة، كان لا بد من تعذيب المجرم، وهذا ما يفسر قسوة العقوبات وشدتها، وبشاعة تنفيذها في العصور القديمة(جوده، وعلي، 2006).

ولأن هذه التفسيرات كانت محدودة الفهم، وانحصرت العوامل المؤدية إلى الجريمة حسب معتقداتهم بوجود تلك الأرواح الشريرة، فكان من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى ضرب الشخص المُرتكب للجريمة، وتعذيبه من أجل تخليصه من تلك الأرواح الشريرة كما يعتقدون، وهذه الطريقة لا زالت ماثلة في وقتنا الحاضر عند من يتعاملون بالسحر والشعوذة على الرغم من أن التشريعات القانونية قد حددت عقوبات منصوص عليها في القانون لمن يتعامل بتلك الطرق والوسائل التي لا تهدف إلا للنصب والاحتيال، واستغلال الجهل عند بعض الناس.

ولما كانت الجريمة شاذة في المجتمع الإنساني، فقد قام فلاسفة الإغريق

بدراسة الجريمة، والوقوف على أهم العوامل المؤدية لها، فقد اهتم أرسطو (384-322 قبل الميلاد)، بالعلاقة بين الجريمة والسمات الجسمانية للفرد، مثل ملامح الوجه، شكل الجبهة، كثافة الشعر، لون البشرة، كما ربط بين الجريمة والفقر، ويرى أن الفقر يولد الميل إلى الرذيلة، والجريمة إحدى صورها (الوريكات، 2009).

واعتبر أفلاطون (428-347) قبل الميلاد، أن مشكلة الفقر والثراء، لهما علاقة بالجريمة لأنهما أساس الشعور بانعدام العدالة، ومولد الانفعالات المتدنية، كالأنانية والحسد، والطمع، والغيرة، التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وأكد على أهمية العقاب أيضا، لأنه علاج أخلاقي للمجرم ورادع لغيره (الفوزان، 2002).

لقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى القرون الوسطى، إلى أن جاءت نظريات خاصة للجريمة إعتمدت التفسير العلمي، والدليل المادي وليس مجرد ربطها بالغيبيات والتفسيرات الفلسفية، وفي العصر الحديث تطورت الجريمة، وأصبحت تأخذ أشكالا عديدة وأساليب مبتكرة، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تنفيذها، فأصبحت تسمى أحيانا الجريمة المنظمة، التي تستخدم مختلف الوسائل والطرق لتحقيق أهدافها وتمتد لمختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء كانت داخل البلد الواحد أو خارجه(العمر، 2005).

وفيما يلي استعراض للاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

أولا: الاتجاه التقليدي:

كان أنصار هذا الاتجاه يؤمنون بمبدأ الإرادة الحرة، أي أن الإنسان هو المسيطر على أفكاره وأفعاله، لأنه يمتلك العقل، وأن وظيفة العقل هي الإدراك والتمييز، وأنه يميز بين الخطأ والصواب، ومجرد قيامه بالفعل الخطأ هو إرتكاب للجريمة، والصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن إرتكاب الأفعال الإجرامية، وما دام أنه يملك قواه العقلية، وانه مدرك ومميز لما يفعل، فعليه السير في طريق الصواب، وإذا ارتكب الجريمة وجبت عليه العقوبة(نجم، 2006).

ويقول سيزار بكاريا (Bakaria): إن الجريمة تمثل خرقاً للعقد الاجتماعي،

مما يجيز للدولة أن تلجأ للعقاب، وهدفها في ذلك هو تحقيق المصلحة الاجتماعية أو المنفعة الاجتماعية، التي تتمثل في منع وقوع الجريمة مستقبلا، سواء من جانب الجاني نفسه، أو من جانب أفراد المجتمع، دون النظر إلى الماضي(نجم، 2006).

ويرى الباحث أن هذه المدرسة ركزت على الجريمة والعقوبة ولم تهتم بالمجرم والدوافع والظروف التي دفعته لارتكاب الجريمة.

ثانيا: الاتجاه الوضعي أو الواقعي:

اعتقد أصحاب هذا الاتجاه، أن الاتجاه التقليدي قام على فروض وهمية لا تتفق مع الواقع، لذا فقد اختلفوا في تحقيق نتائج إيجابية، فالجريمة في نظر الوضعيين ظاهرة إجتماعية كبقية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة، وترجع إلى عوامل مختلفة: إجتماعية، وطبيعية، وسياسية، وغيرها، وإذا ما اجتمعت أو تفاعلت هذه العوامل مع بعضها بعضاً، أنتجت ما يسمى بالجريمة، فالجريمة إذن هي حصيلة هذه العوامل المتراكمة(الجميلي، 2001).

آمن أنصار هذا الاتجاه، بأن السلوك الإنساني يتقرر بعوامل خارجة عن إرادة الإنسان، وهذه العوامل إما أن تكون بيولوجية أو حضارية، أو ظروف أخرى مختلفة، لذلك آمنوا بالقاعدة العلمية، وهي العلاقة بين السبب والنتيجة، لقد وصف سيلين(Sellin) الجريمة بأنها سلوك مغاير للمعايير الجماعية، ووصفها سذرلاند (Sutherland) ، بأنها فعل مُضر بالهيئة الاجتماعية (نجم، 2006).

ركز الوضعيون على الاهتمام بشخصية المجرم ودراستها دراسة وافية، والبحث في العوامل والدوافع لارتكاب الجريمة، لأنها قبل أن تكون فعلا كان وراءها فاعلا يستحق الدراسة، وهو في نظر أنصار هذه المدرسة مجبرٌ في تصرفاته وليس حراً، لأن إرادته منعدمة، وليس له مجال لاختيار سبيل الجريمة أو الإحجام عنها، لذا فقد قاموا بإحلال مبدأ الحتمية بدلا من حرية الاختيار، واستبدلوا المسؤولية الأدبية للجاني، بالمسؤولية الاجتماعية، وتم استبعاد العقوبة وإحلال التدابير محلها، سواء أكانت وقائية، أي منع الجريمة قبل وقوعها، أم احترازية، تطبق على مرتكبي الجرائم، ولها في ذلك غرضا مهما وهو تحقيق الردع الخاص للمجرم(الجميلي، 2001).

نظرية التفكك الاجتماعي واللامعيارية

يعتبر اميل دوركام (Durkheim,1892)، أن الجريمة ظاهرة طبيعية توجد في أي مجتمع إنساني، وتأتي هذه الظاهرة نتيجة للعلاقات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع، ولا يمكن لهذه الظاهرة أن تزول من المجتمعات.

ويعتبر كذلك أن العلاقات التي تربط الفرد والمجتمع محددة بنوعين من التضامن هما: التضامن الآلي، والتضامن العضوي، ويسود التضامن الآلي في المجتمعات البدائية البسيطة، وتقل في هذا المجتمع نسبة الجريمة والانحراف، لأن العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذا المجتمع تكون قوية ومتينة، لأنهم موحدون في الأفكار والمشاعر والوظائف، أما التضامن العضوي ففيه نوع من الاختلاف بين أعضاء المجتمع من حيث الثقافة والمعتقدات والقيم والمشاعر والآراء والأفكار، وهذا النوع من الثقافة يسود في المجتمعات العصرية المتحضرة (Jean,1997).

ويرى دوركايم أن تمايز المجتمع وزيادة تعقيده يؤدي إلى فقدان التكامل، وعدم القدرة على توفير وتحقيق التضامن، وبهذه الحالة يصل المجتمع إلى حالة (الانومي)، وبالتالي يسهل على أي فرد مخالفة ومعارضة النظم والقوانين المرعية، ويقصد بالانومي، افتقار المجتمع إلى المعايير والقواعد القانونية التي تنظم حياة أفراده وسلوكهم، وكذلك أن يسير الفرد في المجتمع دون هدف أو معايير سلوكية للوصول إلى ما ينشده ويسعى إليه.

وتخلص نظرية دوركايم في اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب عكسياً مع حجم التضامن الموجود في المجتمع، أي انه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة على الجريمة أقوى من خلال ما يسمى بالضمير الجمعي، وبالتالي تقل معدلات الجريمة والسلوكيات الانحرافية.

وعندما تخف أو تضمحل روح التضامن في المجتمع، وتبدو المعايير الاجتماعية والسلوكية غير واضحة أو مشوهة المعالم تظهر حالة اللامعيارية والفوضى السلوكية، ويتجه الفرد لارتكاب الأنماط السلوكية الشاذة المنحرفة والمضادة للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع (العكايلة، 2006).

نظرية التفكك الاجتماعي

يلعب التفكك الاجتماعي دوراً قوياً في نمو ظاهرة السلوك المنحرف، باعتبار الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة من هذه الوحدات تشبع له بعض الحاجات، ولكل منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث إن الفرد في تفاعله داخل المجتمع يتنقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين. وتزداد فرصة التماثل بين المعايير كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة، بعكس ما إذا اتسعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية والتي بدورها تؤدي إلى أنماط انحرافية (الطيار، 2005).

ومعنى ما سبق، أنه إذا اختلفت المعايير التي تنظم السلوك بين الوحدات الاجتماعية التي ينتقل الفرد في تفاعله داخل المجتمع بينها وهي الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، وزملاء العمل وغيرها، فإنه عندئذ سيحدث للفرد صراعات داخلية تؤدي به إلى العنف، وإنه كلما اتسعت دائرة تفاعله، فإن ذلك سيؤدي إلى حالة من الاضطراب في المخزون المعرفي للمعايير، ففي حالة وجود معايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط مختلفة من العنف.

وهذه النظرية محقة عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي، وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة، والمدرسة مثلا، يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة. ولكن يؤخذ عليها أنها لم تفسر الكيفية التي تتم بها واقعة الجريمة أو العنف أي لم توضح

العلاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والعنف أو الجريمة عموماً، هذا بالإضـــافة إلى اعتمادها على عامل واحد وتركيزها عليه في تفسيرها للسلوك المنحرف.

المؤشرات المتعلقة بالعنوسة:

يمكن الاستدلال على هذه المؤشرات من خلال الأمور التالية:

عدد عقود الزواج: توضح البيانات الإحصائية لعام (2012م) أن (357) عقد زواج تتم يوميا في المملكة، يقابلها (78) صك طلاق يومياً. وأن عقود الزواج في المملكة بلغت (130451) عقدا، منها (17830) عقدا عبر المحكمة بنسبة (14%)، بينما بلغ عدد العقود التي تمت من خلال المأذونين (112621)عقدا بنسبة (86%)، وأن منطقة مكة المكرمة كانت الأعلى في عقود الزواج بعقود بلغت (34702) عقد بنسبة (26.6)، من إجمالي عقود الزواج في المملكة، تليها منطقة الرياض بـــ (28269)عقدا بما نسبته (21.3%)، بينما كانت منطقة الحدود الشمالية أقل منطقة تم إجراء عقود الزواج فيها للسعوديين، حيث بلغت (1918)عقدا وبنسبة (1.67%). وأن عدد عقود الزواج في حالة الطرفين أو أحدهما غير سعودي بلغ (15853) أي بنسبة (12%) من إجمالي عقود الزواج في المملكة، إذ بلغ عدد عقود زواج سعودي من أجنبية (2769)عقدا بنسبة (2%) من إجمالي عقود الزواج في المملكة، في حين وصلت عقود زواج أجنبي من سعودية إلى (1635) عقدا بنسبة (1%)، وبلغت عقود زواج أجنبي بأجنبية (10850)عقدا بنسبة (8.5%) (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2011).

معدل الطلب على الزواج: ويحسب هذا المعدل بين غير المتزوجين (العزاب، الأرامل والمطلقين) فقد بلغ هذا المعدل (51) في الألف سنة (1990) انخفض إلى (46) في الألف سنة (2000)، وهو يقدر بنحو (41) في الألف سنة (2012) (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، 2012).

الحالة الزواجية: أن العنوسة لا تقتصر على النساء فقط، فالعزوبية فرضت نفسها بقوة على واقعنا العربي، ففي السعودية يمثل العزاب نسبة كبيرة من شريحة الشباب التي تمثل (60%) من المجتمع السعودي، حيث يحجم عدد كبير من الشباب السعودي عن الزواج، وأن نسبة العزاب في العاصمة بلغت عام (2011)

نحو (24%) من إجمالي الذين تبلغ أعمارهم (22) عاما فأكثر. ويرجع إحجام الشباب عن الزواج إلى عدة أسباب منها: الخوف من تحمل المسئولية، النظر إلى الزواج على أنه التزام وتقيد، وكذلك ارتفاع تكاليف الزواج بشكل كبير في المجتمع السعودي حيث يتراوح المهر في المتوسط من (50-60) ألف ريال، أما باقي تكاليف الزواج قد تصل إلى (250) ألف ريال سعودي. وأما بالنسبة للفتيات فأن عدد الفتيات اللواتي بلغن سن الزواج ولم يتزوجن (1529418) فتاة، وكانت مكة المكرمة قد شكلت النسبة الكبرى بوجود (396248)عانس، تليها منطقة الرياض بوجود (327427)عانس، ثم المنطقة الشرقية (228093)، ثم منطقة عسير (130812)، تليها المدينة المنورة (95542)، ثم جازان (84845)، ثم القصيم(74209)، ثم الجوف (5219)، وحائل (43275)، ثم تبوك (36689)، والمنطقة الشمالية (21543)عانس (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2011).

النساء غير المتزوجات في سن الإنجاب: نظرا لان النساء من أكثر الفئات تأثرا بالعنوسة لارتباطها الوثيق بالإنجاب والنظرة الاجتماعية، وحيث أن سن الإنجاب للمراة يقع بين الاعمار15-49 سنة، فقد تم الرجوع إلى المسوح الإحصائية التي قامت بها مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات ذات العلاقة بالخصوبة البشرية. إذ يلاحظ منها أن نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار 15-49 سنة قد ارتفعت من (24%) سنة (1980) إلى (47%) سنة(2007).

متوسط العمر عند الزواج الأول: ويعد ذلك من أهم المؤشرات الهامة التي تدل على وجود زواج في أعمار صغيرة أو في أعمار كبيرة يستدل منها على وجود مشكلة عنوسة في المجتمع. ويشير هذا المعدل إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول قد ارتفع بالنسبة للذكور من (20) سنة في سنة 1980 إلى (25) سنة في سنة (2000) ووصل الى30 سنة في سنة (2007). وفي المقابل ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول بالنسبة للإناث للفترة ذاتها من (18) سنة في سنة (1980) إلى (20) سنة في سنة (2000) ووصل إلى (27) سنة في سنة (2007). ومن ذلك يستدل على أن متوسط العمر عند الزواج الأول اخذ بالتزايد

لكلا الجنسين مما يدل على وجود عنوسة حادة في المجتمع السعودي.

قوة العمل:

المجتمع السعودي مجتمع فتي ديمغرافياً، إذ أظهرت نتائج المسح الديمغرافي للعام (2011) ، أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة بلغت (32.5%)، وأن نسبة السكان من فئة عمر سن العمل(15-64) بلغت (64.7%)، ونسبة كبار السن من فئة العمر (65) سنة فأكثر بلغت (2.8%)، وأشار تحليل نتائج المسح الديمغرافي إلى أن هناك تشابه في التوزيع العمري للسكان السعوديين الذكور بدرجة كبيرة جداً مع مثيله للسكان السعوديين من الإناث، إذ بلغت نسبة النوع للسكان السعوديين (102) ذكر لكل (100) أنثى، وتعتبر هذه النسبة ضمن المدى المشاهد في غالبية المجتمعات (95-105)، حيث أن نسبة الذكور في المجتمع السعودي بلغت (50.4%)، في حين أن الإناث بلغت (49.6%)، وبمقارنة هذا المعدل مع المتحقق من معدلات النمو السنوية للسكان في دول ومناطق أخرى، يتضح الارتفاع الملموس في المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة العربية(2.1%)، ونحو(1.5%) ضمن مجموعة الدول النامية، وهناك العديد من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السنوية للسكان، منها معدلات الخصوبة العالية وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع(مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، 2011). إن معدل الخصوبة الكلي للمرأة في المملكة العربية السعودية بلغ (3.3) مولود، وهو أعلى من المعدل السائد في الدول المتقدمة حيث بلغ (1.6)، والدول النامية (3.1)، أما معدل وفيات الرضع، ونتيجة لتطور الوضع الصحي في المملكة، فقد بلغ (2.1) حالة لكل ألف مولود حي، وهذه النسبة أقل بكثير من المعدلات في العديد من الدول العربية أو الإسلامية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2011).

وأظهرت نتائج بحث القوى العاملة خلال شهر شعبان(2008)، أن جملة قوة العمل في المملكة بلغت(8,611,001) فرداً، أي ما نسبته (49,9%) من إجمالي عدد السكان (15) سنة فأكثر، منهم (7,327,980) فرداً من الذكور. وبلغت جملة عدد العاملين (8,147,992) فرداً، أي ما نسبته (94,6 %) من إجمالي قوة

العمل، يمثل الذكور منهم(86,8%)، وبلغ عدد غير العاملين (463,009) فــرداً، يمثل الذكور منهم ما نسبته (55,8 %)، وبلغ معدل البطالــة الإجمــالي(5.4%)، كما أظهرت النتائج أن قوة العمل السعودية بلغــت (4,286,515) فــرداً، مــنهم (3,580,790) فرداً من الذكور، يمثلون ما نسبته (83,5 %). وبلغ إجمالي عــدد العاملين السعوديين(3,837,968) فرداً، يمثلون ما نــسبته (89,5 %) مــن قــوة العمل السعودية، منهم (3,332,628) فرداً من الذكور يمثلون مــا نــسبته (86,8 %)، في حين بلغ عدد العاملين عن العمل مــن الــسعوديين (448,547) فــرداً، يمثلون ما نسبته (10,5 %) من قوة العمل السعودية، منهم(248,162) فرداً مــن الذكور.

كما أشارت نتائج بحث القوى العاملة الى أن أكثر من ثلثــي قــوة العمــل السعودية تتركز بين الأفراد الذين أعمارهم (25-44) سنة، أي ما نــسبته (67,5 %)، وللذكور سجلت النسبة لنفس فئــة العمــر(65.6%)، وللإنــاث (77.0%)، وأوضحت نتائج البحث أن نسبة التعليم بين السكان السعوديين داخل قــوة العمــل بلغت (96,5%)، وسجلت نسبة التعليم بين الــذكور (96,1 %)، وبــين الإنــاث (98,5 %)، كما أوضحت النتائج أن الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية أو مــا يعادلها يمثلون أعلى نسبة من قوة العمل السعودية إذ بلغــت (28,7 %)، يلــيهم الحاصلون على شهادة البكالوريوس بنسبة (26,8 %)، وقد مثل الذكور الحاصلون على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها أيضا أعلى نسبة بين قوة العمــل الــسعودية ، حيث بلغت (32,4 %)، بينما تركزت هذه النسبة بين الإناث على الحاصلات على شهادة البكالوريوس وأظهرت نتائج البحث أن عدد الغير العاملين عن العمل مــن السعوديين وصل إلى (448,547) فرداً، مقارنة مع (416,350) فرداً في الدورة السابقة المنفذة في شهر شعبان (1429هـــ) الموافق لشهر أغسطس (2008) أي بزيادة (32,197) فرداً، حيث بلغ معدل البطالة (10,5 %) مقارنة مع (10,0 %) في شهر شعبان (1429هـــ) الموافق لشهر أغسطس (2008 م)، في حــين بلــغ معدل البطالة للذكور (6,9%) مقارنة مع (6,8 %)، وللإناث (28,4 %) مقارنة مع (26.9%) في الدورة السابقة، كما بينت النتائج أن أعلى نسبة للعــاطلين عــن

العمل من السعوديين كانت في الفئة العمرية (20-24) سنة، وذلك بنسبة بلغت (43,2 %)، ويلاحظ ذلك أيضاً لدى الذكور بنسبة (46,7 %)، أما فيما يخص الإناث فتمثل الفئة (25-29) سنة، الفئة الأعلى للعاطلات عن العمل، وذلك بنسبة (45.9%) من مجموع العاطلات السعوديات عن العمل .

أما فيما يخص الإناث الحاصلات على شهادة البكالوريوس فهن يمثلن أعلى نسبة من بين الغير العاملات السعوديات، حيث بلغت (78.3%)، يليهن الحاصلات على شهادة الدبلوم دون الجامعة بنسبة (12.3%)،كما أظهرت النتائج عدم وجود بطالة بين الذكور والإناث الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

أما فيما يتعلق بعمل المرأة في سوق العمل، فقد أشارت النتائج إلى أن عمل المرأة يتركز في المجالات التعليمية والصحية بالدرجة الأولى، إذ أظهرت نتائج البحث أن أكثر من ثلاثة أرباع العاملات السعوديات يعملن في مجال التعليم بنسبة بلغت (76.6%)، تليهن العاملات في مجال الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (10.9%)، وتتطلب هذه الحالة اعتماد سياسات تتجه إلى معالجة بطالة الإناث وبلورة آليات مناسبة لتنفيذها، وهذا يستدعي دراسة هذه الحالة تفصيلياً لتحديد نمط البطالة واتجاهاتها، حيث لا يمكن الاستمرار في هذه المعدلات العالية لبطالة الإناث، وتؤكد مراجعة البيانات المتوافرة عن بطالة الإناث أن أحد أبرز أسبابها هو استمرار العلاقة الضعيفة بين التعليم والتشغيل، أو بعبارة اخرى عدم مواءمة التوجهات التخصصية في التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2009).

وفي هذا المجال تبرز ضرورة الإستفادة من هذا الكم البشري من الإناث، وتوظيفها بما ينعكس على المجتمع من فائدة، من خلال أداء دورها في عدد كبير من الأعمال التي تناسب طبيعتها وطبيعة التغيرات المحلية والأقليمية والدولية، ولابد من إعطاءها مهام غير تقليدية؛ أي أن لاتبقى المرأة في نطاق المهن التقليدية (كالتعليم مثلاً)، بل يجب أن تشارك في المجالات الأخرى، أو المهن الأخرى مع الحفاظ على الثوابت الإسلامية، والمساهمة في الجانب الاقتصادي والتنموي للمجتمع (الجربوع وآخرون، 2005).

إن المرأة بطبيعتها تمارس نشاطات عدة فهي تعمل منذ القدم في بيتها، تقوم بتربية الأولاد وتنظيف وتحضير الطعام، وكلها أعمالٌ منتجةٌ، وحتى رعايتها وتربيتها لأبنائها لها قيمتها الإقتصادية. واضافةً الى ذلك شاركت المرأة في مختلف الميادين العملية خارج المنزل، وقد أصبح عمل المرأة في العالم المعاصر ضرورةً إقتصاديةً، وإجتماعيةً وثقافيةً بحصولها على قسطٍ وافرٍ من التعليم، فالتعليم وفَّر لها إمكانيات وفرصٍ كبيرةٍ للدخول إلى سوق العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية بعدما كانت محصورة في القطاع الفلاحيِّ كالزرع وجني الثمار، حيث اصبحت نسبة النساء العاملات في تزايد مستمر في اغلب الدول وخاصة في الدول الغربية، وهذا نتيجة ظروف ودوافع فَرضت على المرأة الخروج إلى ميدان العمل المهني (عبد الهادي، 2009).

وتتعرض كثير من النساء في أنحاء العالم ويعانين من أشكال المضايقات والتحرشات في مجال العمل تقتضي الكشف عنها واتخاذ التدابير الخاصة في معالجتها، حيث أنها تعتبر نوعاً من أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة في مجال العمل، وتصنف (الخضري، 2009) آثار المشكلات التي تواجه المرأة العاملة على النحو التالي:

1. المضايقات التي تتعرض لها المرأة لها نتائج سلبية على أدائها لعملها وإنتاجها.
2. تكون المرأة عرضة للإصابة بالضغوط والاضطرابات النفسية والمشاكل الصحية عموماً.
3. في بعض الأحيان ونتيجة لهذه المضايقات قد تضطر المرأة إلى البحث عن عمل آخر أو تطلب النقل إلى أحد الأقسام الأخرى داخل المؤسسة.
4. تتعرض المرأة لفقدان الثقة بالنفس ، وأن التقليل من أدائها أو السخرية منها أو الإحباط الذي تتعرض له يشعرها بالدونية مما يؤثر على حياتها العملية والأسرية.
5. قد تفكر المرأة في وسائل للانتقام مما يعرضها لمشاكل أكبر.
6. كما أن أصحاب العمل والرؤساء يعانون من المشاكل التي تنتج من افتقار

القيم والمثل لدى العاملين وبالتالي تنعكس المضايقات سلباً علـــى العـــاملين والرؤساء والعمل نفسه من حيث الإنتاج والمناخ الذي يسوده.

التعليم:

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطوراً استثنائياً مــن حيــث الكمية والنوعية، فقد تم إنشاء (13) جامعة حكوميـــة خـــلال الـــسنوات الخمـــس الماضية، و(8) جامعات أهلية، وعشرات الكليات الجامعية الحكوميـــة والأهليـــة، واستطاعت الجامعات السعودية تحقيق مستوياتٍ عاليـــةٍ فـــي مجـــالات الجـــودة والتميز، والتنافس على المستوى العالمي - على الرغم مـــن اســـتيعابها لحـــوالي (90%) من خريجي الثانوية العامة، وهذه النسبة تُعّد من أعلى المعدلات العالميـــة التي توفرها الجامعات لقبول خريجي الثانوية العامة، حيث تتراوح ما بين (35%) إلى (50%) كحد أقصى، وقد تصدرت الجامعات السعودية المراكز الأولـــى فـــي التصنيفات العالمية على المستويين العربي والإسلامي.

ففي عام (2009م) دخلت جامعة الملك سعود تصنيف "شنغهاي" ضمن أول (500)جامعة عالمية، والجامعة العربية الوحيدة في التـــصنيف بـــين الجامعـــات العربية، كما حصلت على المرتبة الأولى عربياً في تصنيف "التـــايمز كيـــو إس"، والمركز الأول عربياً وإسلامياً وشرق أوسطياً في تصنيف "ويبـــومتركس"، كمـــا حصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على المرتبة الثانية (بعد جامعة الملك سعود) على مستوى العالم العربي في تصنيف "التايمز كيو إس".

أما في العام(2010م) دخلت جامعة الملك سعود تصنيف "شنغهاي" ضـــمن أول (400) جامعة عالمية كأول جامعة عربية وإسلامية، كمـــا حـــصلت جامعـــة الملك سعود على المرتبة الأولى، وجامعة الملك فهد للبتـــرول والمعـــادن علـــى المرتبة الثانية، على مستوى العالم العربي في تصنيف "التـــايمز كيـــو إس"، كمـــا حصلت جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعـــة الملـــك عبدالعزيز على المراكز الثلاث الأولى على التوالي علـــى المـــستويين العربـــي والإسلامي حسب تصنيف "ويبومتركس (السلمي، 2010).

لقد بدأ التغيير في نمطية حياة المرأة السعودية منذ بدايـــة التعلـــيم الرســـمي

للبنات في العام(1960)، إذ أنشئت منذ هذا التاريخ المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، مما شكل رافداً مهماً للتعليم العالي وفتح الباب أمام الفتاة السعودية للعمل في مجالات عدة، وقد حظي التعليم العالى للفتاة السعودية – ومازال – بعناية ورعايةٍ واهتمامٍ كبيرٍ من قبل الدولة، فى مجالات عدة من بينها: القبول في مؤسسات التعليم العالى، والمؤسسات التعليمية والتجهيزات، والتمويل، وهيئات التدريس، والدراسات العليا والابتعاث، وأصبحت هناك جامعة خاصة للبنات بالمملكة هى جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، إضافة الى الفرص التعليمية المتاحة للفتاة فى عشرين جامعة حكومية في مختلف مناطق المملكة، علاوة على توفر فرص التعليم العالي الأهلي للفتاة فى عدة مناطق بالمملكة.

وفيما يتعلق بنشأة التعليم العالي للبنات، فقد صدر الأمر الملكي رقم (842) في (1968/4/30) بتشكيل لجنة من أعلى المستويات لدراسة مشروع التعليم الجامعي للبنات من جميع جوانبه، وتحديد الخطوط العلمية لإقامته، ووضع المشروع موضع التنفيذ، وقد ظهرت أولى ثماره بافتتاح كلية تربية للبنات في الرياض عام (1970) تتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات، توالى بعد ذلك إنشاء الكليات الجامعية، ومؤسسات التعليم العالي للفتاة، والتى بلغت نسبة المسجلات بها حوالى (70%) من مجموع المسجلين الكلي عام 2003/2002 (غنايم، 2005).

العوامل الاقتصادية المؤدية للعنوسة:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني، حيث يرى (الحسن، 2008) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية. كما يرى (الصالح، 2002) أن سوء توزيع الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان

غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار، وأن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي.

إن المتتبع للزيادة في معدلات الجرائم بشكل عام، يجد أن دوافعها على الغالب يدخل فيها العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، فجرائم السرقة ذات طابع اقتصادي، وبعض جرائم القتل أيضا، والجرائم الأخلاقية خصوصا عند النساء هي ذات طابع اقتصادي كالدعارة، والبغاء، وكلها من أجل الحصول على المال لإشباع الحاجات الأساسية، وتعد البِطالة مشكلة اجتماعية، سياسية، إقتصادية، تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع بكامله، وهي مشكلة ناتجة عن الاختلال بين معدل النمو للقوى العاملة ومعدل نمو فرص التوظيف، ويُمثل هدراً في إستخدام الطاقة البشرية التي تُشكل أهم عناصر الإنتاج، وباتت تُشكل مصدراً أساسياً للانحراف والجريمة، وتزداد الخطورة عندما يحدث الانحراف عند الفئة المتعلمة العاطلة عن العمل، وبالتالي تصبح المواجهة لهذه الفئة المنحرفة، من الأمور الصعبة على المجتمع(البداينه، 2003).

وأوضح (الغزوي والبنوي، 1996)، أن العلاقة المباشرة بين الجريمة والبِطالة هي التي تقود إلى الانحلال الخُلقي وارتكاب الرذائل، وجريمة التشرد، وجريمة السرقة، وقد قال الفيلسوف الفرنسي (جبرائيل تاردTard)، إن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول.

وأصبحت تكاليف الزواج من الأمور المبالغ بها والتي لا يستطيع كثير من الشباب تحملها فحتى لو استطاع تأمين قيمة المهر سيكون هناك تكاليف أخرى مثل: إقامة حفل الزواج إذا كان له رغبة أو اشترطت عليه أسرة الفتاة أن يقيم حفلا، كما سيكون عليه توفير السكن وتأثيثه وتقديم الهدايا للفتاة التي يريد الزواج بها، كل هذه الأمور أدت إلى تأخير سن الزواج(الناقولا ، 2003).

وتعد تكاليف الزواج باهظة جدا وأولها تأمين المسكن الذي يعيش فية الزوجان، وقد يستغرق الفرد ريثما يستطيع تأمين هذه التكاليف في ظل هذة الأوضاع عشرات السنين، وتكاليف الزواج مشكلة تواجة العديد من البلدان، وذلك يعود للتغير الذي طرأ على مستلزمات الزواج التي أصبحت أساسيات بعد أن

كانت كماليات يمكن للزوجين الاستغناء عنها (الرشيد، 2000).

إن عدم المقدرة على تامين مسكن الزوجية يعد من اعقد المشكلات التي تؤخر سن الزواج، فالشاب لا يستطيع أن يتقدم لطلب الفتاة إن لم يكن له بيت مستقل عن الاهل، فغالبية الفتيات لا يتزوجن من شاب لا يؤمن سكناً مستقلاً عن أهله، في ظل مجتمع متطور اصبح فيه الشاب المتزوج بعيدا عن مسكن العائلة الكبير إذ كان في السابق يتزوج ويعيش معها (الجوير، 1995).

ويعد المهر في المجتمع العربي وسيلة لحماية حقوق الزوجة، ويشكل قوة رادعة ضد الطلاق و أظهرت الدراسات تفاوت قيمة المهر من بلد عربي إلى آخر، والغاية من المهر هو تكريم للمرأة وإعلاء مكانتها، وهو رغبة أكيدة من الزوج بالزواج من إمراة معينة، والأصل فيه أن لا تكون قيمته باهظة. (العموش، 1995) و أن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار أدت إلى أن الشباب أصبحوا غير قادرين على الزواج في سن مبكرة فينتظرون إلى أن يستطيعوا تكوين أنفسهم ويصبحون قادرين على تحمل أعباء الزواج وهذا أدى إلى تأخير سن الزواج(Baber, 1980).

ويركز (العرب، 2003) على الرغبة في الزواج من شريك غني ماديا: عندما يصل الشاب من الجنسين إلى سن الزواج غالبا ما تتشكل صورة معينة لشريك الحياة الذي سيتم الزواج منه، فتتشكل صفات يرسمها في ذهنه من حيث المستوى المادي والاجتماعي والصفات الشخصية ، وفي الوقت الحاضر يرغب الشاب بالزواج من فتاة غنية وكذلك الفتيات، لدرجة أن بعض الفتيات يتزوجن من رجل كبير السن من أجل المال، لقد انتشر في الوقت الحالي بين الشباب مرض اجتماعي خطير وذلك أنهم عند اختيارهم الزوجة يغضون الطرف عن كل الخصائص التي يجب أن تتوفر بها، وينجرون وراء المادة دون سواها فتنقلب الآية وسرعان ما يدب الخلاف بين الزوجين فينقلب الوفاق إلى شقاق

لاشك أن لمشكلة العنوسة في أي مجتمع إبعاد اقتصادية يمكن ذكر بعضا منها على النحو التالي:

1- **تناقص عدد السكان**: يؤدي ارتفاع حجم العنوسة إلى تقليل معدلات

الإنجاب وبالتالي تناقص في عدد السكان على المدى البعيد. ولمـــا كانـــت الأسرة هي وحدة البناء في المجتمعات السليمة، فان انخفاض أعداد الأســـر نتيجة انخفاض أعداد المتزوجون سيؤدي إلى اضمحلال المجتمع وتناقصه وربما الاندثار، ولعل البعد الاقتصادي في هذا الجانب متشعب(الغطريفـــي، 2006)، فتناقص السكان يؤدي إلى تناقص حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الإضـــرار بمـــصالح المنتجـــين نتيجـــة لـــذلك واضطرارهم للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم، ويؤدي كـــذلك إلى انخفاض أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذي يعنـــي ازديـــاد الطلب على عنصر العمل الذي يصاحبه ارتفاع حاد في الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (خليفة، 2000)، وبالتالي المساهمة فـــي رفـــع الأسعار، كما أن تناقص أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل له أبعاد أخرى وبالذات على أنظمة التأمينات الاجتماعية ، حيث تصبح معدلات الإنفـــاق على المنتفعين من أنظمة التأمينات الاجتماعية مرتفعة بالقياس إلى العوائـــد التأمينية بسبب انخفاض المساهمات الناجمة على تقلص عـــدد المـــشتركين الجدد.

2- **زيادة التكاليف**: ينجم عادة عن العنوسة أمراض وانحرافات سلوكية تصيب أفراد المجتمع منها، ازدياد الفساد، والأمراض النفسية، وانتشار الأمراض الجنسية، وما مرض فقد المناعة المكتسبة (الإيدز) إلا واحد من أخطرهـــا (السناد، 2007)، ويعني ذلك ارتفاع تكاليف المعالجة لمثل هذه الأمراض، مما يحمل مؤسسات الدولة نفقات إضـــافية لـــدعم المؤســـسات الـــصحية والاجتماعية والقضائية والتي تنشغل بافرازات هذه الظاهرة.

3- **انخفاض الإنتاج**: نظرا للمعاناة النفسية التي يمر بهـــا غيـــر المتـــزوجين، ونظرا لانشغالهم بهذا الأمر، فان ذلك يقلل من قدرة هـــؤلاء عـــل القيـــام بالعمل والإنتاج المتميز والسليم، وهو ما يمكن أن يقع ضمن مفهوم الهـــدر في الموارد البشرية (الضبعي، 2000).

4- الإنجاب في أعمار متأخرة وأبعاده الاقتصادية:

قد يصاحب العنوسة وتأخر السن عند الزواج بأن يكون هناك زواج من أعمار كبيرة تزيد عن العمر 30 سنة، وللزواج في مثل هذه الأعمار اثر في الإنجاب حيث تزداد احتمالية أن يكون هناك مواليد ذوي إعاقات معينة، كما أن نسبة الحمل تكون قد أخذت بالتناقص مما يعني البحث عن وسائل مختلفة للحمل مثل استعمال الهرمونات آو أطفال الأنابيب، وهذا الأمر له أبعاد اقتصادية في ارتفاع الكلفة (الخولي، 2004).

العوامل الاجتماعية المؤدية للعنوسة:

العوامل الاجتماعية هي: تلك الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده، وتتعلق بعلاقته مع غيره من الناس، في جميع أطوار حياته وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، مثل الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، ومجتمع العمل، والجيران، وغيرها (ربيع وآخرون، 2010).

لقد تناول كثير من العلماء الأسرة، منهم ميردوك (Merdok) وبرجس (Burguss) وعرفوها على أنها: مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية قائمة على علاقة جنسية بين اثنين مختلفين في الجنس، ينتج عنها إنجاب الأطفال أو عدمه، ويتفاعلون معاً وفقا لأدوار اجتماعية محددة (ناصر، 2004).

والأسرة هي نواة المجتمع، وأول الجماعات الأولية فيه، ولها الدور الأبرز في وحدة وتماسك المجتمع، من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها، والتفاهم والوئام بين الزوجين والأبناء، وتحديد الأدوار والالتزام بها، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى تماسك الأسرة وإستمراريتها، وإذا حصل وهن أو ضعف في تماسك هذه الأسرة فإنه يؤثر سلبا على المجتمع بشكل عام، لأنها هي نواته الأولى، ودورها هو مكمل لادوار المجتمع الأخرى(منصور، 2001).

إن ظاهرة، العنوسة هي نتيجة طبيعية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ثم تأتي الأبعاد الأخرى ومنها البعد التربوي والنفسي والأخلاقي، ومع إن ظاهرة العنوسة هي نتيجة كما ذكرنا إلا إنها أصبحت مشكلة حقيقية

للأفراد والأسر والمجتمعات، وذلك لأنها نتيجة إفراز سلبي للغاية ويترتب عليها هي الأخرى مشاكل ونتائج سلبية للغاية، أي أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تسبب وتفرز نتائج وظواهر ونتائج سلبية، ثم إن تلك النتائج السلبية تكون أسبابا لمشاكل جديدة في سلسلة لا متناهية من الأسباب والنتائج (المطيري، 2009).

ويرى (الرشيد، 2000) أن سبب العنوسة هو ضعف شبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية وهذا العامل يبدو فاعلا في المدن الكبيرة حيث تسود حالة من العزلة والانكماش وتقل أو تضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية. في حين ترى (ساعاتي، 1998) أنّ إتاحة العلاقات العاطفية والجنسية خارج إطار الزواج يجعل نسبة غير قليلة من الشباب يستسهل الحصول على الإشباع العاطفي وربما الجنسي دون مسئوليات أو أعباء. وهذا هو العامل الأهم في المجتمعات الغربية، ولكنه بدأ يزحف على مجتمعاتنا العربية نظرا للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي سهلت وتساهلت مع العلاقات بين الجنسين بدون ضوابط كافية.

ويعد التعليم المتغير الرئيسي ذو التأثير المباشر في تأخر سن الزواج، وبالذات لدى الأفراد الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة بسبب متابعتهم الدراسة، كما أن التعليم له تأثير غير مباشر حيث يضيف أفكارا جديدة وخيارات أكثر كالانصراف إلى العمل، وقد ظهر اثر ذلك من خلال مقارنة عدة أجيال في مسح الصحة والتغذية والقوة البشرية والفقر، وتبين أن هناك اختلاف في مستويات الزواج حسب المستوى التعليمي (حسن، 2000). فالسياسات التعليمية والتربوية والتنموية دفعت المرأة إلى الدخول في الجامعات، ومن هذا المنطلق دخلت سوق العمل، حيث إنها قادرة على إعالة نفسها بعيدا عن الخضوع إلى سلطة الرجل، حيث أصبحت تتمتع بحرية التفكير حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن العاملات هم أكثر الفتيات تأخرا لسن الزواج (جمعية العفاف الخيري ، 2004).

والعادات والتقاليد هي جزء من ثقافة المجتمع السائدة، وهي قد تصل إلى حد القوانين الملزمة لأفراده، ولقد كانت مستمرة بقوتها الضابطة للمجتمع، حتى مراحل متأخرة من القرن الماضي، وتلعب دوراً مهماً في العنوسة، فعندما يسود

المجتمع الالتزام بالمعايير والقيم والعادات التي تحكم الجميع، لذا فإننا نجد أحيانا أن بعض العادات والتقاليد تقف عائقا أمام طموحات الأفراد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين القديم والحديث، فقيم الأب تختلف عن قيم الابن، ومتطلبات الابن تختلف عن متطلبات الأب، ومع دخول الحداثة والتكنولوجيا للمجتمع، أصبحت تحد من سيطرة العادات والتقاليد على الأبناء، وأصبح الالتزام بها عائقا أمام طموحاتهم ومؤشرا سلبيا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحتى النفسية لبعضهم(ضيف، 2000).

كما يُعد العرف الاجتماعي سبب من أسباب العنوسة عند الفتيات، فالشاب عندما يقرر الارتباط بفتاة ما قد يتحدث إليها والى أسرتها ويطلب يدها حسب العادات والتقاليد ، أما إذا أعجبت الفتاة بشاب ما، فإنها لا تستطيع التقدم إليه وطلب يده لأن ذلك يعد مخالفة للعادات والتقاليد، التي تجعل من الشاب صاحب القرار بالمبادرة للزواج (الناقولا، 2003).

ويعاني الأبناء من تدخلات الآباء في كثير من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأبناء لا سيما الزواج والخطوبة، فبعض الأهل يحاولون فرض أرائهم على أبنائهم الذين وصلوا مرحلة الزواج وتحديدا على الفتيات، فالتدخل يعود في كثير من الأحيان إلى أسباب مادية كالبحث عن شريك أفضل ماديا(صادر، 1996) .

إن النظرة المسبقة للزواج والترسبات الفكرية التي تتمحور حوله تنعكس على الجنسين ، فحالات العنف والمشاكل الأسرية التي يراها الجيل أمام ناظريه، ويسمع عنها يوميا من ارتفاع الأصوات والخلافات بين الزوجين كالضرب والشتم والتعنيف بأشكال متعددة، تجري داخل محيط الأقارب ، تكون لديهم نظرة مسبقة للزواج اتجاه الإقدام على الزواج فيروه شرا وليس خيرا(خوالدي، 2004). فالتفكك الاجتماعي هو حالة معاكسة للترابط الاجتماعي القائم على الروابط القوية، والتفاعل بين أفراد المجتمع، فإذا كانت الجماعة غير متماسكة في علاقاتها الداخلية، ولم يشعر الفرد بأن له قيمة عاليه فيها، ولم يجد جماعة جديدة يرتبط بها، عندئذ يصاب بقلق شديد، فيفكر بشكل مضطرب ويعتري شعوره الارتباك، وإذا عاش الفرد منعزلا عن الجماعة الاجتماعية، تصبح حياته بائسة فيصل الفرد

في نهاية المطاف، إلى أن يصبح سلوكه عبثيا(العمر، 2005).

الإتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العنوسة

لقد أشار(الجوير، 1995) إلى أن هناك أربعة إتجاهات رئيسية لتفسير ظاهرة العنوسة لدى الشباب هي:

1. الإتجاه الثقافي

وحسب هذا الإتجاه هناك في كل مجتمع إتجاهان متضادان تقليدي وأخر حديث، ولهذا يظهر الصراع الثقافي بين هذين الإتجاهين، فالإتجاه التقليدي يقاوم التغير والتحول المستمر والتمسك بالتقاليد القديمة، بينما الإتجاه الحديث يدعو إلى التغير والتحول المستمر إستجابة لظروف الحياة المستجدة.

إن الفرد في المجتمع الحديث قد تأثر بثقافات أخرى عن طريق التعليم ووسائل الإتصال والإعلام من صحافة وإذاعة وتلفاز وفيديو، والسفر الى الخارج من أجل العمل أو السياحة أو الدراسة، والإختلاط بالعمالة الوافدة التي تحمل ثقافات مختلفة، بالإضافة إلى تأثير الطفرة المادية التي سادت فترة من الزمن. ومن هنا نرى أن أصحاب هذا الإتجاه قد تكونت لديهم أفكار عديدة يقصدون منها تغيير وتحويل بعض الأوضاع السائدة في المجتمع تمشيا مع الأوضاع الجديدة ومتطلبات الحياة الجديدة، مما جعل الأفراد يميلون إلى إختيار شريكة الحياة التي تتوافر فيها المتطلبات الأساسية كالتشابه في الخصائص الإجتماعية والثقافية والتعليمية والإقتصادية وسمات الجمال والسن لقيام الأسرة التي تتمشى مع متطلبات العصر الحديث.

أما الفرد في المجتمع القديم فإنه يتصف بالبساطة والعلاقات المباشرة مع عائلته وأقاربه، ولا يحب إقامة علاقات واسعة للإكتفاء الذاتي الذي تحققه له عائلته وعشيرته حيث تشبع أغلب حاجاته المادية الإجتماعية بشكل عام، ولا يجد في عصبته إختلافا أو يحس بينهم بفارق في المظهر أو المهنة أو العادات التي يقومون بأدائها، أو النظرة إلى الحياة وما يقوم عليها من قيم، فهو في حالة من التوازن النفسي، فحاجاته مشبعة وميوله تجد القوالب التي تنصب بها، وكل ما يريده في حياته أن يكون فردا صالحا بين عصبته، وأن يشعر بالأمن والطمأنينة (الضبعي، 2000).

2. الإتجاة الإقتصادي

إن التنمية الإقتصادية التي قامت بها المجتمعات والمجتمع السعودي على وجه الخصوص والرواج الإقتصادي الملموس كان له تأثير في إرتفاع مستوى الدخل للفرد والمعيشة بشكل عام، مما أدى إلى تحول بعض السلع الكمالية إلى سلع أساسية مثل إرتفاع تكاليف الزواج والتي أصبحت ضرورة أساسية لتكوين الحياة الأسرية، ومن ذلك غلاء المهور والإحتفالات التي غالبا ما تتصف بالمباهاة الزائدة مثل إقامتها في الفنادق الكبيرة والقصور، والمبالغة في تأثيث المنزل والملابس وغيرها من الكماليات، ومع هذا فإن هناك شباب لديهم الرغبة في الزواج، ولكن لا يملكون القدرة المالية على تكاليف الزواج، فيضطرون إلى إنتهاج بعض الطرق المختلفة لتوفير المال الكافي، مثلا عن طريق الإقتراض، وهذا يحملهم فوق طاقتهم وقدرتهم على السداد وينعكس ذلك على حياتهم المستقبلية (ضيف، 2000).

3. الإتجاه العائلي

المجتمع يتكون من لبنات أساسية هي الأسر ولا يمكن أن يتصور أي مجتمع بشري قديم أو معاصر أو في المستقبل لا يقوم على الأسرة، فهي تؤثر على النظم الإجتماعية الأخرى بكفاءتها في أداء وظائفها وحسن إنجازها لرسالتها، من أجل المحافظة والإبقاء على البناء الإجتماعي، وكلما كانت الأسر متماسكة ومؤدية لدورها الوظيفي ومهتمة بالتكافل الإجتماعي، كان المجتمع أكثر تماسكا، وكلما كانت هذه اللبنات ضعيفة متفككة كان البنيان ضعيفا مفككا غير متماسك.

وقد إنتشر في العائلة الممتدة نوع من العادات والتقاليد التي تحكم الإقدام على الزواج، حيث أن الإختيار للزواج عن طريق العائلة وخصوصا من الأقارب بحكم إنتشار السلطة الأبوية والقرابية، وكانت النظرة إلى الزوجة على أنها مساهمة في بناء الأسرة إقتصاديا إما بالعمل أو بالأبناء بعد بلوغهم سنوات من أعمارهم، حيث يسهمون في إقتصاد العائلة. أما الأسرة النووية فقد تغير نظرة الشباب إلى الزواج، فأصبح الشباب يختارون زوجاتهم بعيدا عن سلطة الأهل والأقارب، نتيجة التعليم وإرتفاع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من العوامل التي أدت إلى تفتح أفكار الشباب ورغبتهم في إشتراط صفات معينة في الزوجة، ولهذا فقد تحمل

الشباب الكثير من أعباء الحياة الجديدة في توفير تكاليف الزواج للحياة الأسرية الجديدة والمستقلة عن الأسرة (مسعود، 2007).

4. الإتجاه الإسلامي

ينظر الإسلام للزواج على أنه ليس وسيلة للجمع بين الذكر والأنثى ولا سبيلا لإشباع الرغبات والأهواء، بل ينظر إليه على أنه تحقيق للمودة والسكينة والإطمئنان الروحي، قال تعالى:(ومن أياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) الروم:21 .

وقد إهتم الإسلام بالزواج والحث عليه والترغيب فيه فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((من كان موسرا لأن ينكح ثم لم ينكح فليس مني)).من هنا تبرز أهمية الزواج المبكر وقيمته في بناء الشباب إقتداء بأوامر وتوجيهات الرسول-صلى الله عليه وسلم-حيث أن الشباب عماد الأمة تعتمد عليه في الدعوة والإصلاح الإجتماعي لما يملكه الشباب من طاقات وصبر على الأذى، وقد ركز الإسلام على رابطة الزواج وعظمها وأعلى شأنها وأهميتها ، حيث إعتبرها معادلة لشطر الدين ونصف الإيمان، وقد وضع الإسلام لإختيار الزوجة قواعد وأسسا وطالب المسلمين بإتباعها لتحقيق السعادة الزوجية، فوضع الدين الأساس الأول لإختيار كل من الزوجين للأخر فقال الرسول صلى الله عليه وسلم:((تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فإظفر بذات الدين تربت يداك)).

وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى أهم النظريات المرتبطة بالتأخر في الزواج، رغم أنه لا يوجد نظريات تتطرق بشكل مباشر إلى هذا الموضوع، ولكن يمكن الإستفادة من نظريات الزواج والإختيار للزواج والقريبة من الدراسة الحالية ومن أهمها:

1. نظرية التجانس

تقوم فكرة هذه النظرية على أن الأشخاص المتماثلين في العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والنفسية كالدين واللون والسن والجنس والمستوى التعليمي والإقتصادي والميول والإتجاهات، يستند عليها الإختيار للزواج وتشكيل الأسرة، حيث أن الشبيه يتزوج بشبيهته وإن التجانس هو الذي يفسر أحيانا إختيار الناس

بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، فهناك من الرجال لا يقبلون الزواج ممن يكبرنهم في العمر أو يماثلنهم في العمر إلا نادرا، أما بالنسبة للمرأة فإنها تتزوج ممن يكبرها في العمر أو ممن يماثلها سنا، وهذا يقلل من فرصها في الزواج، وبالنسبة للتعليم فأن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي، والعكس صحيح؛حيث أن الرجال يميلون إلى الزواج من نساء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي، أما بالنسبة للتجانس أو التقارب في المستوى والمكانة الإجتماعية وهذه تتضمن العلاقات العائلية والأصدقاء والمستوى الثقافي والناحية الدينية والمستوى الإقتصادي، إذ أنها ذات أهمية في إختيار شريك الحياة، فكلما زاد المستوى الإجتماعي والمكانة إزدادت القدرة على التكيف في الزواج ومن ثم نجاح الحياة الزوجية (المطيري، 2009).

2. نظرية القيمة

فكرة هذه النظرية أن قيم الشخص تنتظم في نسق متدرج حسب الأهمية التي وضعها الشخص لكل قيمة فالشخص يخشى عند الإختيار للزواج من الفشل، فهو يهتم بتحقيق هذه القيم أو بعضها فيمن يختار حتى يضمن نجاح حياته الزوجية، إضافة إلى أن النجاح في الزواج مرتبط بمدى مقدرة الفرد على تقدير المسائل المتعلقة بالقيم الرفيعة والدين، فكلما كان الشخص شديد الحرص على أداء واجبه ومؤمنا بالقيم الرفيعة وكان الطرف الأخر كذلك فإنه سوف ينعكس إيجابا على الحياة الزوجية. ومع أن هناك متسع من الحرية للأبناء في إختيار الشريك في الحياة الزوجية إلا أنه لا يزال هناك سلطة أبوية وتأثيرها على الأبناء سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا يستطيع الأبناء الذهاب بعيدا في أفكارهم مقارنة بالأفكار القيمية التي غرست فيهم منذ الطفولة (الناقولا، 2003).

وقد أستخدم مفهوم القيم لفهم الإختيار للزواج حديثا على يد الباحثان (كومز) و(شلنبرج)، ويربط (كومز) بين نظرية القيمة ونظرية التجانس فيقول أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الإجتماعية كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئتهم أو خلفياتهم الإجتماعية يتشابهون أيضا في حكمهم على ما له قيمة بالنسبة لهم (الشعباني، 1997).

3. نظرية التجاور المكاني

تبين هذه النظرية أن اختيار الاشخاص للزواج يتم في نطاق جغرافي محدد، وضمن البيئة السكنية المحيطة بهم والمجاورة ممن كانوا متصلين معهم في علاقات أسرية وقرابية، أو في نطاق العمل أو مجال المهنة والدراسة، ومما لا شك فيه أن للتجاور المكاني أهمية، لكن يغلب على هذا العامل المستوى التعليمي والعمر للفتاة، فالشاب السعودي يبحث عمن يجاوره لكن بشرط أن تتطابق المواصفات التي يرغب بها في الزوجة، بحيث تكون أقل منه مستوى تعليمي وأصغر منه عمرا، فإذا وجدت هذه المواصفات فإنه لن يتردد في الزواج، والعكس إذا لم يجد هذه المواصفات (السناد، 2007).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج وعلاقتها بالجريمة، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهمها:

أ. الدراسات العربية:

أجرى(أبوحوسة، 1994) دراسة بعنوان "تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية"، وهدفت الدراسة إلى إكتشاف الأوضاع والظروف التي تتدخل في تأخير سن الزواج في الأردن، وقد تكونت العينة من (2359) متزوجين وغير متزوجين، وتوصلت الدراسة إلى عدداً من النتائج تتمثل في أن ضعف الإمكانيات المادية للمتقدم تعد سببا في تأخير سن الزواج للفتاة، ويلعب حجم الأسرة دورا في عملية تأخير سن الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتم إلى أسرة كبيرة فإنه يؤخر سن الزواج، لأن الأسر الأردنية لها الميل القوي تجاه

تعليم أبنائها ومواصلة تعليمهم العالي، وهذا يتطلب نفقات مالية كبيرة نسبيا نظرا لكثرة عدد أفرادها، مما يضطر الشاب أو الفتاة إلى تأخير الزواج. إضافة إلى أن الشباب يفضلون الزواج من الفتاة العاملة وصاحبة دخل مادي، كما بينت الدراسة أن الزوج المناسب للفتاة هو الذي يستطيع تحمل أعباء الزواج والإنفاق على بيت الزوجية، كما أن الدراسة كشفت أن هناك ميلا لدى الفتيات للإقتران بشخص سبق له الزواج وأنجب أولاد من زواجه الأول خاصة إذا كان الزوج غني وثري. وأوضحت الدراسة أن الشباب يفضلون الزواج من فتاة متعلمة تعليما مرتفعا نسبيا نظرا لوجود علاقة بين إرتفاع مستوى التعليم وإرتفاع معدل الدخل.

وقام(الجوير، 1995) بإجراء دراسة بعنوان "تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة"، وهدفت إلى التعرف على الأبعاد والمتغيرات (العوامل) المؤدية إلى تأخر الشباب عن الزواج المبكر، وقد تكونت العينة من (230) طالبا وقد إختار الباحث عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تمثل (75) طالبا، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غلاء المهور وإرتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا رئيسيا أمام الشباب لعدم إقبالهم على الزواج في سن مبكرة، أيضا المسؤوليات المترتبة على الزواج تعد عائقا لإتمام الزواج لدى أغلبية أفراد العينة.كما إتضح أن نسبة 54,7% من أفراد العينة يرون أن مواصلة التعليم تعد إلى حد ما عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكرة.

وكشفت دراسة (الختاتنة، 1997) بعنوان " تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن"، أخذت عينة من الشباب في مدينة الحصن حيث نوه إلى قلة وندرة الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع، وقد هدفت الدراسة تحديد مجموعة من المتغيرات المتمثلة في تدني الدخل الشهري، وارتفاع تكاليف المعيشة، ومشكلة السكن، وارتفاع الإيجار، وارتفاع متطلبات ومستلزمات الزواج الباهظة . أما مجتمع دراسته فكان من الشباب الذكور ممن تجاوز أعمارهن عن السابعة والعشرون. لقد تكونت دراسته من عينة بلغت (324) شخص من الذكور غير المتزوجين. خلصت

الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تدني الدخل الشهري، عـدم تـوفر المـسكن، ارتفاع أسعار الأثاث والذهب، متابعة التعليم، واعتبر أن ظاهرة تأخر سن الزواج عزوبة إجبارية وقسرية وليست بمحض الاختيار .

وفي دراسة(الشعباني، 1997) بعنوان "العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري"، هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتيات في مدينة جدة، وقد تكونت العينة من (400) فتاة غير متزوجة يعملن في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، وكان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن إقبال الفتيات على التعليم وإلتحاقهن بمجالات العمل المتوفرة أدى إلى إرتفاع سن زواجهن وكلما إرتفع المستوى الإجتماعي للحي الذي تقيم فيه الفتاة تأخر سن زواجها لما تتسم به هذه الأحياء من التباعد المكاني بين الوحدات السكنية أو لوجود العمائر المنعزلة، كما أن غالبية أسر الفتيات المتأخر زواجهن تعود إلى أصول ريفية إنتقلت من موطنها الأصلي إلى مدينة جدة كما أوضحت الدراسة أن إصرار أولياء الأمور على تزويج الفتاة من الأقرباء ربما يكون سببا في تأخير زواجها، كما أن مطالبة الأباء بمهور لبناتهم يؤخر سن الزواج، كما أن ضعف العلاقات الإجتماعية بين الأسر له دور في تأخر سن زواج الفتيات.

دراسة (الضبعي، 2000) بعنوان " تفشي العنوسة أسبابها، آثارها؛ طرائق علاجها على ضوء الكتاب والسنة" بحث وصفي تقريري يتحدث عن تفشي العنوسة في البلاد الإسلامية وعن ارتفاعها في كل دولة وربطها بمجموعة من المتغيرات منها مرتبط بالعادات والتقاليد وآخر يعود إلى أزمة المسكن وغلاء الأجور وارتفاع الأسعار، وبعضها يعود إلى جشع بعض آباء في رفع المهر والتباهي والمفخرة بالمتطلبات والمستلزمات، يضاف إلى التباهي بالأنساب، وإلى الزواج بالأجنبيات لأنهن أكثر فتنة وجمالا وأرخص مهرًا من بنات الوطن، وبعضها مرتبط بالفتاة نفسها التذرع بإكمال الدراسة، فضلا عن ذلك يجب أن تتوافر الشهادة والشكل والنسب والمستوى الاقتصادي والمنصب في الشاب حتى تقبل بالزواج منه.

دراسة (العتيبي، 2000) بعنوان " العنوسة، المشكلة والعلاج". بحث نظري

يتحدث فيه بشكل وصفي عن ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب المسلم ويتحدث عن الأسباب التي تتعلق بالمشكلة ويحددها؛ بأسباب تتعلق بأهل الفتاة وتتمحور حول إجبار الفتاة على شخص معين، أو الطمع في راتبها، أو تعطيل الفتاة لأجل الخدمة في المنزل، أو المغالاة في المهر. ويعرض أسبابًا تتعلق بالفتاة نفسها، وتتمحور في اشتراط إكمال الدراسة، وعائق اشتراط الوظيفة، رفض الزواج من متزوجٍ، ووجود عيب فيها، وكذلك يقرر أسبابًا تتعلق بالشاب تتمحور حول الإعراض عن الزواج بحجة الحرية والمرونة، والزواج من الخارج، وعدم القدرة على تكاليف الزواج، ورفض الزواج من الثيب، ورفض الزواج من أرملة، وعدم الزواج من بعض الموظفات كالطبيبات، ثم يتحدث عن الأخطار الناتجة عن العنوسة وخاصة الصحية (انتشار الزنا، مرض الإيدز، اللواط) ويضاف إلى ذلك الأخطار الأخرى (الخلقي والنفسي والاجتماعي) التي تبرز في سلوك هؤلاء وفعلهم، ثم يطرح الباحث العلاج بتوعية الجماهير عن طريق وسائل الإعلام بتحديد المهور، وبتعدد الزوجات، ومنع الزواج من الخارج.

كما قام (منصور، 2001)، بإجراء دراسة بعنوان "أسباب تأخر الزواج وعلاجها في الفقه الإسلامي المقارن"، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تأخر الزواج ووضع التدابير الشرعية المناسبة التي تحقق القليل من أسباب تأخر الزواج؛ على نحو يشارك فيه الفرد والجماعة والمؤسسات الحكومية والخيرية في تحصين المجتمع الإسلامي برباط شرعي متين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لتأخير سن الزواج أثار سلبية على المجتمع الإسلامي، ومنها أثار دينية مثل ضعف الوازع الديني وإقتصادية وأخلاقية وخلقية ونفسية. وقد وضع الإسلام جملة من التدابير الشرعية لمنع إنتشار ظاهرة تأخير الزواج بين الرجال والنساء في المجتمع الإسلامي ومن أهمها:الحث على الزواج ووجوبه خوفا من الوقوع في الزنا، التحذير من المغالاة في المهور، وللدولة دور بارز في الإسهام في تقليل المهور كسياسة عامة، كما تسهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية إسهاما كبيرا في الحث على الزواج وإيجاد التدابير الشرعية للتقليل من تأخير الزواج، ومنها الزواج الجماعي، وإنشاء بنك للتزويج، وغيرها.تعدد الزوجات في الإسلام له أثر

بالغ في محاربة ظاهرة تأخير الزواج في المجتمع الإسلامي.

وأجرى(الشهراني، 2002)، دراسة بعنوان "العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي"، وإستخدمت الدراسة منهج المسح الإجتماعي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (75) طالب وطالبة من طلبة كلية التربية في جامعة الملك سعود، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 79% من العينة ترى أن غلاء المهور يؤثر في تأخير سن الزواج، وأن 62% من العينة ترى أن عدم التمسك بالدين له أثر في تأخير سن الزواج، وأن 83% من العينة تؤيد الزواج المبكر وأن (73%) من العينة ترى أن مواصلة التعليم تؤثر في تأخر سن الزواج.

وأجرى(صبيح، 2003) دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج"، وقد هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج، وتكونت العينة من (30) فردا، وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة إرتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا أمام تأخر سن الزواج وأن تحمل أعباء المعيشة أيضا يلعب دورا في تاخر سن الزواج، أيضا مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الشباب، بالإضافة إلى مرحلة التعليم الطويلة لدى الشباب تؤثر في تأخر سن الزواج.

وقام(الناقولا، 2003) بدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته"، وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، وقد تكونت العينة من (328) فردا في أحد أحياء دمشق وهو حي الدويلعة، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من بين المشكلات الإقتصادية التي تواجه الشباب، إضافة إلى إرتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته وقلة الدخل الشهري للفرد. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين الخوف من الإقدام على الزواج عند الجنسين وبين تأخر زواجهم، ووجود ترابط بين تدخل الأهل في زواج أبنائهم وبين تأخر زواجهم، وبينت النتائج أن قلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم ولا سيما الذكور، كما أن الدراسة أوضحت أن الأفراد المتعلمين

تعليما ثانوياً ولغاية الدكتوراه، هم أكثر عرضة للتأخير عن الزواج من غير المتعلمين.

وفي دراسة أجراها(خوالدي، 2004)بعنون "ظاهرة العنوسة أسبابها وطرق الوقاية والعلاج"، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى العنوسة، وإنعكاسات هذه الظاهرة على سلوكيات الفتاة، وتكونت العينة من (320) فتاة وإمرأة عربية مسلمة من قرى ومدن الجليل والمثلث والنقب، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة (84%) من عينة الدراسة يعتقدن أنه كلما فسدت وإنحطت الأخلاق بين أفراد المجتمع إزدادت هذه الظاهرة، وإن نسبة (61%) يعتقدن أن الوضع الإقتصادي يؤثر على تأخر سن الزواج، و(79%) يعتقدن أن سمعة الفتاة السيئة تكون السبب في عنوستها، ولا ننسى مبالغة الشاب باختيار مواصفات العروس المناسبة له، وهذا له علاقة بالثقافة والجمال وغير ذلك، إضافة إلى أن (44%) يعتقدن أن السبب في تأخير الزواج هو الخوف من الفشل في الزواج، (49%) يعتقدن أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد الظاهرة.

كما أجرى(بدرانة، 2005) دراسة بعنوان "واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني وأبعادها الإقتصادية"، وهدفت إلى إلقاء الضوء على البعد الإقتصادي لمشكلة العنوسة في المجتمع الأردني، وتكونت العينة من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار التي تزيد عن 30 سنة مستخدمة بذلك أحدث الإحصاءات لسنة 2004، وتعرضت الدراسة كذلك إلى الأسباب الإقتصادية الكامنة وراء هذه المشكلة مثل البطالة، وإرتفاع تكاليف المعيشة، وتحدثت الدراسة عن الأبعاد الإقتصادية لهذه المشكلة في المجتمع الأردني سواء من حيث زيادة الكلفة الإقتصادية أو إنخفاض الإنتاج وغير ذلك من أثار.وأوصت الدراسة بالعديد من الالإجراءات للحد من هذه المشكلة ومن هذه المقترحات تجاوز العديد من المظاهر الإجتماعية الزائفة المصاحبة لعادات ومراسم الخطبة والزواج.

أما الدراسة التي أجراها(مسعود، 2007) فجاءت بعنوان "العنوسة أسبابها وتأثيرها على شخصية المرأة"، هدفت إلى التعرف على ظاهرة العنوسة أسبابها

ومدى إنتشارها بالمجتمع، والتعرف على بعض المشكلات الإجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة العانس، وتكونت العينة من (50) من الإناث غير المتزوجات واللواتي تجاوزن عمر الخامسة والثلاثين سنة، وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن إرتفاع متطلبات الحياة المادية التي لا تتناسب مع دخل الفرد، وإرتفاع تكاليف الزواج وعدم وجود السكن من الأسباب الرئيسية للعنوسة، أيضا تمسك الفتاة بعملها أو فشلها في علاقة عاطفية سابقة وعدم وجود شريك مناسب وغرورها بنفسها يعرضها للعنوسة، كما كشفت الدراسة أن الأسرة بالرغم من أنها تسمح للفتيات بالإختيار الشخصي للشريك لكنها هي التي تفرض المهر وتؤمن له قيمة إجتماعية، كما أن وجود أحد من الأهل أو الأخوة أو الأقارب أو الأصدقاء مطلقين يسبب الخوف لدى الفتاة من الطلاق بالمستقبل، وبينت الدراسة أنه ليس هناك تأثير للعنوسة على شخصية أفراد العينة لعدم شعورهم بالقلق أو الخوف من المستقبل أو الغيرة من القرينات المتزوجات أو عدم الرغبة بإقامة علاقات إجتماعية أو الشعور بالأرق.

وأجرى (السناد، 2007) دراسة بعنوان" تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق" وهدفت إلى الكشف عن أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة كليتي التربية والهندسة المدنية في جامعة دمشق بلغ عددها 400 طالبًا وطالبة، كما يهدف إلى معرفة الفروق بين أفراد العينة تبعًا لمتغيرات البحث :الجنس، السنة الدراسية، الكلية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: إن أفراد العينة يعطون الأهمية الكبرى لمشكلة السكن وغلاء الإيجار، يلي ذلك إيمانهم بأن الزواج قسمة ونصيب، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وفقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة، وعدم رغبة الزوجة بالسكن مع أهل الزوج، وحالة الأسرة الاجتماعية، وغلاء المهور، ومواصلة التحصيل العلمي، وعدم رغبة الزوجة بالسكن مع أهل الزوج، ومستوى الدخل المنخفض للرجل، وتقدير الفرد للأسرة التي ينوي تكوينها.

وفي دراسة أجرتها (المطيري، 2009) بعنوان "العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي"، وهدفت الدراسة

إلى التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب السعودي في مدينة جدة، والتعرف على العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب، وقد تكونت العينة العمدية الطبقية (الحصصية) من (300) شاب، وكان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة

الرغبة في مواصلة التعليم، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، وتدخل الأسرة في إختيار الطرف الأخر، أيضا عدم قبول مبدأ تعدد الزوجات، إضافة إلى إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل.

الدراسات الأجنبية

دراسة فنجولد(Feingold, 1992)، هدفت الدراسة إلى معرفة المؤشرات التي يستند إليها أفراد كلا الجنسين عند تقييم جاذبية أفراد النوع الأخر، وتكونت عينة الدراسة من (48) رجلا و(61) إمرأة في أمريكا، وأوضحت نتائج الدراسة أن الرجل يعتمد على مؤشرات ظاهرية مباشرة عند الإختيار الزواجي، ويعطي وزنا أكبر لجاذبية الأنثى جسميا، مثل إتساع العيون، وقوام الجسم، بينما تعطي الأنثى وزنا أكبر لطموح الرجل، ومكانته الإقتصادية، والحالة المزاجية.

دراسة سمبسون (Simpsons,2003)، بعنوان العنوسة المعاصرة في الألفية الجديدة وتغير مفاهيم الأسرة والقرابة، وهدفت إلى معرفة العوامل المساهمة في العنوسة في بريطانيا، وقد كانت النتائج التي توصلت إليها النتائج أن هناك تحولات عميقة في التفاعلات الاجتماعية الناشئة في سياق التغير الاجتماعي الأوسع والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك التحول إلى المزيد من الخيارات والإنحدار في العلاقات الشخصية. وإلى جانب هذا، كان هناك دعم أكاديمي واسع النطاق لمفهوم الفردية (العنوسة) كتفسير رئيسي لتغير الأسرة، مع المخاوف والآثار الناشئة في تشكل العائلة المتمثلة في زيادة الأنانية والانخفاض في الالتزامات تجاه الآخرين.يمكن رؤية واحدة ونموذج من الإنقسام من هذا القبيل، والتي اتسمت بأن النساء العوانس في خطر ولا سيما عن طريق افتقارهن للاتصال مع الآخرين، وكذلك وجود اهتمام

ضئيل نسبيا للعلاقات في المجتمع الواحد.

دراسة جونز(Jones,2004)، بعنوان أسباب تأجيل الزواج، وهدفت إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى تأجيل سن الزواج في مدينة ملايو في شرق أسيا، وقد برزت النتائج التالية تأجيل الزواج من مظاهر التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها شعب الملايو، وكذلك التغير في السياسات التعليمية التي أدت إلى إرتفاع نسب التعليم خصوصا الإناث وبنسبة (39.4) والذكور بنسبة (35.7)، إضافة إلى هجرة النساء إلى المدن الصناعية للمشاركة في سوق العمل في المصانع والصناعات وبنسبة (39.4) للإناث، والذكور بنسبة (35.7)، وهذا فتح عيون الشابات لفهم جديد للمجتمع.

وأجرى كوكرين، (Cochrane, 2010) دراسة بعنوان" العلاقة بين إدراك المعاناة الاقتصادية كأحد أنواع الضغوط النفسية، في تأخر سن الزواج" وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين إدراك المعاناة الاقتصادية كأحد أنواع الضغوط النفسية، في تأخر سن الزواج، وكذلك الكشف عن دور المساندة الاجتماعية كمتغير نفس اجتماعي يحتمل أن يخفف من وقع المعاناة الاقتصادية على تأخر سن الزواج في بنغلادش، وتكونت عينة الدراسة من (180) مبحوثاً منهم (100) ذكور، (80) إناث ممن تراوحت أعمارهم ما بين (28-51) عاما واستخدم الباحث استبيان المعاناة الاقتصادية، وآخر لتأخر سن الزواج، ومقياس المساندة، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين في كل من إدراك المعاناة الاقتصادية والمساندة الاجتماعية، بينما توجد فروق دالة بين إدراك المعاناة الاقتصادية وتأخر سن الزواج، حيث أن الذكور أكثر إدراكا لدور العوامل الإقتصادية.

وفي دراسة قام بها كاسي وآخرون(Casey, Copen, Jonathan & william, 2012) بعنوان" الزيجات الأولى في الولايات المتحدة: بيانات من المسح القومي لنمو الاسرة 2006-2010"، وتناولت بالدراسة والتحليل العمر عند الزواج الأول في الولايات المتحدة أعتماداً على بيانات من المسح القومي لنمو الاسرة 2006-2010. وتناولت الدراسة النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-

44 سنة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ (30%) من المسح يرون أنّ الأمريكان يقيمون علاقات جنسية بدون زواج، وكان متوسط العمر عند الزواج الأول (25.8) للنساء و(28.3) للرجال. وتساهم العلاقات الجنسية خارج الزواج في تأخير سن الزواج.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة، أن هناك دراسات تناولت العنوسة، وتأخير سن الزواج وحاولت الكشف عن مستواهما، وعلاقتهم بعدد من المتغيرات. حيث تناولت دراسة(أبو حوسة، 1994) تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية، وتطرقت دراسة (الجوير، 1995) تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة، وبحثت دراسة (الختاتنة، 1997) تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن. في حين بحثت دراسة (السناد، 2007) تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق، وبحثت دراسة (الشعباني، 1997) العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري ، أما دراسة (المطيري، 2009) إلى العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، وتناولت دراسة (الضبيعي، 2000) فبحثت في تفشي العنوسة أسبابها، آثارها؛ طرائق علاجها على ضوء الكتاب والسنة. وهدفت دراسة (العتيبي، 2000) إلى البحث في العنوسة، المشكلة والعلاج، وتطرقت دراسة (منصور، 2001) إلى أسباب تأخر الزواج وطرق العلاج من خلال الفقه الإسلامي المقارن، في حين تطرقت دراسة (الشهراني، 2002) إلى العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي، وأشارت دراسة (صبيح، 2003) إلى بعض العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، ويمكن من خلال استعراض الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1- بأنها من الدراسات القليلة التي بحثت في الإتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة

المكرمة المملكة العربية السعودية- ففي حدود علم الباحث- لم تتوفر دراسات تناولت هذا الموضوع.

2- وأيضاً تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية نحو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة.

3- لعل أهم ما تتميز به هذه الدراسة هو موضوعها بحد ذاته حيث تناولت هذه الدراسة الميدانية السجون في منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية كمجتمع للدراسة، والسعي لمعرفة الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج والجريمة، وهي دراسة نوعيه وجديدة ولم يسبِق أن دُرس موضوعها بحدود علم الباحث.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة، واختيار العينة، والتحليل الإحصائي وأداة الدراسة.

1.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي، الأول: المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ملامح مشكلة الدراسة ووصفها وصفاً علمياً، والرجوع للأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة مع إجراء التحليل والمقارنات. والثاني: منهج المسح الاجتماعي: وتم استخدامه لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بهدف تحليلها وتفسيرها للإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بمعرفة الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من خلال استخدام التحليل الإحصائي.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة وهو عينتها من جميع نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية وهي سجن الزاهر في مكة المكرمة وسجن بريمان في جدة، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع النزلاء وعددهم (179) نزيلاً خلال الفترة من (2012/12/7 ولغاية 2013/1/7)، وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة حيث تم استرجاع (164) استمارة، وتم استبعاد (4) استمارات لعدم اكتمال الإجابة فيها، ليصبح العدد الصافي للتحليل (160) استمارة أي ما نسبته (89.4%) من مجتمع الدراسة. وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة:

أولاً: النوع الاجتماعي

جدول(1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
ذكر	109	%68.1
أنثى	51	%31.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(1) بأن أكثر النزلاء هم من الذكور وبنسبة (%68.1)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت نسبة النزيلات (%31.9).

ثانياً: العمر

جدول(2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 20 سنة	44	%27.5
من20سنة إلى أقل من 30سنة	62	%38.8
من30 سنة إلى أقل من 40سنة	30	%18.8
40 سنة فأكثر	24	%15.0
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(2) بأن أكثر النزلاء تتراوح أعمارهم (من20سنة إلى أقل من 30سنة) وبنسبة(%38.8)، أي أكثر من ثلث عينة الدراسة، في حين شكل النزلاء الذين أعمارهم (40 سنة فأكثر) ما نسبته(%15)، كما ويلاحظ بأن من أعمارهم أقل من 30 سنة شكلوا ما نسبته(%66.3)؛ أي ثلثي أفراد العينة.

ثالثاً:- المستوى التعليمي

جدول(3)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	42	%26.2
يقرأ ويكتب	77	%48.1
ثانوية عامة فأقل	32	%20.0
جامعي	9	%5.6
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(3) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع النزلاء مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة وبنسبة(74.3%)، منهن(26.2%) لا يقرأ ولا يكتب، كما وبلغت نسبة النزلاء ممن مستواهم التعليمي جامعي بلغت(5.6%).

رابعاً:- الدخل

جدول(4)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالريال السعودي

الدخل الشهري بالريال السعودي	العدد	النسبة المئوية
اقل من 2000	63	%39.4
من2000 إلى اقل من4000	78	%48.8
4000 فما فوق	19	%11.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(4) بأن ما يقارب نصف النزلاء يتراوح دخلهم الشهري بين(من2000 ريال إلى اقل من4000 ريال) وبنسبة(48.8%)، في حين أن من دخلهم الشهري (4000 ريال فما فوق) كانت نسبتهن(11.9%)، كما وشكلت من كان دخلهم اقل من 2000 ريال أكثر من ثلثي عينة الدراسة وبنسبة بلغت(39.4%).

خامساً: الجنسية

جدول(5)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنسية

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
سعودي	104	%65
عربي	5	%3.1
أجنبي	51	%31.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(5) بأن أكثر النزلاء هم من الجنسية السعودية وبنسبة (65%)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت الجنسيات الأجنبية ما نسبته (31.9%)، في حين شكلت الجنسية العربية ما نسبته (3.1%).

سادساً: - العمل

جدول(6)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير العمل

طبيعة العمل	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	38	%23.7
القطاع الخاص	61	%38.1
أعمال حرة	42	%26.3
عاطل عن العمل	19	%11.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(6) بأن غالبية النزلاء يعملون في القطاع الخاص حيث شكلوا ما نسبته(38.1%) أي ما يقارب ثلثي العينة. كما وشكلت نسبة من يعملون أعمال حره (26.3%)، كما وشكلت نسبة من يعملون في القطاع الحكومي (23.7%)، في حين شكلت نسبة العاطلين عن العمل (11.9%).

سابعاً: هل سبق لك الزواج

جدول(7)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير هل سبق لك الزواج

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
نعم	76	%47.5
لا	84	%52.5
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(7) بأن أكثر النزلاء لم يسبق لهم الزواج وبنسبة (52.5%)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت نسبة الذين سبق لهم الزواج(47.5%).

ثامناً:- عدد مرات الزواج

جدول(8)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير عدد مرات الزواج

عدد مرات الزواج	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	36	%47.4
مرتين	28	%36.8
ثلاث مرات فأكثر	12	%15.8
المجموع	76	%100

يتضح من خلال الجدول (8) بأن أكثر النزلاء تزوجوا لمرة واحدة وبنسبة (47.4%)، ومن تزوجوا مرتين شكلوا ما نسبته (36.8%)، ومن تزوجوا ثلاث مرات فأكثر شكلوا ما نسبته (15.8 %).

3.3 أداة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، تم تطوير استبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، بالاعتماد على دراسة (المطيري، 2009؛ السناد، 2007؛ مسعود، 2007؛ خوالدي، 2004) وانسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع المعلومات والإجابة عن اسئلة الدراسة، فقد اشتملت هذه الاستبانة على جزئين هما:

الجزء الأول: ويشتمل على معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة، وتشمل (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج).

الجزء الثاني: ويتكون من (40) فقرة تقيس الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة ، وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وما على المستجيبين إلا وضع إشارة (√) على واحدة من اختيارات الإجابة وهي (5) تنطبق دائماً، (4) تنطبق غالباً، (3) تنطبق أحياناً، (2) تنطبق نادراً، (1) لا تنطبق أبداً). وتم اعتماد المعيار التالي للحكم على الأوساط الحسابية من(1 - 1.49) لا تنطبق أبداً، ومن (1.5-2.49) باعتبارها تنطبق نادراً، ومن (2.5- 3.49) باعتبارها تنطبق أحياناً، ومن (3.5-4.49) باعتباره تنطبق غالباً، وأكثر من (4.49) باعتبارها تنطبق دائماً. ولذلك للحصول على نتائج منطقية ذات مدى مناسب. والجدول (9) يبين متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

الجدول (9)

متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

المتغير الفرعي	أرقام الفقرات
ارتفاع سن الزواج	10-1
العنوسة	20-11
العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	30-21
العلاقة بين العنوسة والجريمة	40-31

3. 4 صدق الأداة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين: الأولى باستخدام صدق المحكمين، حيث وزعت الاستبانة على (8) محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية والسعودية في علم الاجتماع، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم، حيث تم الإبقاء على الفقرات التي اتفق عليها (80%) من المحكمين، ولم يتم حذف أي فقرة، والملحق (ب) يبين قائمة بأسماء المحكمين.

أما الطريقة الثانية فتم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام صدق البناء الداخلي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية تكونت من(20) نزيلاً تم اختيارهم من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة على البعد، ويبين الجدول(10) معاملات صدق البناء

جدول(10)

صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.496**	9	.589**	17	.560**	25	.529**	33	.581**
2	.375**	10	.537**	18	.737**	26	.666**	34	.740**
3	.588**	11	.738**	19	.728**	27	.640**	35	.778**
4	.584**	12	.750**	20	.624**	28	.687**	36	.792**
5	.804**	13	.760**	21	.589**	29	.566**	37	.499**
6	.620**	14	.574**	22	.687**	30	.728**	38	.694**
7	.764**	15	.755**	23	.671**	31	.626**	39	.598**
8	.668**	16	.371**	24	.624**	32	.735**	40	.404**

** تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من خلال الجدول(10) بأنه توفرت لأداة الدراسة دلالات صدق بناء داخلي جيدة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين(0.371-0.804) وجميعها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.01$).

5.3 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة بطريقتين: الأولى باستخدام ثبات الإعادة(Test Retest) حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية وعددها(25) معنفة مرتين وبفارق زمني قدره (15) يوماً بين التطبيقين، وبحساب معامل ارتباط بيرسون على الاستبانة بين مرتي التطبيق، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11) الآتي:

جدول رقم (11)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة

رقم البعد	البعد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات Test-Retest	معامل الثبات Cronbach's Alpha
1	ارتفاع سن الزواج	10-1	0.89	0.86
2	العنوسة	20-11	0.91	0.90
3	العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	30-21	0.88	0.85
4	العلاقة بين العنوسة والجريمة	40-31	0.90	0.88
	الكلي	40-1	0.92	0.91

3. 6 إجراءات الدراسة

1- بعد أن تم تحديد عنوان الدراسة تم بناء أداة القياس والتحقق مــن دلالات صدقها وثباتها.

2- تم تحديد مكان إجراء الدراسة والذي تمثّل بسجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية،.

3- تم الحصول على الموافقات الرسمية لإجراء الدراسة على النــزلاء فــي سجون في منطقة مكة المكرمة، وبالطرق الرسمية.

4- تم تدريب المشرفين في السجون على تطبيق الاستبانة وتحــت إشــراف الباحث.

5- تم جمع الاستبانات، ثم إجراء التحليلات الإحصائية المناســبة للخــروج بالنتائج.

7.4 المعالجات الإحصائية:

تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي الآتية، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS.15).

1. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة على أسئلة الدراسة.

2. تحليل الانحدار المتعدّد (Multiple Regression Analysis) لاختبار تأثير المتغيّر المستقلّ، وأبعاده على المتغيّر التابع وأبعاده.
3. معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman Correlation) لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.
4. تحليل اختبار مان-وتني (Mann-Whitney U)، وولكوكسون (Wilcoxon W)، واختبار كندال (Kendall's tau-b for Ordinal by Ordinal) لاختبار الفروقات للمتغيّرات الديمغرافيّة إزاء المتغيّرات المستقلّة والتابعة وأبعادها.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول الفصل الحالي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها والتوصيات اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها.

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما العوامل المرتبطة بالعنوسة وارتفاع سن الزواج من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة؟

أولاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج

جدول (12)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.	3.81	0.93	تنطبق غالباً
الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة	3.79	0.99	تنطبق غالباً
ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة	3.75	0.97	تنطبق غالباً
إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج	3.72	0.99	تنطبق غالباً
حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج	3.71	1.00	تنطبق غالباً
مواصلة التحصيل العلمي	3.70	0.96	تنطبق غالباً
فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة	3.69	1.00	تنطبق غالباً
يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية	3.65	0.98	تنطبق غالباً
تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.	3.59	0.99	تنطبق غالباً
تجاوز الفتى والفتاة سنًا معينًا يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك	3.57	1.01	تنطبق غالباً
المتوسط الكلي نحو ارتفاع سن الزواج	3.70	0.63	تنطبق غالباً

يتبين من خلال النتائج في الجدول (12) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.70) بانحراف معياري (0.63).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (12) لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج، أنه غالباً ما يؤدي غلاء

المهور إلى تأخر الشباب عن الزواج، والطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وإشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج، وحالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج، ومواصلة التحصيل العلمي، وعزوف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية وتجاوز سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك.

ثانياً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العنوسة

جدول (13)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة للعنوسة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.	3.92	0.94	تنطبق غالباً
يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.	3.85	0.92	تنطبق غالباً
يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.	3.78	0.94	تنطبق غالباً
تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.	3.77	0.93	تنطبق غالباً
يسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة	3.76	0.91	تنطبق غالباً
يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	3.75	0.94	تنطبق غالباً
يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.	3.73	0.94	تنطبق غالباً
يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.	3.70	0.98	تنطبق غالباً
يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	3.69	0.96	تنطبق غالباً
يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.	3.64	0.98	تنطبق غالباً
المتوسط الكلي للعنوسة	3.76	0.57	تنطبق غالباً

يتبين من خلال النتائج في الجدول (13) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العنوسة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، حيث بلغ

المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.76) بانحراف معياري (0.57).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (13) لاتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة للعنوسة، أنه غالباً ما يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة، وتفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة وعدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة، وتزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة، وتسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد تشدد الأهل في الشروط الواجب توفرها في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.

ثالثاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة

جدول (14)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	درجة الارتباط
يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	4.09	0.83	تنطبق غالباً	0.412(**)
يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي والوقوع في الجريمة.	3.91	0.94	تنطبق غالباً	0.569(**)
تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج	3.86	0.97	تنطبق غالباً	0.649(**)
يسهم في سهولة ممارسة الجنس الرخيص في تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة	3.82	0.99	تنطبق غالباً	0.712(**)
يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	3.79	1.02	تنطبق غالباً	0.429(**)
يسهم عدم تفهم الأسرة وعدم اكتراثها بتأخر سن الزواج لأبنائها في ارتكاب الجريمة	3.79	1.05	تنطبق غالباً	0.677(**)
أسهمت التقنيات الحديثة في انتشار البرامج والمضامين الإباحية في ارتفاع معدلات السلوك الجرمي.	3.76	1.02	تنطبق غالباً	0.645(**)
يسهم التأخر في سن الزواج في تشويه طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة تحت ستار شعارات مثل (حقوق المرأة، الحرية الفردية المطلقة).	3.75	1.06	تنطبق غالباً	0.669(**)
يسهم غياب القيم والضوابط الاجتماعية في تمرد الشباب على ضوابط الأسرة التقليدية.	3.65	1.03	تنطبق أحياناً	0.584(**)
يسهم التفكك الاجتماعي في المجتمع إلى تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة	3.60	1.01	تنطبق أحياناً	0.592(**)
الاتجاه العام للعلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	**3.80**	**0.55**	تنطبق غالباً	-

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتبين من خلال النتائج في الجدول (14) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، وأن لارتفاع سن الزواج دور في ارتفاع معدلات الجريمة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.80) بانحراف معياري (0.55).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) لاتجاهات نزلاء

السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، أنه غالباً ما يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة، ويؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي، بالإضافة إلى أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج، كما تسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص وغياب القيم والضوابط الاجتماعية وانتشار البرامج والمضامين الإباحية في التأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة. ويتضح من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية ($P\text{-value} < 0.01$) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن ارتفاع سن الزواج يزيد من معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.

رابعاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة

جدول (15)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	درجة الارتباط
يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة إلى الوقوع في الجريمة	4.12	0.81	تنطبق غالباً	0.608(**)
يسهم انتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع في الوقوع في الجريمة	4.03	0.95	تنطبق غالباً	0.542(**)
تسهم عدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي في الوقوع في الجريمة.	3.95	0.94	تنطبق غالباً	0.478(**)
تسهم العادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع في الوقوع في الجريمة.	3.85	0.93	تنطبق غالباً	0.523(**)
يسهم الانفتاح الثقافي والانترنت في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة.	3.80	0.97	تنطبق غالباً	0.408(**)
يؤدي عدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس إلى ارتكاب الجريمة	3.78	0.94	تنطبق غالباً	0.529(**)
تسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة	3.77	0.98	تنطبق غالباً	0.622(**)
تسهم ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	3.69	0.99	تنطبق غالباً	0.629(**)
تسهم قلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.	3.65	1.00	تنطبق غالباً	0.753(**)
أدى الانفتاح الثقافي الى تشويه العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في المجتمع لتطبعها بأطباع غربية دخيلة.	3.62	1.02	تنطبق غالباً	0.595(**)
الاتجاه العام للعلاقة بين العنوسة والجريمة	3.83	0.52	تنطبق غالباً	-

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتبين من خلال النتائج في الجدول (15) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، وأن للعنوسة دور في ارتفاع معدلات من الجريمة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.83) بانحراف معياري (0.52).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (15) لاتجاهات نزلاء في السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، أنه غالباً ما يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة، وانتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع وعدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء

للزواج غير الشرعي، والعادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع، والانفتاح الثقافي والانترنت وعدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس، وسهولة ممارسة الجنس الرخيص وقلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.

ويتضح من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.01) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن العنوسة تزيد من معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما الدور الذي تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات من الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة ؟

للإجابة على هذا التساؤل، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين(VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول (16) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول(16)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
العنوسة	2.405	0.416	0.96
ارتفاع سن الزواج	1.010	0.990	0.76

نلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن (10) وتتراوح بين (1.01 و2.405)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.416 و 0.990)، وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1).

جدول(17)

نموذج انحدار متغير العنوسة التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة.

متغيرات العنوسة المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	3.003	.1570	*22.817	0.0000
تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.	0.119	0.0350	*3.354	0.0010
غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.	0.140	0.0280	*5.064	0.0000
فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة	0.130	0.0280	*4.603	0.0000
الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة	0.104	0.0290	*3.645	0.0000
يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية	0.114	0.0330	*3.446	0.0010
إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج	0.089	0.0250	*3.560	0.0000
حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج	.0480	0.0220	*2.186	0.029
مواصلة التحصيل العلمي	0.184	0.031	*6.006	0.000
ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة	0.145	0.030	*4.849	0.000
تجاوز الفتى والفتاة سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك	0.135	0.032	*4.210	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \le 0.01$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 73.6%. قيمة (F) المحسوبة = 265.98

قيمة اختبار (DurbinWatson) = 2.15

لتقدير متغير العنوسة التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة، يشير الجدول (17) إلى أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت جميع المتغيرات ذات تأثير طردي. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (73.6%) من زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=2.15) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

جدول(18)

نموذج انحدار متغير ارتفاع سن الزواج التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة.

متغيرات ارتفاع سن الزواج المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	2.078	0.091	*19.134	0.000
يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.	0.223	0.026	*8.683	0.000
يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.	0.149	0.023	*6.454	0.000
يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.	0.078	0.030	*2.626	0.009
تسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة	0.056	0.023	*2.407	0.016
يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.	0.242	0.023	*10.541	0.000
يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.	0.149	0.024	*6.232	0.000
يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	0.118	0.021	*5.685	0.000
يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.	0.097	0.019	*5.001	0.000
تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.	0.073	0.019	*3.773	0.000
يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	0.151	0.025	*6.956	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل.   معامل التحديد R^2 = 64.2%. قيمة (F) المحسوبة = 110.98

قيمة اختبار (DurbinWatson) = 1.96

لتقدير متغير ارتفاع سن الزواج التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة، ويشير الجدول (18) إلى أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت جميع المتغيرات ذات تأثير طردي. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته

(64.2%) من زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.96) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هنالك علاقة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(a≤0.05) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج) ؟

1. العلاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحــوثين فــي دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول(19)

العلاقة بين النوع وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي باستخدام اختبار مانوتني لعينتين مستقلتين.

المتغيرات الديموغرافية	اختبار مانوتني MannWhitney U	الدرجة المعيارية Z	مستوى الدلالة α
النوع الاجتماعي	5801.0	0.903	0.366
هل سبق لك الزواج	6368.0	0.119	0.905

* غير دالة إحصائياً على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار مان – وتنــي (MannWhitney U) لعينتين مستقلتين، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (19) إلى أنـه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمـة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع الـسعودي تعـزى لمتغيـر (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (19) إلى أنه لا توجد علاقــة

ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (هل سبق لك الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

2. العلاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول (20)

اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب لاكتشاف معنوية وجود علاقة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي التي تعزى إلى (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج).

المتغيرات الديموغرافية	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error(a)	قيمة (t) التقريبية Approx. T(b)	درجة المعنوية التقريبية Approx. Sig.	معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation	
					R	مستوى الدلالة α
الجنسية	0.130	0.040	3.218	0.001	0.16 (*)	0.000
العمر	0.097	0.038	2.524	0.012	0.121(*)	0.037
المستوى التعليمي	0.162	0.039	4.176	0.000	0.195(*)	0.000
مستوى الدخل	0.086	0.038	2.232	0.026	0.109(*)	0.046
عدد مرات الزواج	0.105	0.038	2.776	0.006	0.127(*)	0.008

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's taub for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (20) إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة لاتجاهات نزلاء سجون في منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (الجنسية) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (3.218)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (العمر) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتها الجدولية،

وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.524)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعـزى لمتغيـر (المـستوى التعليمي) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتهـا الجدوليـة، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (4.176). كما يشير الجدول أعلاه إلـى أنـه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (مـستوى الدخل) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة مـن قيمتهـا الجدوليـة، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.232). كما يشير الجدول أعلاه إلـى أنـه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعـزى لمتغيـر (عـدد مرات الزواج) وذلك بسبب ارتفاع قـيم (Approx. T) المحـسوبة مـن قيمتهـا الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.776).

ويبين اختبار سبيرمان للرتب (Spearman's rho) في الجـدول (20) وجـود علاقة طردية ذات دلالة معنوية إحصائياً ($\alpha \leq 0.01$) بين متغيرات (الجنـسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) واتجاهات نـزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمـع السعودي.

الإجابة عن السؤال الرابع: هل هنالك علاقة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($a\leq$0.05) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج) ؟

1. العلاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحــوثين فـــي دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول(21)

العلاقة بين النوع وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي باستخدام اختبار مانوتني لعينتين مستقلتين.

المتغيرات الديموغرافية	اختبار مانوتني MannWhitney U	الدرجة المعيارية Z	مستوى الدلالة α
النوع الاجتماعي	0.783	0.037	0.029
هل سبق لك الزواج	5396.0	1.462	0.144

* غير دالة إحصائياً على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار مان – وتنـــي (MannWhitney U) لعينتين مستقلتين، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (21) إلى أنــه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمــة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعــزى لمتغير (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عــن قيمتهــا الجدولية.

وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (21) إلى أنه لا توجد علاقــة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقــة مكــة المكرمــة نحــو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (هل سبق لك الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

2. العلاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول (22)

اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب لاكتشاف معنوية وجود علاقة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي التي تعزى إلى (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج).

المتغيرات الديموغرافية	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error[a]	قيمة (t) التقريبية Approx. T[b]	درجة المعنوية التقريبية Approx. Sig.	معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation	
					R	مستوى الدلالة α
الجنسية	0.094	0.039	2.432	0.015	0.107(*)	0.005
العمر	0.026	0.038	0.677	0.498	0.029	0.565
المستوى التعليمي	0.038	0.039	0.979	0.328	0.044	0.072
مستوى الدخل	0.065	0.038	1.692	0.091	0.074	0.352
عدد مرات الزواج	0.047	0.039	1.212	0.226	0.061	0.138

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's taub for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (22) إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (الجنسية) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.432)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (العمر) وذلك بسبب إنخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (0.677)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (0.979). كما يشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات

نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (مستوى الدخل) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (1.692). كما يشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (عدد مرات الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (1.212).

2.4 مناقشة النتائج :

1. دلت النتائج أن اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة لارتفاع سن الزواج في أنه غالباً ما يؤدي غلاء المهور إلى تأخر الشباب عن الزواج، والطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وإشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج، وحالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج، ومواصلة التحصيل العلمي، وعزوف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية وتجاوز سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك. وتفسر هذه النتيجة على أنه تنتشر في أوساط المجتمع أفكار تحبذ تأخير الزواج أو تشكك في جدواه أو تقلل من قيمته أو تقدم نماذج بديلة عنه بالإضافة إلى الأحوال الاقتصادية من شح وفقر وبطالة لأن الزواج بحاجة إلى تكلفة مالية عالية والتزامات مصطنعة عوضاً عن دعوى النضوج الاجتماعي وتشجيع تأخير الزواج وهذا مرده إلى فكرة أن النضج الاجتماعي تتحقق قبل الزواج وأن الفرد يجب أن ينضج اجتماعياً قبل ان يتزوج. وهذا النضج المزعوم أمر غير منضبط يصعب حصره. وقد ترجع هذه لعدة عوامل وأسباب منها البطالة وارتفاع تكاليف المهور والبطالة تؤثر كعامل رئيس على ظاهرة العنوسة من ناحيتين من جهة الشباب الذين تحول بطالتهم

دون إكمال نصف دينهم.. ومن جهة الفتيات اللواتي تشكّل بطالتهنّ عاملاً في عزوف الشباب عنهن فكثير من الشباب يحتاجون الفتاة العاملة لتساعد في أعباء الحياة وتشارك في المسؤوليّة وهو مطلب لم يعد غريبًا ولا منبوذًا. ثم التكاليف الباهظة التي مازالت بعض الأسر تصرّ على تكبيل الشباب بها. وثمّة عامل آخر هو تغيّر ثقافة المجتمع وتأثر بعض الشباب بسلبيّات وثقافة الفضائيّات التي أفرزت توجّهًا لديهم في عدم الارتباط بالزواج مبكّرًا هربًا من المسؤوليّة والقيود التي يفرضها إلى جانب إغراء الانفتاح وما جرّه من إرهاصات. جعلت الشباب يفكّر كثيرًا قبل الارتباط بسبب ما يراه من انفتاح بعض الفتيات وتوفّر بدائل التسلية عنده بكل أسف. حتى الفتيات تبدّلت نظراتهنّ وأصبحن يفضّلن التعليم والنجاح في العمل خوفًا من مشاكل الزواج وتحكّم الأزواج.

أما تفسير بروز ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بمعدلات عاليه، فيُعزى ذلك إلى ما يلي:

1- الضغوط الاجتماعية العالية على تلك الفئة، المتمثلة بتأخر سن الزواج لدى الجنسين، في ظل الظروف المالية الصعبة، وارتفاع نسب البِطالة بين الشباب، وخاصة عند الإناث في هذه المرحلة.

2-عدم الاستقرار النفسي والعاطفي لدى هذه الفئة، نتيجة تلك الظروف الصعبة، خاصة عند الإناث اللواتي أصبح مصيرهن معلقاً من ناحية الزواج، بالحصول على وظيفة في أغلب الأحيان.

3- السلطة الأسرية القاسية التي تمارس على الأبناء، وخاصة على الفئات العمرية الأقل، فكلما ارتفعت الفئة العمرية قلت السلطة الأسرية، وحصل أفرادها على الاستقلال المالي، وأصبح الفرد يحتل مكانة اجتماعية في المجتمع.

أما النظريات الاجتماعية الأقرب من هذه النتيجة، فتلتقي مع نظرية التفكك الاجتماعي واللامعيارية، بإشارتها إلى أن التضامن الميكانيكي بين الأفراد، يعمل كدرع واقٍ لهم من الجريمة والانحراف، فلا بد من أن تعمل المعايير الاجتماعية على توفير العدالة بين الجميع، وان يتحقق لأفراده ما يسعون إليه، لا أن تكون

مجرد قيود وحواجز تقف أمام طموحاتهم ورغباتهم، فعندها يصبح التمرد والخروج على تلك المعايير، أمراً واردا إن لم يكن ضرورياً.

كما تلتقي مع نظرية التفكك الاجتماعي عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي، وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة، والمدرسة مثلا، يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة. ولكن يؤخذ عليها أنها لم تفسر الكيفية التي تتم بها واقعة الجريمة أو العنف أي لم توضح العلاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والعنف أو الجريمة عموماً، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على عامل واحد وتركيزها عليه في تفسيرها للسلوك المنحرف.

كما تلتقي مع نظرية التجانس والتي تشير إلى أن الأشخاص المتماثلين في العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والنفسية كالدين واللون والسن والجنس والمستوى التعليمي والإقتصادي والميول والإتجاهات، يستند عليها الإختيار للزواج وتشكيل الأسرة، حيث أن الشبيه يتزوج بشبيهته وإن التجانس هو الذي يفسر أحيانا إختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، فهناك من الرجال لا يقبلون الزواج ممن يكبرنهم في العمر أو يماثلنهم في العمر إلا نادرا، أما بالنسبة للمرأة فإنها تتزوج ممن يكبرها في العمر أو ممن يماثلها سنا، وهذا يقلل من فرصها في الزواج، وبالنسبة للتعليم فأن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي.

كما تلتقي مع نظرية التجاور المكاني والتي تشير إلى أنّ الأشخاص في إختيارهم للزواج يتم في نطاق جغرافي محدد، وضمن البيئة السكنية المحيطة بهم والمجاورة ممن كانوا متصلين معهم في علاقات أسرية وقرابية، أو في نطاق العمل أو مجال المهنة والدراسة، ومما لا شك فيه أن للتجاور المكاني أهمية، لكن يغلب على هذا العامل المستوى التعليمي والعمر للفتاة، فالشاب السعودي يبحث عمن يجاوره لكن بشرط أن تتطابق المواصفات التي يرغب بها في الزوجة، بحيث تكون أقل منه مستوى تعليمي وأصغر منه عمرا، فإذا وجدت هذه

المواصفات فإنه لن يتردد في الزواج، والعكس إذا لم يجد هذه المواصفات.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إتباع المنهج الإسلامي في هذه المسألة، فالدين الإسلامي حث على الزواج المبكر، وعلى التقليل من المهور وعدم المغالاة فيها، لتحصين الشباب من الوقوع في المعاصي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (مسعود، 2007) ودراسة (السناد، 2007) كما التقت مع دراسة (المطيري، 2009) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي تتمثل في مواصلة التعليم، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل.

2. دلت النتائج أن اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة للعنوسة، وأنه غالباً ما يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة، وتفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة وعدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة، وتزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة، وتسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة. وتفسر هذه النتيجة على أن هناك عوامل اجتماعية تحول دون تحقق الزواج في وقته

المناسب أو تأخيره مما يخلق ظاهرة العنوسة كون الزواج من أهم العمليات والعلاقات الإنسانية والنظم الاجتماعية والتي تعد من موجبات ومستلزمات نماء الفرد ونضجه في مختلف نواحي الحياة وهذه العوامل تتمثل في المستوى المجتمعي ونقصد به تلك العوامل المرتبطة بمرجعية المجتمع القيمية وبنيانه الكلي ومؤسساته الفرعية وكذلك بوظائفها وعملياتها لان السلوك الاجتماعي هو حصيلة تفاعل الفرد مع بيئته الطبيعية والاجتماعية فإن هذه العوامل تؤثر بأشكال منظورة وغير منظورة على سلوك الفرد الاجتماعي ومنها الزواج اقداماً أو تأخيراً أو امتناعاً وهذه العوامل تندرج تحت القيم والأعراف السائدة والتي تظهر كمعايير اجتماعية وتتجسد الى حد كبير في أنماط سلوكية. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الضبيعي، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ تفشي العنوسة يعود إلى جشع بعض الآباء في رفع المهر والتباهي والمفخرة بالمتطلبات والمستلزمات، يضاف إلى التباهي بالأنساب، وإلى الزواج بالأجنبيات لأنهن أكثر فتنة وجمالا وأرخص مهرًا من بنات الوطن، وبعضها مرتبط بالفتاة نفسها كالتذرع بإكمال الدراسة، فضلا عن ذلك يجب أن تتوافر الشهادة والشكل والنسب والمستوى الاقتصادي والمنصب حتى تقبل بالزواج منه. كما التقت مع دراسة (العتيبي، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ تفشي العنوسة يعود إلى عدم القدرة على تلبية تكاليف الزواج، كما التقت مع دراسة (خوالدي، 2004) والتي أشارت نتائجها أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد ظاهرة العنوسة.

3. دلت النتائج على أن اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة تتمثل في أنّ التأخر في سن الزواج يؤدي إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة، نتيجة لارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور وانتشار أشكال الزواج غير الشرعي، بالإضافة إلى أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج، كما تسهم سهولة ممارسة الجنس

الرخيص وغياب القيم والضوابط الاجتماعية وانتشار البرامج والمضامين الإباحية في تأخر سن الزواج والوقوع في الجريمة . ويمكن تفسير ذلك نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد. كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، كما أنّ للبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الانفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليه نفقتهم، كما تعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري.والتقت مع دراسة (بدرانة، 2005) كما التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (مسعود، 2007) ودراسة (السناد، 2007) كما التقت مع دراسة (المطيري، 2009)

4. دلت النتائج أن للعنوسة دور في ارتفاع معدلات الجريمة، ويتمثل هذا الدور في أنه غالباً ما يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة، وانتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع وعدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي، والعادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع، والانفتاح الثقافي والانترنت وعدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس، وسهولة ممارسة الجنس الرخيص وقلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة. وهنا يجب التركيز على القيام بعمل خطوات على جميع المستويات الاجتماعية والأسرية والفردية ويجب نشر ثقافة العفة وقيم الحصانة ورفع شأن الزواج وتشجيعه وأن لابديل ولا غنى عنه واعتباره ضرورة وحاجة انسانية ينبغي تحقيقها في أقرب وقت ممكن وتحسين الأحوال الاقتصادية وتيسير العمل واعطاء الأولوية في التعيين للمتزوجين والتوعية بأهمية الزواج وتحديد عوامل نجاحه ومعاني الكفاءة الاجتماعية بعيداً عن العادات التي تفرض نفسها بأمور واهية

ومساعدة الأبناء على الزواج وعدم اعتبار الزواج أمراً فردياً يقوم به راغب الزواج والانفتاح بين الأسر والعائلات وعدم حصر الزواج داخل اطار القرابة وعدم تحميل البنات عبء المشاكل الأسرية أو التضحية بهن لصالح أحد أفراد الأسرة واعطاء الفتيات والفتيان حقوقهم الفكرية بالرأي والمشوره والخيار المعقول. كما يجب التركيز على المنظومة المرتبطة بالأسرة والعائلات من حيث علاقاتها وعاداتها وتركيبتها الخاصة وهذ المستوى يندرج تحته عوامل كالزواج الداخلي وهو اشتراط بعض الأسر أن يتم الزواج من أسر قريبة أو مشابهة في القربى والنسب وكذلك الزواج بالترتيب حيث تصر بعض العائلات أخذاً بالعادة ان لايتم زواج الأخت الصغرى قبل الكبرى، والاشتراطات التي تفرضها بعض الأسر مثل الافتراق بالسكن عن أسرة العريس أو إكمال الفتاة تعليمها وغيرها من الشروط. كما تتمثل بمجموعة من العوامل المرتبطة بسلوكيات وخصائص الأفراد من إناث وذكور خاصة فيما يتعلق بخياراتهم وقراراتهم المتعلقة بالخطبة و الزواج حيث يميل الذكور في خياراتهم الزواجية نحو الأدنى حيث يبحثون عمن هن أقل منهم عمراً أو مستوى تعليمي وربما اجتماعي واقتصادي مقابل عوامل أخرى من الجمال أو القربى الاجتماعية. كما يتجه زواج الرجال بأجنبيات نتيجة للغربة أو ظروف العمل أو نتيجة للأسباب الأسرية والاجتماعية المانعة، ويبرز نمط التضحية بالزواج من قبل الأفراد وخصوصاً الفتيات في تحمل أعباء الأسرة خاصة عند فقد أحد الوالدين أو وجود مشكلة اجتماعية أو صحية فالإناث هن محل التفاني وتحمل الأعباء التي ينوء بحملها الرجال. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الضبيعي، 2000) كما التقت مع دراسة (العتيبي، 2000)، كما التقت مع دراسة (خوالدي، 2004) والتي أشارت نتائجها أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد ظاهرة العنوسة. كما التقت مع دراسة (أبوحوسة، 1994) ودراسة (الجوير، 1995) ودراسة (الختاتنة، 1997)

5. دلت النتائج على عدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في درجة دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الشهراني، 2002) ودراسة (الناقولا، 2003) والتي أشارت نتائجها أن قلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم ولا سيما الذكور.

6. دلت النتائج على عدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج في اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي ، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين (الجنسية) في اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين (العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في درجة دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الجوير، 1995) ودراسة (الختاتنة، 1997) ودراسة(السناد، 2007) ودراسة(الشعباني، 1997) ودراسة (المطيري، 2009) والتي أشارت نتائجها إلى أن الرغبة في مواصلة التعليم لها دور في ارتفاع سن الزواج ، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، وتدخل الأسرة في إختيار الطرف الأخر، أيضا عدم قبول مبدأ تعدد الزوجات، إضافة إلى إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل

3.4 التوصيات

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1. ضرورة دعم الأسر المحتاجة بمعونات وطنية تسد احتياجاتهم، وبتشجيع التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع للإقبال على الزواج.
2. ضرورة تجاوز العديد من المظاهر الإجتماعية الزائفة المصاحبة لعادات ومراسم الخطبة والزواج.
3. ضرورة أن تسهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية إسهاما كبيرا في الحث على الزواج وإيجاد التدابير الشرعية للتقليل من تأخيره، ومنها الزواج الجماعي وتحديد المهور، وتعدد الزوجات، ومنع الزواج من الخارج.
4. مساهمة الدولة في التخفيف من متطلبات الزواج بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية والمادية يتجلى في:

أ- منح قروض للزوجين الشابين طويلة الأمد لتمكينهما من حياتهم الأسرية بعيداً عن الضغوط الاقتصادية.

ب- تنظيم عملية الزواج الجماعي التي تقوم بها وزارات الدولة ومؤسساتها ومنظماتها الحكومية والأهلية للحد من الآثار السلبية لتأخر سن الزواج لدى الشباب بشكل عام، ولدى الشباب الجامعي بشكل خاص.

ج-بناء الوحدات السكنية الشعبية والشبابية للمتزوجين الجدد، وبأسعار مخفضة حسب التكلفة.

5. إجراء المزيد من الدراسات وتعميمها على كافة شرائح المجتمع والتي تبحث في عوامل أخرى لم تقم الدراسة باختبارها مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الثقافية، والذاتية، والنفسية.... الخ.

المراجع

أ. المراجع العربية

أبو اسعد، احمد عبد اللطيف (2005). **اثر التكيف الزواجي في التكيف النفسي وتلبية الحاجات النفسية الأساسية لدى الأبناء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أبو أسعد، أحمد. (2008). **الإرشاد الزواجي الأسري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو توته، عبد الرحمن محمد(1998)، **علم الأجرام**، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندريه، مصر.

أبو زهري، علي زيدان والزعانين، جمال عبد ربه وحمد، جهاد جميل.(2008). اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له. **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص ص125-172.

أبو مصطفى، نظمي(2006)، العوامل المؤدية للزواج من خارج العشيرة دراسة ميدانية على عينة من أبناء المجتمع الفلسطيني، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، 1(1)، ص411-442.

أبوحوسة، موسى، (1994)، **تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد، عبدالرحمن توفيق(2006). **دروس في علم الإجرام**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

آل رشود، سعد محمد سعد.(2000). **اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف(دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانية بمدينة الرياض)**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

الطويل، هاشم (2006)، اتجاهات الطلبة العرب في الجامعات الأمريكية نحو الدراسة، والعمل -الدخل، والمستقبل، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية / الجامعة الأردنية** المجلد (23)، العدد(2) . ص ص 399-387 ، 2006

بدارنه، عادل لطفي (2005). **واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني وأبعادها الاقتصادية**، موقع نساء الأردن ، متوفر عبر www.women.jo

البداينة، ذياب (2003) **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**. أكاديمية نايف العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجربوع، أيوب، الباتل، عبدالله، اليوسف، نوره، التويجري، حمد، الزين، داليا (2005).**المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، 4-6 كانون الثاني.

جمعية العفاف الخيري، (2004) ، **العنوسة الواقع والأسباب** .الندوة التي نظمتها جمعية العفاف الخيرية – عمان.

الجميلي، فتحية عبدالغني(2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

جوده، جهاد، وعلي حموده(2006). **علمي الاجرام والعقاب**، الامارات العربي المتحدة، دبي: أكاديمية شرطة دبي.

الجوير، إبراهيم مبارك، :(1995)**تأخر الشباب الجامعي في الزواج**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

الحسن، احسان، (2008). " **علم اجتماع الجريمة** "ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن .

حسن، محمد صديق، (2000) ، ظاهرة العنوسة، الأسباب والدوافع، **مجلة التربية** .العدد (50)، ص ص 84-116.

حسين، حميدي،(2003)،" **الخطر الجنائي ومواجهه**". نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر

الختاتنة، عبد الخالق، (1997) " تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن، **مؤتة للبحوث والدراسات،** ع (8)، 3، 243-261.

الخضري، أسماء، (2009)، "**دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة البحرينية العاملة**"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التحديات التي تواجه المرأة البحرينية العاملة 7-9 نيسان 2009

خليفة، عبدالله حسين،(2000)، **التنمية والجريمة في العالم العربي**: **دراسة ميدانية،** بحث مقدم للمؤتمر الثامن والعشرين لقضايا السكان والتنمية، للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8-1999/12/10.

خوالدي، سليمان، (2004)، ظاهرة العنوسة أسبابها وطرق العلاج والوقاية، مكتب الخدمة الإجتماعية، فلسطين.

الخولي، سناء :(2004) **الأسرة في عالم متغير**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ربيع، عماد محمد، وفتحي الفاعوري، ومحمد العفيف(2010). **أصول علم الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

الرشيد، عماد الدين، (2000)، **العزوبة إلى أين**، دار الفكر، دمشق.

ساعاتي، سامية، (1998) **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت

السعيد، كامل، (1998)، **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني دراسة مقارنة** الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

السلمي، مشعل (2010).**النموذج السعودي لتطوير وتحديث التعليم العالي،** متوفرة عبر www.shura.gov.sa/.../ShuraArabic/ .../Dr.+Mishaal +Bin+ Mohammad +Al-Salmi

السناد، جلال ، (2007)، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق)، **مجلة جامعة دمشق** – المجلد (23) العدد (1)، ص ص 83-124.

الشعباني، فاطمة، (1997)، **العوامل الاجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

الشهراني، عبدالله، (2002)، **العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي**، دراسة مسحية، جامعة الملك سعود، الرياض.

صادر، كارين، (1996)، **العنوسة مساحة أنثوية**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

الصالح، مصلح، (2002)، **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، دراسة في علم الاجتماع، عمان: مؤسسة الوراق.

صبيح، إنصاف(2003)، **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج دراسة مقدمة لنيل درجة مساعد مجاز في الخدمة الاجتماعية**، معهد الخدمة الاجتماعية، دمشق.

صديق، حسين، (2011)، الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية عرض- وتقويم، **مجلة جامعة دمشق**–المجلد (27)-العدد (3)، ص ص 323 -361

الضبعي، إبراهيم، (2000)، **تفشي العنوسة أسبابها وآثارها**، دار الشباب، الدوحة.

ضيف، عبد الودود، (2000)، **داء تفشي العنوسة أسبابها وآثارها وطرق علاجها**، دار الفلاح، الكويت.

الطيار، فهد عبدالعزيز، (2005)، **العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد الهادي، أحمد إبراهيم (2009) **السلوك التنظيمي: دراسة في التحليل السلوكي للرجل والمرأة في العمل والإدارة**، بنها: مكتبة الجامعة.

عبدالله، عبدالمنعم، (2005)، **العنوسة: أسبابها-أثارها-علاجها**، دارالأفاق العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

العتيبي، خالد سعد.(2004). **اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة**"دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الجامعة في مدينة الرياض". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.

العتيبي، شقير حمود، (2000)، **العنوسة، المشكلة والعلاج**، الإدارة العامة للثقافة والنشر - الرياض.

العرب إيمان محمد ، (2003)، **ملامح التغيرات في الأسرة المصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

العكايلة، محمد سند، (2006)، **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان

عمر، محمود احمد، وفخرو، حصة عبد الرحمن، والسبيعي، تركي، وتركي، أمنه.(2010).**القياس النفسي والتربوي**.الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

العمر، معن خليل(2005). **التفكك الاجتماعي**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

العموش، احمد (1995)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن – دراسة ميدانية. **مؤتة للبحوث والدراسات** ، ع (11)، 3 ، 157.

الغامدي، سعيد بن أحمد شويل.(2002). **اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكر في مدينة مكة المكرمة وعلاقته ببعض المتغيرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

الغزوي، فهمي، وعبدالعزيز خزاعله، ومعن خليل، ونايف البنوي، وجنان الطاهر(2006). **المدخل إلى علم الاجتماع**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الغزوي، فهمي؛ والبنوي، نايف (1996). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 39، العدد 2، ص ص128-142.

الغطريفي، بدر، (2006)، " **التنمية البشرية والجريمة : دراسة وصفية وتحليلية اعتماداً على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عُمان**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن .

غنايم، إبراهيم (2005). **استشراف مستقبل التعليم العالى للفتاة فى المملكة العربية السعودية حتى عام 2033**، متوفر عبر taibahuevents.com/studies/mehana.doc

الفوزان، عبدالله(2002). **قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة**، السعودية، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الكساسبه، فهد(2010). **وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل**، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

كفافي، علاء الدين (1999). **الإرشاد والعلاج النفسي الاسري**، مصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

مسعود، أماني(2007)، **العنوسة**: **أسبابها وتأثيرهاعلى شخصية المرأة**، التلوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.

المطيري، حنان (2009)، **العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي**، رسالة ماجستير، جامعةالملك عبدالعزيز، السعودية.

منصور، محمد (2001)، **أسباب تأخر الزواج وعلاجها في الفقه الإسلامي المقارن**، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، الرياض.

ناصر، إبراهيم(2004). **التنشئة الاجتماعية**، الأردن، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع.

الناقولا ، جهاد (2003)، **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته** . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق.

نجم، محمد صبحي(2006). **الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النفيسة، عبدا لله عبد الرحمن إبراهيم.(2009). **اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الامنية: الرياض.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، الأردن، عمان: دار الشروق، الطبعة الثانية.

الوريكات، محمد عبدالله (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبدالله (2010). **مبادئ علم الإجرام**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثامنة** ، 2004-2008

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2010).**البحث الديمغرافي**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2011).**بحث القوى العاملة**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، وبرنامح الأمم المتحدة الإنمائي" **تقرير حول مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل" 2004م.**

يسر، أنور علي؛ وعبدالرحيم، آمال (1999). **أصول علمي الإجرام والعقاب،** مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

ب. المراجع الأجنبية:

Baber, Ray E., (1980): **Marriage And The Family**, New York, Mc Grow Hill,2nd Edition

Casey E. Copen, Kimberly Daniels, Jonathan Vespa, And William D. Mosher, (2012), First Marriages In The United States: Data From The 2006–2010 National Survey Of Family Growth. **National Health Statistics Reports** N Number 49 N March 22, P:1-21.

Cochrane,, W (2010). The Relationship Between The Perception Of Suffering As One Of The Types Of Economic Stress, In The Late Age Of Marriage, **Population And Development Review**، 20 (4): 811-29..

Durkheim, Emile. (1892). **The Division Of Labor**. The Free Press, London: Allen & Unwin.

Feingold, A. (1992).Gender Differences In Mate Selection Preferences: A Test Of The Parental Investment Model, **Psychological Bulletin**,112:125-139.

Jean, Michel Bessette, (1997) **Sociologie Criminelle** In Jean Pierre Durand Et Robert Weil, **Sociologie Contemporaine**, 2 Ed Paris: : Vigot,P. 605

Jones, G. 2004. Not 'When To Marry' But 'Whether To Marry': The Changing Context Of Marriage Decisions In East And Southeast Asia, In Jones, G. & Ramdas, K. (Ed.), **National University Of Singapore**: Asia Research Institute.

Marciano, T. D (1986). Families And Religions. In M. B. Sussman & S. K. Stienmetz. Handbook Of Marriage And Family. New York**: Plenum Press**, Pp. 285-315.

Simpsons, Roona. 2003. Contemporary Spinsters In The New Millennium: Changing Notions Of Family And Kinship. **New Working Paper Series**, Issue 10, July 2003. Gender Institute, London School Of Economics.

الملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الأخ الكريم / الأخت الكريمة.

تحية طيبة وبعد،،،،

يقوم الطالب بإجراء دراسة بعنوان: **الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية**. على السجون في منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة في جامعة مؤتة، فإنني أرجو التكرم بالنظر في إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تنظمها قائمة الإستبانة المرفقة بمنتهى الدقة والموضوعية، ولا سيما أن ما تدلون به من آراء أو بيانات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الطالب

حسين خماش الزهراني

البيانات الأولية

1. النوع الاجتماعي	□1	ذكر	□2	أنثى				
2. العمر : ( ) سنة								
3.المستوى التعليمي	□1	أمـــي (لا يقـــرأ ولا يكتب	□2	يقـــــرأ ويكتب	□3	ثانوي فأقل	□4	جامعي
4.الدخل الشهري: ( ) ريال								
5. الجنسية	□1	سعودي	□2	عربي	□3	أجنبي		
6. العمل	□1	قطاع عام	□2	قطـــــاع خاص	□3	أعمال حرة	□4	عاطل عـــن العمل
7. هل سبق لك الزواج	□1	نعم	□2	لا				
8.عدد مرات الزواج: ( )								

القسم الثاني: يرجى قراءة كل فقرة من هذه الفقرات ووضع إشارة(√) عند البديل الذي يعكس رأيك.

الرقم	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق إطلاقاً
	ارتفاع سن الزواج					
.1	تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.					
.2	غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.					
.3	فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة					
.4	الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة					
.5	يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية					
.6	إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج					
.7	حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج					
.8	مواصلة التحصيل العلمي					
.9	ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة					
.10	تجاوز الفتى والفتاة سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك					
	العنوسة					
.11	يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.					
.12	يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.					
.13	يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.					
.14	يسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة					
.15	يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.					
.16	يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.					
.17	يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.					
.18	يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.					
.19	تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.					
.20	يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.					

	العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة					
.21	يسهم تأخر في سن الزواج إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة					
.22	يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي والوقوع بالجريمة.					
.23	تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى انحلال المجتمع وتأخر في سن الزواج					
.24	يسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة					
.25	يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة					
.26	يسهم عدم تفهم الأسرة واكتراثها بتأخر سن الزواج لأبنائها في ارتكاب الجريمة					
.27	أسهمت التقنيات الحديثة في انتشار البرامج والمضامين الإباحية في ارتفاع معدلات السلوك الجرمي.					
.28	يسهم التأخر في سن الزواج في تشويه طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة تحت ستار شعارات مثل (حقوق المرأة، الحرية الفردية المطلقة).					
.29	يسهم غياب القيم والضوابط الاجتماعية في تمرد الشباب على ضوابط الأسرة التقليدية.					
.30	يسهم التفكك الاجتماعي في المجتمع إلى تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة					
	العلاقة بين العنوسة والجريمة					
.31	يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة إلى الوقوع في الجريمة					
.32	يسهم انتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع في الوقوع في الجريمة					
.33	يسهم عدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي الوقوع في الجريمة.					
.34	تسهم العادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع في الوقوع في الجريمة.					
.35	يسهم الانفتاح الثقافي والانترنت في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة.					
.36	يؤدي عدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس إلى ارتكاب الجريمة					
.37	يسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة					
.38	يسهم ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة					
.39	يسهم قلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.					
.40	أدى الانفتاح الثقافي الى تشويه العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في المجتمع لتطبيعها بأطباع غربية دخيلة.					

الملحق (ب)
قائمة المحكمين

قائمة بأسماء المحكمين

ت	الاسم	الكلية/ القسم
1	ا.د.ذياب البداينه	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
2	د.سليم القيسي	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
3	د.رافع الخريشا	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
4	د. هاشم العنزي	جامعة تبوك كلية العلوم التربوية/
5	د.نايل يوسف سيف	جامعة تبوك كلية العلوم التربوية/
6	ا.د.احمد عربيات	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس
7	د.صبري الطراونه	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس
8	د.احمد المطارنة	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس

المعلومات الشخصية

الاسم: حسين خماش الزهراني

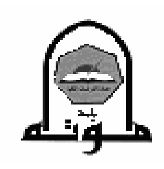
الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علم الجريمة

السنة: 2013

هاتف رقم:

البريد الإلكتروني:



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

حسين خماش الزهراني

أشراف

الأستاذ الدكتور فايــز المجالي

رسالة مقدم إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

فـــي علـــم الاجتمـــاع تخصص علم الجريمـــة

جامعة مؤتة 2013م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسين خماش الزهراني الموسومة بـــ:

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2013/5/13	مشرفاً ورئيساً
د. سليم أحمد القيسي		2013/5/13	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2013/5/13	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/13	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

إلى من علمني معنى الصدق والصبر على متاعب الحياة

وكان خير معلم

إليك يا أبي

إلى من كانت لي مصدر الصبر والعطاء

ونورت لي طريقي

والدتي العزيزة

إلى من كانت لي خير معين

وتحملت انشغالي.

زوجتي الغالية

إلى من هم ذخري وسندي في الحياة

وساعدوني وشدو عزيمتي

إخواني وأخواتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

حسين الزهراني

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر والمنة له على فضله، وإحسانه، وتوفيقه على إتمام هذا الجهد المتواضع الذي أسأله الله أن ينفع بـــه العلـــم والعلماء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد واله وصـــحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

يسرني ويسعدني أنّ اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجـــاز هذا العمل حتى وصل إلى حيز الوجود وأخص بالشكر أســـتاذي الفاضـــل الأســـتاذ الدكتور فايز المجالى الذي أشرف على هذه الرسالة، حتى أصبحت على مـــا هـــي عليه وتحمله الجهد والعناء فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هـــذه الرسالة فله مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة، الذين وافقـــوا بقَبـــول مناقشة هذه الرسالة، وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في قسم علم الاجتمـــاع وأعـــضاء هيئـــة تحكيم أداة الدراسة على توجيهاتهم وآرائهم القيمة .

حسين الزهراني

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية

حسين خماش الزهراني

جامعة مؤتة، 2013

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المجتمعية نحـو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من (160) محكوماً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. وجود اتجاهات ايجابية لنزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج والعنوسة.
2. وجود دوراً تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة
3. وجود علاقة بين دور العنوسة في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع السعودي و(الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة.

وتوصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى عدداً من التوصيات من أهمها: دعوة المؤسسات الاجتماعية لتنفيذ برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية للحد من الآثار السلبية لظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج للتخفيف معدلات زيادة الجريمة.

Abstract

Societal Attitudes Towards The Role of Spinsterhood And Rising Age of Marriage in Increasing Crime Rates in Of The Mecca Region - Saudi Arabia

Hussein Khammash Al Zahrani

Mutah University, 2013

The study aimed to identify the societal attitudes towards the role of spinsterhood and rising age of marriage in increasing crime rates from the point of view of the prisoners in the prisons of the Mecca region. To achieve the objectives of the study The study has employed a field survey using a questionnaire to collect required data. The study population consisted of (160) prisoners, The study concluded a set of results was highlighted :

1.There are positive trends for prison inmates in the area of Mecca towards the rising age of marriage and spinsterhood.
2. There is a role to play spinsterhood and rising age of marriage in the high rates of crime from the viewpoint of prisoners in the prisons of the Mecca region.
3. The existence of a relationship between the role of spinsterhood in crime rates in Saudi society and (sex, age, educational level, income level, number of marriages) from the point of view of prisoners in the prisons of the Mecca region.

The study recommended through the results of a number of recommendations including: call social institutions to implement programs and economic and social policies to reduce the negative effects of the phenomenon of spinsterhood and delayed age of marriage to alleviate the increased crime rates.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1 مقدمة:

تعدُ الأسرة أهم الوحدات الاجتماعية التي تلعب الدور الرئيسي في المحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية، وهي أساس المجتمع، فمنها يبدأ وعليها يعتمد، وبقدر ما تكون الأسرة مترابطة بقدر ما يكون المجتمع قوياً ومترابطاً، والزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع قوي مستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويقمع الانحراف والشذوذ ويحقق الحياة الوادعة ويوفر الهدوء والاستقرار.

وقد شرع الإسلام الزواج لمقاصد سامية ولتحقيق غايات عظيمة جليلة، فهو الوسيلة الوحيدة لتكوين الأسرة وتهيئة الاستقرار الأسري وإمداد المجتمع بأعضاء جدد مما يسهم في إستمراره وزيادة تفعيل الضوابط الاجتماعية والالتزام بها، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، والظروف المعيشية فرضت خطراً من نوع خاص بات يلاحق البيوت المسلمة، مستهدفاً الشباب المسلم من كلا الجنسين، ويتمثل في ظاهرة العنوسة (المطيري، 2009).

وتتدرج مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور والإناث ضمن اختصاص علم الاجتماع الأسري، فالتأخر في سن الزواج ظاهرة اجتماعية من بين مجموعة من الظواهر التي تتأثر بها الأسرة في مجتمعنا، حيث أخذت تتسع من خلال النهضة الحضارية والتطورية الشاملة، التي حدثت في المملكة العربية السعودية، أما التطور في المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تركت مجموعة من المتغيرات، أدت لتغيير شكل الأسرة وظهور العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي القت تبعاتها على كاهل الأسرة ومن بينها ارتفاع معدلات سن الزواج، الذي أصبح يعاني منه العديد من الشباب الذين يعتبرون عصب الأمة(الحسن، 2008)

وتعد مشكلة العنوسة وارتفاع سن الزواج في المجتمع السعودي من المشكلات الحديثة التي أخذت تظهر في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت العنوسة في

المجتمع السعودي ظاهرة تسجل تزايداً مستمراً في ظل ارتفاع المهور في بعض المناطق السعودية، وكذلك الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها بعض الأسر في المجتمع، ولا يخفى على الجميع ما يترتب على هذه الظاهرة من اثار سلبية تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر في نسبة العنوسة وارتفاع سن الزواج لدى الشباب من شأنه أن يعصف ببنية وتماسك المجتمع، وذلك لأن الاثار المترتبة عنه لا تمس المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم تلك الآثار هو الانتشار الكبير لمختلف أنواع الجرائم وفي مقدمتها الجرائم الجنسية مثل الزنا والعلاقات الجنسية غير الشرعية وغيرها.

وبناءً على ذلك فقد جاءت الدراسة الحالية لكي تلقي الضوء على الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة.

1. 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن من ينظر الآن إلى المجتمع السعودي يلاحظ بوضوح انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج والعنوسة بشكل ملفت للنظر من حيث تناميها وارتفاع معدلاتها، حيث أكدت أرقام رسمية صادرة عن مصلحة الإحصاءات في وزارة التخطيط السعودية أن المجتمع السعودي بدأت تتفشى فيه ظاهرة العنوسة حيث امتدت لتشمل حوالي ثلث عدد الفتيات السعوديات اللاتي في سن الزواج وهي نسبة مخيفة إلى حد كبير.علاوة على ذلك، فإن ظاهرة العنوسة في ازدياد، وهذا ما تؤكده المعلومات الإحصائية وفقا لنتائج المسح الديموغرافي لعام(2010) في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت إلى أن عدد العوانس(1.5) مليون وبنسبة(5%) من السكان وعدد الفتيات العوانس منهم (1.4) مليون والذكور (100.000)، وعدد حالات الطلاق يوميا (33) حالة طلاق بنسبة 33%(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010).

وهذا الوضع خلق مشكلة اجتماعية تعاني منها كل أسرة، ولها آثارها السلبية والخطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع، وهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة لها أسبابها التي زادت من تعقيدها التغيرات والتطورات التي أصابت منظومة القيم المجتمعية

لمجتمعنا العربي. ويضاف إلى ذلك القيم الأسرية الضاغطة المتمثلة بالمظهرية الاجتماعية والتقليد والمحاكاة التي اعترت نسقنا الاجتماعي والثقافي والقيمي في وضع الشروط التعجيزية أمام الشباب، والتي تجلت في المغالاة في المهر، والمفاخرة والترف في جهاز العروس، والمباهاة في إقامة الأفراح في فنادق خاصة، مما أدى إلى ارتفاع متطلبات ومستلزمات تكاليف الزواج، يضاف إلى ذلك ارتقاء المرأة علمياً وثقافياً وفكرياً جعلها تفكر بأن ذلك يجعلها أكثر أمناً واستقراراً من الزواج، فضلا عن الوظيفة وتأمين المقتضيات المادية منها، مما جعلها هي وأهلها تفكر بتأجيل الزواج أو عرقلته والطموح المثالي في البحث عن مواصفات في الشريك تتعلق بالجمال والمال والوظيفة والانتماء الاجتماعي، يضاف إلى ذلك العادات والتقاليد والاجتماعية التي تعزز هذه الأسباب وتدعم وجودها.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ما العوامل المرتبطة بالعنوسة وارتفاع سن الزواج من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة؟
2. ما الدور الذي تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة ؟
3. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل) ؟
4. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل) ؟

1. 3 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الأمور التالية:

1. كونها الدراسة الأولى حسب علم الباحث التي تقوم بدراسة الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية.
2. تتناول الدراسة موضوعاً كان لوقت قريب يعد من الموضوعات التي تستقطب اهتمام الباحثين نتيجة لحدوث تطورات وتحولات هامة في بنية المجتمع العربي بصفة عامة، وأصبح أمر تناول مثل هذا الموضوع ملحاً على المستوى المحلي السعودي على وجه الخصوص، من أجل رسم السياسات، وتطوير السبل العلاجية للحد من ظاهرة العنوسة وارتفاع سن الزواج وفق ضوابط وإجراءات تكفل صون الأسرة، واستمرارها ملاذا وبيئة لحياة سعيدة.
3. حاجة المكتبة السعودية لمثل هذه الدراسة خاصة في ظل وجود جدال مجتمعي وديني حول ظاهرة العنوسة وارتفاع سن الزواج وتفشيها في المجتمع.
4. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العنوسة وارتفاع سن الزواج من اجل التخفيف من حدة تزايد معدلات الجريمة.
5. إمكانية التوصل إلى نتائج والقيام بتحليلها ومناقشتها لتقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى الوقوف على أثر العنوسة وارتفاع سن الزواج على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.
6. قد تفتح الدراسة المجال لدراسات وبحوث مستقبلية على المستوى الوطني والإقليمي في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها.

1. 4 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج والجريمة، ويتفرع من ذلك الأهداف التالية :

1. التعرف على دور العنوسة وأثرها على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على دور ارتفاع سن الزواج وأثره على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية.
3. التعرف على العلاقة بين اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي والتي تعزى لخصائص المبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل)
4. التعرف على العلاقة بين اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي وخصائص المبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل).

1. 5 مصطلحات الدراسة:

الزواج: مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، ويبرز وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها البالغان إنجاب الأطفال، وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها(مسعود، 2007).

والزواج نظام اجتماعي يحدد العلاقات بين الذكور والإناث ويعطي الصفة الشرعية، وبما أن الزواج نظام اجتماعي يقوم على أسس وركائز ودعائم قوية وثابتة يخضع لقواعد اجتماعية يفرضها المجتمع بغض النظر عن نوعه من خلال التقاليد والأديان أو القوانين الوضعية.

كذلك فإن أهمية الزواج في سلامة المجتمع من الإنحلال لأن في الزواج عصمة للرجل والمرأة لأن كلا الجنسين منهما لديه طاقة يريد أن يصرفها،

وحتى لا يحدث كبت أو إضطراب نفسي فيكون الزواج تصريفا لهذه الطاقات في حدود الأدب والإحترام والسكن النفسي والمودة، وقد أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن الزواج فيه العصمة وضبط النفس، فقال في الحديث الذي رواه الجماعة ((يا معشر الشباب من إستطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)).(أبومصطفى، 2006).

وهناك أهداف سامية للزواج وغايات لابد من ذكرها ومن أبرزها:

1- الحب: وهو الدعامة الأساسية لنجاح هذه العلاقة، ويسبق الحب الزواج ويستمر خلال الزواج وينشئ هذا الحب من إدراك الفرد الفروق بينه وبين شريكه.
2- الإمتاع الجنسي والعاطفي والنفسي (Marciano, 1986).
3- التمثيل الصريح لمعنى الأمومة والأبوة: فكلا من الزواجين يكون لديه الرغبة في أن يكون أم و أبا، حيث ترعى الأم أبنائها وتغمرهم بالعطف والدفء وكذلك الرجل (كفافي، 1999).
4- تأسيس الأسرة السعيدة: ويكون الهدف من الزواج الوصول إلى السعادة والاستقرار، وبناء أسرة تقوم على المحبة والعطف والتفاهم (أبو اسعد، 2005).

وهناك مجموعة من أنماط الأزواج التي تختلف أنماط تعاملهم معا مما يؤثر في علاقتهم الزواجية.

1. الأزواج مسلوبو الحيوية في زواجهم: وان هؤلاء الأشخاص غير السعداء في كل علاقاتهم الزواجية سواء في المظاهر الداخلية أو الخارجية.
2. الأزواج المهتمون بالأمور المالية: ويكون الإشباع في بعد زواجي واحد، وهو إدارة التموين المنزلي كما يهتمون بالمكافأة المالية ولديهم مشكلات بارزه في علاقتهم معا.
3. الأزواج المتناقضون: ويظهرون عدم الرضا في القضايا الداخلية الزواجية والعلاقات الجنسية ويظهرون اهتمام في المظاهر الخارجية كالأطفال والحياة الدينية.

4. الأزواج التقليديون: وعلاقة هؤلاء الأزواج مصدر للـضغط بـين حيـاتهم وتفاعلهم مع الأقارب يزودهم بمصادر الراحة.
5. الأزواج المتكافئون: ويكون لديهم معدل عالي من الاتفاق ويتصلون بـشكل جيد ولديهم استراتيجيات لحل المشكلات.
6. الأزواج المنتعشون: ولدى هؤلاء الأزواج إشباع في كـل علاقـاتهم حيـث يظهر عليهم الاندماج الشخصي بحيث يشكل مصدر قوة في حياتهم.
7. الأزواج المتجانسون: وهم من الأزواج المتكيفين في علاقاتهم وفي التعبيـر عن مشاعرهم وحياتهم الجنسية ولديهم كذلك مصادر ضغط خارجية تظهـر من وقت إلى أخر (أبو أسعد، 2008).

ارتفاع سن الزواج: مجموعة العوامل التي تعيق الشباب من الزواج ، والتي تؤدي إلى تأخر سن الزواج (السناد، 2007).

العنوسة: لفظ يطلق على الرجال والنساء الذين لم يتزوجوا، فالمرأة العانس هي التي لم تتزوج من قبل ولكنها تترقب الزوج وتنتظره، والعانسون من الرجال هم الذين تأخر زواجهم بسبب الفقر أو تقدم العمر أو العزوف بسبب الخوف من الإصابة بالإحباط لخوض تجارب زوجية سابقة فاشلة لأحد أفراد الأسرة، وغيرها من أسباب العنوسة (عبدالله، 2005). التعريف الإجرائي: نقصد بالعانس في هذه الدراسة كل من تجاوز سن البلوغ وبقي دون زواج لفترة طويلة بعد سن الثلاثين من عمره.

تعبيرٌ يَشمل الذُّكور والإناث على حدٍّ سواء؛ للتعبير عن حالة بلوغ شخصٍ ما سناً فوق معدَّل سن الزواج، دون زواجه/ زواجها؛ فهذا الشخص أكبر من أن يتزوَّج، ولكنه يستعمل أكثر مع النِّساء (المطيري، 2009). وهو تأخر الفتاة أو الشاب عن الزواج ووصوله إلى سن العنوسة ولم يتزوج بعد (مسعود، 2007)، كما تُعرف على أنها: المراة أو الرجل الذي تجاوز في عرف المجتمع سن الزواج دون أن يقيم علاقة الزواج، (منصور، 2001).

وهنالك بعض الناس الذين يخطئون ويظنون ان المصطلح يطلق على النساء فقط من دون الرجال، والصحيح انه يطلق على الجنسين. فالعنوسة تعبير عام

يستخدم للإناث اللواتي تعدين سن الزواج المتعارف عليه (حسن، 2000)، ولكن المتعارف عليه مؤخرا هو إطلاق اللفظ على النساء في الأغلب (خوالدي، 2004).

اختلفت نتائج الدراسات حول تأثير العنوسة على كل من الرجل والمرأة والمعاناة التي يشعر بها الاثنان معاً (الناقولا، 2003). فالعنوسة تؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية . فالمرأة هي التي تحس بألم العنوسة في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل أو مصدر رزق ، كما أنها تصبح مطمعاً للآخرين من المستغلين لتلك الظروف (العمر، 2005).

وتُعد العنوسة من إحدى المشكلات الاجتماعية والتي تؤدي إلى انهيار الأسرة وتفككها، ولما ينتج عن العنوسة من آثار سلبية تؤثر على البناء الأسري وتعيقه عن القيام بأدواره الرئيسة داخل المجتمع ويركز (الفوزان، 2002) على جملة من الأسباب تؤدي إلى العنوسة تتمثل في تدخل الأهل سواء من طرف أهل الشاب أو الفتاة وارتباط الشاب أو الفتاة بأسرتيهما من حيث السكن أو القرارات التي تخص حياتهما مما يؤدي لتفاقم ظاهرة العنوسة، إضافة لعدم التكافؤ في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو الديني أو العمري.

وازدادت حالات العنوسة في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، ولاسيما إن للعنوسة عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، وإن مبعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير، وأن العنوسة ومشكلات أخرى تعصف بأسرة اليوم تشكل معاول هدم في جدار المجتمع (عبدالله، 2005).

الجريمة: التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي المعروف إميل دوركهايم الذي مفاده (أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسّخت في وجدان الجماعة)(أبو توتة،1999).

الاتجاهات: هو تعبير قيمي- قد يكون ايجابيا أو سلبيا- نحو أشياء، أو أفراد، أو إحداث. والاتجاه يعكس شعور الفرد عن شيء ما. ويمثل الاتجاه توجها نحو أو بعيدا عن شيء ما، أو مفهوم أو موقف، كما أن الاتجاهات تمثل

في نفس الوقت استعدادا مسبقا للاستجابة لدى الفرد بطريقة محددة، ولهذا التوجه أو الاستعداد المسبق جوانب انفعالية ودوافع وأبعاد ذكائية، قد تـتم أحيانا بشكل لا شعوري. وحيث أن القيم تعد المفهوم الأشـمل والأوسـع، فالاتجاهات تختلف عن القيم فهي أكثر تحديدا، في حين يحتوي كـلا مـن القيم والاتجاهات على بعد خلقي لما هـو صـحيح ومرغـوب(الطويـل، 2006).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

الاتجاهات:

انتشر استخدام مفهوم الاتجاه في الآونة الأخيرة لأن له من أهمية في التأثير على سلوك الأفراد والمجتمع، ولم يعُد مفهوم الاتجاه مرتبطاً بالجانب النفسي أو الاجتماعي بل تعدى ذلك إلى الجانب الاقتصادي والسياسي أيضاً. وللمجتمع أثر كبير في تمثيل القيم العليا والمُثل والاتجاهات السائدة فيه، ويتفق علماء النفس على أن الاتجاهات تمثل تقييماً نفسياً لموضوع ما يحتل أهمية معينة عند شخص ما.

لقد كان عالم الاجتماع الانجليزي هيربرت سبنسر(H.Spenccr) أول من استخدم هذا المصطلح عام 1862م حين قال إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل كثيرة، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني. ويرجع شيوع هذا المفهوم وكثرة تداوله بين الباحثين إلى أسباب متعددة منها أنها تعكس إدراك الفرد للعالم المحيط به، كما وأنها تحدد الطريقة التي يستجيب بها للمواقف المختلفة واستيعابها لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد(العتيبي، 2004).

وهناك العديد من التعريفات لمفهوم الاتجاهات فقد عرفها (البداينة، 2003) بأنها مجموعة مستقرة من المشاعر والاعتقادات والنوايا السلوكية اتجاه أمور محدده مثل الأشخاص أو الأوضاع وقد تنعكس على الأداء العام.

ويعرف هولتزمان (Holtzman) الاتجاهات بأنها: استعداد تجاه شيء قد يكون تجاه فكرة، أو شخص، أو هدف، أو موضوع، ويتضمن ذلك الاستعداد الشعور الذي يحمل الفرد على العمل والتصرف تجاه الفكرة، أو الشخص، أو الهدف، أو الموضوع (العتيبي، 2004).

أمّا (حسين، 2003) فيعرف الاتجاهات بأنها الشعور الإيجابي أو السلبي تجاه شيء ما كالأشخاص والأماكن والعادات وغير ذلك، أما (خليفة، 2000) فقد عرف الاتجاهات المجتمعية بأنها نظام متطور من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية

التي تنمو بنمو الفرد وتطوره وتختلف باختلاف الظروف التي يعايشها وتختلف باختلاف مستوى إدراك الفرد الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد موقفه من الأحداث .

ويرى روكيش (Rokeach) أن الاتجاهات "تنظيم من المعتقدات له طابع الثبات النسبي حول موضوع أو موقف معين يؤدي بصاحبه إلى الاستجابة بشكل تفضيلي"أورده (الغامدي، 2002).

ويرى يثرستون(Thurstone) أن الاتجاهات عبارة عن درجة الشعور الايجابي أو السلبي المرتبطة ببعض الموضوعات السيكولوجية(أبو زهري والزعانين و حمد، 2008).

وقد تكون الاتجاهات سلبيه فتحد من تطوره فلابد من إن تعُدل أو تستبدل ويمكن إن تنجح محاولات تعديل الاتجاهات. ويمكن أن لا تنجح إن كانت السلوكيات المراد تعديلها تتصف بدرجة عالية من المعيارية والالتزام بسبب عمق جذورها ونجاح قدرتها التأثيرية على الأفراد والجماعات، أي أنها تؤدي وظيفة ملحة للقائمين عليها. والاتجاهات يمكن تغيرها تحت ظروف معينه وهي تقاوم التغيير خاصة إذا تم تعلمها في فترة الطفولة وأيضا إذا ارتبط التغيير بإشباع الحاجة وان التغير لمصلحته (البداينة، 2003).

أهمية الاتجاهات

وتحتل دراسة الاتجاهات –المجتمعية- مكانة بارزة في الكثير من دراسات الشخصية وديناميات الجماعة وبعض المجالات التطبيقية، مثل: التربية والإدارة والتدريب والعلاقات العامة والصحافة وإدارة الصراع في المؤسسات الإنتاجية والصناعية، وتوجيه الرأي العام، والسياسة والتثقيف والإرشاد الاجتماعي والصحي والديني والتربوي وغيرها، ذلك أن جوهر العمل في هذه المجالات هو دعم الاتجاهات الميسرة لتحقيق أهداف العمل فيها، وإضعاف الاتجاهات المعيقة، بل إن التربية والإرشاد والعلاج النفسي في بعض مضامينها، هي محاولة لتغيير اتجاهات الفرد نحو ذاته أو نحو الآخرين، أو نحو بيئته وغيرها. من هنا فإن دراسة الاتجاهات تعد عنصراً أساسياً في تفسير السلوك الحالي للفرد، والتنبؤ

بالسلوك المستقبلي له، حيث تؤثر الاتجاهات التي يحملها الأفـراد حـول بعـض القضايا والمواقف في عملهم المهني سلباً أو إيجاباً. وتسعى الاتجاهات إلى تحقيق العديد من الوظائف التي تيسر للفرد القدرة على التعامل مـع المواقـف الحياتيـة المختلفة.

وتمتاز الاتجاهات بخصائص متعددة أهمها: أن للإتجاه علاقة بين الفـرد وموضوع ما يستدل عليه من ملاحظة السلوك، وهـو قابـل للإكتـساب والـتعلم والانطفاء والتغير والتطور، كما يتأثر بخبرة الفرد ويؤثر فيها، بمعنى أن الاتجـاه نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها، وهو دينـاميكي يحـرك سـلوك الفـرد حـول الموضوعات التي تنتظم حولها، أما عن قياس الاتجاهات فقد اتفق علمـاء الـنفس الاجتماعيون على أن قياس الاتجاهات تتم من خلال مقياس أو استبانة معدة لهـذا الغرض، ولهذا تم تطوير العديد من الأساليب المنظمة لاستنتاج وقياس الاتجاهات، تمهيداً لتعديلها أو تغييرها، كما إن قياسها يسهل التنبؤ بالسلوك، على افتـراض أن الاتجاه يؤثر تأثيراً كبيراً في السلوك الاجتماعي للفرد، وبـذلك تـزداد معرفتنـا بالعوامل المؤثرة في نشأة وتكوين الاتجاه (النفيسة، 2009).

ولدراسة الاتجاهات أهمية كبيرة في حالة الرغبة في التغير إلى الأفضل فلا بد من خطوة أولى، وهي دراسة الاتجاهات النفسية السائدة في المجتمـع ومـدى قابليتها لإحداث التغير المطلوب نظراً لأن تكوين اتجاهات جديدة قد تتعارض مـع الإطار المرجعي في المجتمع ومع تراثه الثقافي وقيمه ومعتقداته وعاداته وأفكاره، ولهذا فإن علماء التربية والنفس الاجتماعي يولون أهمية كبيرة لدراسة الاتجاهات النفسية ومحاولة قياسها(العتيبي، 2004).

وظائف الاتجاهات

وأهم هذه الوظائف كما بينها(صديق، 2011):

أ. الوظيفة التكيفية، تحقق الاتجاهات الكثير من أهداف الفرد، وتزوده بالقدرة على التكيف مع المواقف المتعددة التي يواجهها، فـإعلان الفـرد عـن اتجاهاته يظهر مدى تقبله لمعايير الجماعة وقيمها ومعتقداتها، وانتمـاءه لها وولاءه لقواعدها، فالاتجاهات هي موجهات سلوكية تمكن الفرد مـن

تحقيق أهدافه وإشباع دوافعه في ضوء المعـــايير الاجتماعيـــة الـــسائدة، وبالتالي بناء علاقات تكيفية سوية مع هذا المجتمع.

ب. الوظيفة التنظيمية: إذ تتجمع الاتجاهات والخبرات المتعددة المتنوعة في كل فرد على شكل منظومة خاصة به، تؤدي إلى اتساق سلوكه وثباته في المواقف المختلفة، بحيث يسلك تجاهها على نحو ثابت مطرد، ويتجنـــب الانحراف أو التشتت في متاهات الخبرات الجزئية المنفصلة، متأثراً بمـــا يحمل من اتجاهات.

جـــ. وظيفة تحقيق الذات: تسعى الاتجاهات إلى مساعدة الفرد علـــى تبنـــي مجموعة من المواقف والآراء، توجه سلوكه وتتيح له الفرصـــة للتعبيـــر عن ذاته، وتجديد هويته ومكانته الاجتماعية والمهنية اللائقـــة بـــه، كمـــا تدفعه اتجاهاته إلى الاستجابة بقوة ونـــشاط وفاعليـــة للمثيـــرات البيئيـــة المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيس في الحيـــاة، وهـــو تحقيق الذات.

د. الوظيفة الدفاعية: فالعديد من اتجاهات الفرد، ترتبط بحاجاته الشخـــصية ودوافعه الفردية أكثر من ارتباطها بالخصائص الموضـــوعية لموضـــوع الاتجاه، لهذا يقوم الفرد أحياناً بتكوين بعض الاتجاهات لتبرير فـــشله، أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه.

وقدم كل من كاتز وستوتلاند (Katz & Stotland) أربعة وظـــائف رئيـــسية للاتجاهات هي(النفيسة، 2009):-

1- الوسيلة النفعية:- والمقصود أن الفرد يسعى إلى رفع قيمـــة الإثابـــة إلـــى درجاتها القصوى، ويقلل ما يؤدي إلى العقاب إلى ادني حد، وبهذا تحـــدث لدى الفرد اتجاهات محببة نحو كل ما يترتب عليه من إثابـــة، واتجاهـــات غير محببة نحو ما يؤدي إلى العقاب.

2- وظيفة الدفاع عن الذات(الأنا): ربما تكون الاتجاهات وظيفة من خلالهـــا يحمي الإنسان نفسه من مواجهة الحقائق المؤلمة عن نفسه أو عن الوقـــائع المؤلمة للبيئة التي يعيش فيها الفرد.

3- وظيفة التعبير عن القيم: قد يستخلص الفرد الشعور بالرضا من التعبير عن نفسه في إطار الاتجاهات التي توافق قيمه الشخصية، فإذا كان لدى الفرد قيماً ليبرالية على سبيل المثال: فإنه يجد الراحة عندما يشغل نفسه بأحداث حول هذه القيم.

4- وظيفة معرفية: يفترض بأن لدى الفرد دافع أساسي لكي يفهم، ويعرف المغزى من الأشياء ويشكل من خلال ذلك خبراته، وبناء عليه يعيد ترتيب خبراته التي كانت غير متسقة من قبل كلما أضاف إلى معارفه جديداً، ويغير من تلك الخبرات بما يحقق هذا الاتساق.

فالاتجاهات تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك الفرد، فهي تؤثر في أحكامه وإدراكه للآخرين، وتساعد في تحديد الجماعات التي يرتبط بها الفرد والمهن التي يختارها وحتى الفلسفة التي يتبناها، وعليه يضيف(آل رشود،2000) الوظائف التالية للاتجاهات:-

1- الاتجاهات تسهل اتخاذ الفرد لقراراته في المواقف النفسية المختلفة باتساق ودون تردد أو التفكير في كل موقف بشكل مستقل.

2- الاتجاهات تنعكس على سلوك الفرد وعلى أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات المختلفة وفي الثقافة التي يعيش فيها.

3- الاتجاهات تبلور وتوضح صورة العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.

4- الاتجاهات تحمل الفرد على الإحساس والإدراك والتفكير بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.

5- الاتجاهات تحدد الاستجابات المتوقعة وتساعد على تحقيق كثيراً من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ الفرد لأهدافه، وبالتالي ينعكس ذلك على تحديد هويته ومكانته في المجتمع مما يؤدي إلى تحقيق الذات.

مكونات الاتجاه:

يشير إلى أن الاتجاه يتكون من ثلاثة عناصر هي:

1- المكون المعرفي(Cognitive Component): ويتضمن المعلومات والخبرات والمواقف التي يتعرض لها الفرد والتي تؤثر في وجهة نظره نحو

شيء معين والتي بدورها تؤدي إلى تكوين الاتجاه الوجـداني أو العـاطفي والذي يستند على تلك العمليات الإدراكية المعرفية، وهو يشير إلى النـواحي الشعورية التي تساعد وتحدد نوع تعلق الفرد بذلك الشيء. وتشمل معتقـدات الفرد وأفكاره ومعلوماته عن موضوع الاتجاه.

2- **المكـون العاطفـي (الانفعالي)**(Affective Component): يتجلـى مـن خلال مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع، ومن إقباله عليه أو نفوره منه، وحبه أو كرهه له. ويشير إلى مشاعر الفرد وانفعالاته حول موضوع الاتجاه.

3- **المكـون السلوكـي**(Behavioral Component): ويتضح في الاسـتجابة العملية للاتجاه بطريقة ما، فالاتجاهات كموجهات سلوك للإنـسان، تدفعـه إلى العمل على نحو سلبي عندما يمتلك اتجاهات سلبية نحو موضوع مـا. ويعني استعداد الفرد للقيام بأفعال واستجابات معينة تتفـق مـع موضـوع الاتجاه(عمر وآخرون،2010).

ظاهرة الجريمة:

الجريمة ظاهرة عرفتها البشرية منذ نشأتها وبداياتها الأولى، وقد دلنا القرآن الكريم على أول جريمة وقعت على الأرض، عندما قتل قابيل أخاه هابيل ظلما وحسدا، وذلك عندما تنازعته قوة الشر وقوة الحسد، ولم تمنحه فرصة التفكير أن فعله هذا سيزهق نفساً بشريةً قد صانها الله عز وجل وقدَّسها، فجعل لقاتلها أشد العقوبات، حيث قال تعالى {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ } (المائدة، آيه27).

وتعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تشكل ظاهرة مرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا يتعذر منعها بصورة مطلقة، لكن بالإمكان تقليصها والحد منها نسبيا، وذلك بتجفيف منابعها ومعالجة العوامل المولدة لها، سواء أكانت بيولوجية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم نفسية، أم ناتجة عن اختلالات أسرية

وبيئية (الكساسبة، 2010).

والجريمة تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية بغض النظر عن حجم هذا المجتمع أو ذاك أو بساطته وتعقيده إلا أنها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة، نظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وسوء الأحوال الاقتصادية وإنتشار البِطالة... الخ(الغزوي، وآخرون، 2006).

لذلك يمكن وصف الجريمة بأنها أخطر الظواهر التي تعمل على تدمير مقومات المجتمع، وتماسكه وقيمه، وأن الأضرار الناتجة عن الجريمة كثيرة ومتعددة، فردية وجماعية، فهي تعمل على تدمير قوى المجتمع المادية والبشرية، وتساعد على انتشار التفكك الاجتماعي، مما ينعكس على المجتمع بدخول ثقافة الإجرام المستهجنة، فيصبح الفرد فيه غير آمن على نفسه وماله، مما يجعله يشعر بالغربة في مجتمعه، فيضطر إلى تركه وهجره، أو إلى الانجراف وراء السلوك الإجرامي، ظنا منه أنه يحمي نفسه أو أنه يجد لنفسه مكانا بين أصحاب الثقافات المنحرفة والجرمية، لينال ثقتهم ويكون عنصرا فاعلا بينهم.

ويرى (أحمد، 2006) بأن الجريمة تعود في حقيقتها، إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، عند من يرتكبها، بل قد يصل الأمر إلى حد انعدامهما معاً، عند الكثير من المجرمين.

وبما أن الجريمة تعد مشكلة اجتماعية وثقافية واقتصادية للدولة وللمجتمع، ونظراً لإفرازاتها الخطيرة ومن باب التحوط والوقاية، فهي تحتاج إلى تعاون كافة الجهود وتضافرها، من أجل مكافحتها والحد منها، وإجراء الدراسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، ورصد النفقات اللازمة، لمعرفة العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكابها من اجل توفير سُبل المكافحة لها، ويقع ذلك على عاتق الجهة التي ستتولى تلك المسؤولية سواء أكانت رجال أمن، وقضاء، ومؤسسات اجتماعية، ومؤسسات عقابية وإصلاحية، ومؤسسات مهنية تساعد هؤلاء على غرس ثقافة المحبة والتعاون، وروح العمل بين أفراد المجتمع، بدلا من التناحر والانحراف والجريمة.

لذا فقد كانت الجريمة ولا تزال، تشكل مصدر قلق دائم ومتواصل، لكافة

المجتمعات الإنسانية، وإذا كان من المنطق أن يؤدي تقدم المجتمع وتطوره إلى الحد من ظاهرة الجريمة، إلا أننا نجد الحقيقة على عكس ذلك تماما، فنجد أن العلاقة بين تقدم المجتمع وتطوره والجريمة علاقة طردية، فالجريمة تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة والمتقدمة؛ بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وانتشار البِطالة وشيوع الفردية وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر على الأفراد، الذين لديهم استعداد للسلوك الإجرامي والوقوع فيه (الغزوي و آخرون، 2006).

ماهية الجريمة وتطورها:

أولا: الجريمة بالمعنى العام:

الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخُلقية وسياسية واقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية، وانطلاقا من هذا المفهوم يرى بعض الباحثين أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كانت الجريمة في المجتمعات القديمة، تُعزى إلى نفس المجرم الشريرة، ولأن الانتقام هو الأساس في رد الفعل للسلوك الإجرامي (الجميلي، 2001).

التعريف القانوني للجريمة:

يعرفها كامل السعيد، على أنها سلوك (فعل أو امتناع) غير مشروع، أخل بمصلحة أساسية، صادرة عن إرادة جنائية، يقرر لها القانون عقوبة، أو تدبير إحترازي (السعيد، 1998).

والجريمة من الناحية القانونية، هي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وهو القانون الذي يتضمن الأفعال المُجرَّمة، ومقدار عقوبتها، وبما أن الجريمة هي فعل يضر بالمجتمع، فمن حق الهيئة الاجتماعية، أن تحافظ على سلامتها، بتشريع القوانين التي تتصدى لمن يعتدي على حرمتها، وتوضع العقوبات لتعاقب من يخالف أحكامها المُجرّمة (الجميلي، 2001).

التعريف الاجتماعي للجريمة:

تُعد الجريمة في الأساس سلوكا مغايرا لقيم المجتمع ومعاييره السائدة، وهذه

القيم والمعايير هي الضوابط الأساسية التي تحدد سلوك الأفراد، وتمنعهم من الخروج عليها، وذلك بسن القوانين التي تُجرم فعل هؤلاء الأفراد، وتفرض عليهم عقوبات إجتماعية، قد تصل إلى النفي، أو العزل أو إلى الهجر في بعض المجتمعات.

وقد وردت مجموعة من التعريفات الاجتماعية للجريمة لعدد من الباحثين في هذا المجال لدى (الجميلي، 2001) كما يلي:

يعرفها ثورستن سيلين (Thorsten Sellin) على أنها سلوك مخالف للأعراف الاجتماعية سواء كان هذا السلوك مخالفاً للقانون الجنائي أم لا.

أما دوركايم (Durkheim) فقد عرفها على أنها حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة طبيعية في المجتمع ولها وظيفتها الخاصة في خدمة المجتمع.

وعرفها براون (Brown) بأنها: خرق للعادات تثير طلب تطبيق العقوبات الجنائية.

وعرفها توماس بن (Tomas Bin) من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي بأنها فعل مضاد للجماعة بوصفها وحدة متضامنة، يعدها الفرد خاصة به.

ويصف (الغزوي والبنوي، 1996)، الجريمة كظاهرة إجتماعية بأنها: تتصف بالنسبية وإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته ولذاته، بل يعود إلى المجتمع الذي يُصدر أحكامه على أن هذا الفعل أو العمل هو إجرامي، كما أن أنشطة الجرائم تختلف حسب الزمان والمكان.

الجريمة في علم الإجرام:

يقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها: كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة إجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع(نجم، 2006).

ويعرفها جاروفالو (Garovalo) على أنها: فعل ضار في مختلف المجتمعات وكافة الأزمان، وأنها تتعارض مع مشاعر الشفقة ومشاعر الأمانة أو العدالة، التي تعارفت عليها المجتمعات الإنسانية، وتتطور بتطور هذه المجتمعات على مر العصور، وتتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل (الوريكات، 2008).

وتقتضي مشاعر الشفقة منع كل فعل يسبب آلاما جسمية أو نفسية للغير،

ومن قبيلها جرائم الاعتداء على الأشخاص، كما تقتضي مشاعر الأمانة منع كل اعتداء على ملكية الآخرين، ومن قبيل ذلك جرائم الاعتداء على الأموال (يسر وعبدالرحيم، 1999).

الجريمة في الشريعة الإسلامية:

الجرائم في الشريعة الإسلامية تعرف على أنها: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، وهذه المحظورات قد تكون، إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وتعد هذه الأفعال جرائم، لأنها تشكل ضررا بنظام الجماعة، أو بأفرادها، أو بأموالهم وممتلكاتهم، وأعراضهم، وغير ذلك مما يستوجب معه صيانة حال الجماعة (الوريكات، 2008).

ويرى الباحث بأن هناك توافق ما بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، في حماية وصيانة أمن المجتمع، من خلال إصدار القوانين، والعقوبات على الجرائم والأفعال الضارة بمصلحة الفرد والمجتمع.

العوامل المؤدية إلى الجريمة:

العوامل المؤدية إلى الجريمة كثيرة ومتعددة وقد أجملها (الغزوي وآخرون، 2006)، في نوعين هما:

1- العوامل الداخلية: وهي مجموعة المؤثرات المرتبطة بشخص المجرم ذاته، والتي تعمل على دفعه لارتكاب السلوك الإجرامي، وتنقسم العوامل الداخلية إلى قسمين، عوامل ثابتة، وعوامل متغيرة أو مكتسبة، ومن العوامل الداخلية التي تسهم في ظهور السلوك الإجرامي، الوراثة، والسلالة، والجنس، والذكاء، والتكوين البيولوجي والنفسي. ....الخ.

2- العوامل الخارجية: وهي نابعة من الظروف المحيطة بالفرد، وتشمل العوامل الجغرافية، والبيئية، والطقس، والمناخ، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والعادات والتقاليد.

الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة:

الجريمة موجودة منذ القدم، لا بل منذ نشأة الخليقة، عندما أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل كما أشرت سابقاً، بدافع الحسد والغيرة، وبذلك ارتبط وجود

الجريمة بالوجود الإنساني، وبدوافع الخير والشر، وبالفطرة الإنسانية، ولا تزال الجريمة ماثلة في وقتنا الحاضر بأنماطها المألوفة للمجتمعات جميعها: كالقتل، والإيذاء الجسدي بأنواعه المختلفة، والإيذاء المعنوي، وغيرها من الجرائم الأخرى، وتميزت العقوبات على تلك الجرائم بالقسوة والشدة، وهي تعد بمثابة الثأر للمجني عليه بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام.

لهذا نجد أن الجريمة تمتاز بكافة خصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية، نظراً لما تشكله من أهمية في حياة المجتمع، إلا أنها يجب أن تقف عند حدود معينة، لأنها إذا تجاوزتها، فسوف تصبح تدميرية لتطور المجتمع وتقدمه(الغزوي وآخرون، 2006).

لقد كانت الجريمة تفسر بتفسيرات تفتقر في الغالب إلى الطابع العلمي ولم تستند تلك التفسيرات إلى الأسس المنطقية، فظهر التفسير الفلسفي أو الديني للجريمة، إذ ساد الاعتقاد قديما بان أرواحاً شريرة تتقمص أجساد بعض الأفراد وتدفعهم إلى ارتكاب المحرمات (الوريكات، 2010).

أما بالنسبة للعقاب فقد كان قاسيا وشديدا، لاعتقادهم بان ذلك يُحدث الأثر المنشود في طرد تلك الأرواح الشريرة، التي أفزعت الآلهة، وجعلت المجرم يتردى في السلوك الإجرامي، ولإرضاء تلك الآلهة، كان لا بد من تعذيب المجرم، وهذا ما يفسر قسوة العقوبات وشدتها، وبشاعة تنفيذها في العصور القديمة(جوده، وعلي، 2006).

ولأن هذه التفسيرات كانت محدودة الفهم، وانحصرت العوامل المؤدية إلى الجريمة حسب معتقداتهم بوجود تلك الأرواح الشريرة، فكان من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى ضرب الشخص المُرتكب للجريمة، وتعذيبه من أجل تخليصه من تلك الأرواح الشريرة كما يعتقدون، وهذه الطريقة لا زالت ماثلة في وقتنا الحاضر عند من يتعاملون بالسحر والشعوذة على الرغم من أن التشريعات القانونية قد حددت عقوبات منصوص عليها في القانون لمن يتعامل بتلك الطرق والوسائل التي لا تهدف إلا للنصب والاحتيال، واستغلال الجهل عند بعض الناس.

ولما كانت الجريمة شاذة في المجتمع الإنساني، فقد قام فلاسفة الإغريق

بدراسة الجريمة، والوقوف على أهم العوامل المؤدية لها، فقد اهتم أرسطو (384-322 قبل الميلاد)، بالعلاقة بين الجريمة والسمات الجسمانية للفرد، مثل ملامح الوجه، شكل الجبهة، كثافة الشعر، لون البشرة، كما ربط بين الجريمة والفقر، ويرى أن الفقر يولد الميل إلى الرذيلة، والجريمة إحدى صورها (الوريكات، 2009).

واعتبر أفلاطون (428-347) قبل الميلاد، أن مشكلة الفقر والثراء، لهما علاقة بالجريمة لأنهما أساس الشعور بانعدام العدالة، ومولد الانفعالات المتدنية، كالأنانية والحسد، والطمع، والغيرة، التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وأكد على أهمية العقاب أيضا، لأنه علاج أخلاقي للمجرم ورادع لغيره (الفوزان، 2002).

لقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى القرون الوسطى، إلى أن جاءت نظريات خاصة للجريمة إعتمدت التفسير العلمي، والدليل المادي وليس مجرد ربطها بالغيبيات والتفسيرات الفلسفية، وفي العصر الحديث تطورت الجريمة، وأصبحت تأخذ أشكالا عديدة وأساليب مبتكرة، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تنفيذها، فأصبحت تسمى أحيانا الجريمة المنظمة، التي تستخدم مختلف الوسائل والطرق لتحقيق أهدافها وتمتد لمختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء كانت داخل البلد الواحد أو خارجه(العمر، 2005).

وفيما يلي استعراض للاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

أولا: الاتجاه التقليدي:

كان أنصار هذا الاتجاه يؤمنون بمبدأ الإرادة الحرة، أي أن الإنسان هو المسيطر على أفكاره وأفعاله، لأنه يمتلك العقل، وأن وظيفة العقل هي الإدراك والتمييز، وأنه يميز بين الخطأ والصواب، ومجرد قيامه بالفعل الخطأ هو إرتكاب للجريمة، والصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن إرتكاب الأفعال الإجرامية، وما دام أنه يملك قواه العقلية، وانه مدرك ومميز لما يفعل، فعليه السير في طريق الصواب، وإذا ارتكب الجريمة وجبت عليه العقوبة(نجم، 2006).

ويقول سيزار بكاريا (Bakaria): إن الجريمة تمثل خرقاً للعقد الاجتماعي،

مما يجيز للدولة أن تلجأ للعقاب، وهدفها في ذلك هو تحقيق المصلحة الاجتماعية أو المنفعة الاجتماعية، التي تتمثل في منع وقوع الجريمة مستقبلا، سواء من جانب الجاني نفسه، أو من جانب أفراد المجتمع، دون النظر إلى الماضي(نجم، 2006).

ويرى الباحث أن هذه المدرسة ركزت على الجريمة والعقوبة ولم تهتم بالمجرم والدوافع والظروف التي دفعته لارتكاب الجريمة.

ثانيا: الاتجاه الوضعي أو الواقعي:

اعتقد أصحاب هذا الاتجاه، أن الاتجاه التقليدي قام على فروض وهمية لا تتفق مع الواقع، لذا فقد اختلفوا في تحقيق نتائج إيجابية، فالجريمة في نظر الوضعيين ظاهرة إجتماعية كبقية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة، وترجع إلى عوامل مختلفة: إجتماعية، وطبيعية، وسياسية، وغيرها، وإذا ما اجتمعت أو تفاعلت هذه العوامل مع بعضها بعضاً، أنتجت ما يسمى بالجريمة، فالجريمة إذن هي حصيلة هذه العوامل المتراكمة(الجميلي، 2001).

آمن أنصار هذا الاتجاه، بأن السلوك الإنساني يتقرر بعوامل خارجة عن إرادة الإنسان، وهذه العوامل إما أن تكون بيولوجية أو حضارية، أو ظروف أخرى مختلفة، لذلك آمنوا بالقاعدة العلمية، وهي العلاقة بين السبب والنتيجة، لقد وصف سيلين(Sellin) الجريمة بأنها سلوك مغاير للمعايير الجماعية، ووصفها سذرلاند (Sutherland) ، بأنها فعل مُضر بالهيئة الاجتماعية (نجم، 2006).

ركز الوضعيون على الاهتمام بشخصية المجرم ودراستها دراسة وافية، والبحث في العوامل والدوافع لارتكاب الجريمة، لأنها قبل أن تكون فعلا كان وراءها فاعلا يستحق الدراسة، وهو في نظر أنصار هذه المدرسة مجبرٌ في تصرفاته وليس حراً، لأن إرادته منعدمة، وليس له مجال لاختيار سبيل الجريمة أو الإحجام عنها، لذا فقد قاموا بإحلال مبدأ الحتمية بدلا من حرية الاختيار، واستبدلوا المسؤولية الأدبية للجاني، بالمسؤولية الاجتماعية، وتم استبعاد العقوبة وإحلال التدابير محلها، سواء أكانت وقائية، أي منع الجريمة قبل وقوعها، أم احترازية، تطبق على مرتكبي الجرائم، ولها في ذلك غرضا مهما وهو تحقيق الردع الخاص للمجرم(الجميلي، 2001).

نظرية التفكك الاجتماعي واللامعيارية

يعتبر اميل دوركام (Durkheim,1892)، أن الجريمة ظاهرة طبيعية توجد في أي مجتمع إنساني، وتأتي هذه الظاهرة نتيجة للعلاقات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع، ولا يمكن لهذه الظاهرة أن تزول من المجتمعات.

ويعتبر كذلك أن العلاقات التي تربط الفرد والمجتمع محددة بنوعين من التضامن هما: التضامن الآلي، والتضامن العضوي، ويسود التضامن الآلي في المجتمعات البدائية البسيطة، وتقل في هذا المجتمع نسبة الجريمة والانحراف، لأن العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذا المجتمع تكون قوية ومتينة، لأنهم موحدون في الأفكار والمشاعر والوظائف، أما التضامن العضوي ففيه نوع من الاختلاف بين أعضاء المجتمع من حيث الثقافة والمعتقدات والقيم والمشاعر والآراء والأفكار، وهذا النوع من الثقافة يسود في المجتمعات العصرية المتحضرة (Jean,1997).

ويرى دوركايم أن تمايز المجتمع وزيادة تعقيده يؤدي إلى فقدان التكامل، وعدم القدرة على توفير وتحقيق التضامن، وبهذه الحالة يصل المجتمع إلى حالة (الانومي)، وبالتالي يسهل على أي فرد مخالفة ومعارضة النظم والقوانين المرعية، ويقصد بالانومي، افتقار المجتمع إلى المعايير والقواعد القانونية التي تنظم حياة أفراده وسلوكهم، وكذلك أن يسير الفرد في المجتمع دون هدف أو معايير سلوكية للوصول إلى ما ينشده ويسعى إليه.

وتخلص نظرية دوركايم في اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب عكسياً مع حجم التضامن الموجود في المجتمع، أي انه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة على الجريمة أقوى من خلال ما يسمى بالضمير الجمعي، وبالتالي تقل معدلات الجريمة والسلوكيات الانحرافية.

وعندما تخف أو تضمحل روح التضامن في المجتمع، وتبدو المعايير الاجتماعية والسلوكية غير واضحة أو مشوهة المعالم تظهر حالة اللامعيارية والفوضى السلوكية، ويتجه الفرد لارتكاب الأنماط السلوكية الشاذة المنحرفة والمضادة للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع (العكايلة، 2006).

نظرية التفكك الاجتماعي

يلعب التفكك الاجتماعي دوراً قوياً في نمو ظاهرة السلوك المنحرف، باعتبار الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة من هذه الوحدات تشبع له بعض الحاجات، ولكل منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث إن الفرد في تفاعله داخل المجتمع يتنقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين. وتزداد فرصة التماثل بين المعايير كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة، بعكس ما إذا اتسعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية والتي بدورها تؤدي إلى أنماط انحرافية (الطيار، 2005).

ومعنى ما سبق، أنه إذا اختلفت المعايير التي تنظم السلوك بين الوحدات الاجتماعية التي ينتقل الفرد في تفاعله داخل المجتمع بينها وهي الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق، وزملاء العمل وغيرها، فإنه عندئذ سيحدث للفرد صراعات داخلية تؤدي به إلى العنف، وإنه كلما اتسعت دائرة تفاعله، فإن ذلك سيؤدي إلى حالة من الاضطراب في المخزون المعرفي للمعايير، ففي حالة وجود معايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط مختلفة من العنف.

وهذه النظرية محقة عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي، وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة، والمدرسة مثلا، يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة. ولكن يؤخذ عليها أنها لم تفسر الكيفية التي تتم بها واقعة الجريمة أو العنف أي لم توضح

العلاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والعنف أو الجريمة عموماً، هذا بالإضـــافة إلى اعتمادها على عامل واحد وتركيزها عليه في تفسيرها للسلوك المنحرف.

المؤشرات المتعلقة بالعنوسة:

يمكن الاستدلال على هذه المؤشرات من خلال الأمور التالية:

عدد عقود الزواج: توضح البيانات الإحصائية لعام (2012م) أن (357) عقد زواج تتم يوميا في المملكة، يقابلها (78) صك طلاق يومياً. وأن عقود الزواج في المملكة بلغت (130451) عقدا، منها (17830) عقدا عبر المحكمة بنسبة (14%)، بينما بلغ عدد العقود التي تمت من خلال المأذونين (112621)عقدا بنسبة (86%)، وأن منطقة مكة المكرمة كانت الأعلى في عقود الزواج بعقود بلغت (34702) عقد بنسبة (26.6)، من إجمالي عقود الزواج في المملكة، تليها منطقة الرياض بـــ (28269)عقدا بما نسبته (21.3%)، بينما كانت منطقة الحدود الشمالية أقل منطقة تم إجراء عقود الزواج فيها للسعوديين، حيث بلغت (1918)عقدا وبنسبة (1.67%). وأن عدد عقود الزواج في حالة الطرفين أو أحدهما غير سعودي بلغ (15853) أي بنسبة (12%) من إجمالي عقود الزواج في المملكة، إذ بلغ عدد عقود زواج سعودي من أجنبية (2769)عقدا بنسبة (2%) من إجمالي عقود الزواج في المملكة، في حين وصلت عقود زواج أجنبي من سعودية إلى (1635) عقدا بنسبة (1%)، وبلغت عقود زواج أجنبي بأجنبية (10850)عقدا بنسبة (8.5%) (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2011).

معدل الطلب على الزواج: ويحسب هذا المعدل بين غير المتزوجين (العزاب، الأرامل والمطلقين) فقد بلغ هذا المعدل (51) في الألف سنة (1990) انخفض إلى (46) في الألف سنة (2000)، وهو يقدر بنحو (41) في الألف سنة (2012) (مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، 2012).

الحالة الزواجية: أن العنوسة لا تقتصر على النساء فقط، فالعزوبية فرضت نفسها بقوة على واقعنا العربي، ففي السعودية يمثل العزاب نسبة كبيرة من شريحة الشباب التي تمثل (60%) من المجتمع السعودي، حيث يحجم عدد كبير من الشباب السعودي عن الزواج، وأن نسبة العزاب في العاصمة بلغت عام (2011)

نحو (24%) من إجمالي الذين تبلغ أعمارهم (22) عاما فأكثر. ويرجع إحجام الشباب عن الزواج إلى عدة أسباب منها: الخوف من تحمل المسئولية، النظر إلى الزواج على أنه التزام وتقيد، وكذلك ارتفاع تكاليف الزواج بشكل كبير في المجتمع السعودي حيث يتراوح المهر في المتوسط من (50-60) ألف ريال، أما باقي تكاليف الزواج قد تصل إلى (250) ألف ريال سعودي. وأما بالنسبة للفتيات فأن عدد الفتيات اللواتي بلغن سن الزواج ولم يتزوجن (1529418) فتاة، وكانت مكة المكرمة قد شكلت النسبة الكبرى بوجود (396248)عانس، تليها منطقة الرياض بوجود (327427)عانس، ثم المنطقة الشرقية (228093)، ثم منطقة عسير (130812)، تليها المدينة المنورة (95542)، ثم جازان (84845)، ثم القصيم(74209)، ثم الجوف (5219)، وحائل (43275)، ثم تبوك (36689)، والمنطقة الشمالية (21543)عانس (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2011).

النساء غير المتزوجات في سن الإنجاب: نظرا لان النساء من أكثر الفئات تأثرا بالعنوسة لارتباطها الوثيق بالإنجاب والنظرة الاجتماعية، وحيث أن سن الإنجاب للمراة يقع بين الاعمار15-49 سنة، فقد تم الرجوع إلى المسوح الإحصائية التي قامت بها مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات ذات العلاقة بالخصوبة البشرية. إذ يلاحظ منها أن نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار 15-49 سنة قد ارتفعت من (24%) سنة (1980) إلى (47%) سنة(2007).

متوسط العمر عند الزواج الأول: ويعد ذلك من أهم المؤشرات الهامة التي تدل على وجود زواج في أعمار صغيرة أو في أعمار كبيرة يستدل منها على وجود مشكلة عنوسة في المجتمع. ويشير هذا المعدل إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول قد ارتفع بالنسبة للذكور من (20) سنة في سنة 1980 إلى (25) سنة في سنة (2000) ووصل الى30 سنة في سنة (2007). وفي المقابل ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول بالنسبة للإناث للفترة ذاتها من (18) سنة في سنة (1980) إلى (20) سنة في سنة (2000) ووصل إلى (27) سنة في سنة (2007). ومن ذلك يستدل على أن متوسط العمر عند الزواج الأول اخذ بالتزايد

لكلا الجنسين مما يدل على وجود عنوسة حادة في المجتمع السعودي.

قوة العمل:

المجتمع السعودي مجتمع فتي ديمغرافياً، إذ أظهرت نتائج المسح الديمغرافي للعام (2011) ، أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة بلغت (32.5%)، وأن نسبة السكان من فئة عمر سن العمل(15-64) بلغت (64.7%)، ونسبة كبار السن من فئة العمر (65) سنة فأكثر بلغت (2.8%)، وأشار تحليل نتائج المسح الديمغرافي إلى أن هناك تشابه في التوزيع العمري للسكان السعوديين الذكور بدرجة كبيرة جداً مع مثيله للسكان السعوديين من الإناث، إذ بلغت نسبة النوع للسكان السعوديين (102) ذكر لكل (100) أنثى، وتعتبر هذه النسبة ضمن المدى المشاهد في غالبية المجتمعات (95-105)، حيث أن نسبة الذكور في المجتمع السعودي بلغت (50.4%)، في حين أن الإناث بلغت (49.6%)، وبمقارنة هذا المعدل مع المتحقق من معدلات النمو السنوية للسكان في دول ومناطق أخرى، يتضح الارتفاع الملموس في المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة العربية(2.1%)، ونحو(1.5%) ضمن مجموعة الدول النامية، وهناك العديد من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السنوية للسكان، منها معدلات الخصوبة العالية وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع(مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، 2011). إن معدل الخصوبة الكلي للمرأة في المملكة العربية السعودية بلغ (3.3) مولود، وهو أعلى من المعدل السائد في الدول المتقدمة حيث بلغ (1.6)، والدول النامية (3.1)، أما معدل وفيات الرضع، ونتيجة لتطور الوضع الصحي في المملكة، فقد بلغ (2.1) حالة لكل ألف مولود حي، وهذه النسبة أقل بكثير من المعدلات في العديد من الدول العربية أو الإسلامية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2011).

وأظهرت نتائج بحث القوى العاملة خلال شهر شعبان(2008)، أن جملة قوة العمل في المملكة بلغت(8,611,001) فرداً، أي ما نسبته (49,9%) من إجمالي عدد السكان (15) سنة فأكثر، منهم (7,327,980) فرداً من الذكور. وبلغت جملة عدد العاملين (8,147,992) فرداً، أي ما نسبته (94,6 %) من إجمالي قوة

العمل، يمثل الذكور منهم(86,8%)، وبلغ عدد غير العاملين (463,009) فـــرداً، يمثل الذكور منهم ما نسبته (55,8 %)، وبلغ معدل البطالـــة الإجمـــالي(5.4%)، كما أظهرت النتائج أن قوة العمل السعودية بلغـــت (4,286,515) فـــرداً، مـــنهم (3,580,790) فرداً من الذكور، يمثلون ما نسبته (83,5 %). وبلغ إجمالي عـــدد العاملين السعوديين(3,837,968) فرداً، يمثلون ما نـــسبته (89,5 %) مـــن قـــوة العمل السعودية، منهم (3,332,628) فرداً من الذكور يمثلون مـــا نـــسبته (86,8 %)، في حين بلغ عدد العاملين عن العمل مـــن الـــسعوديين (448,547) فـــرداً، يمثلون ما نسبته (10,5 %) من قوة العمل السعودية، منهم(248,162) فرداً مـــن الذكور.

كما أشارت نتائج بحث القوى العاملة الى أن أكثر من ثلثـــي قـــوة العمـــل السعودية تتركز بين الأفراد الذين أعمارهم (25-44) سنة، أي ما نـــسبته (67,5 %)، وللذكور سجلت النسبة لنفس فئـــة العمـــر(65.6%)، وللإنـــاث (77.0%)، وأوضحت نتائج البحث أن نسبة التعليم بين السكان السعوديين داخل قـــوة العمـــل بلغت (96,5%)، وسجلت نسبة التعليم بين الـــذكور (96,1 %)، وبـــين الإنـــاث (98,5 %)، كما أوضحت النتائج أن الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية أو مـــا يعادلها يمثلون أعلى نسبة من قوة العمل السعودية إذ بلغـــت (28,7 %)، يلـــيهم الحاصلون على شهادة البكالوريوس بنسبة (26,8 %)، وقد مثل الذكور الحاصلون على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها أيضا أعلى نسبة بين قوة العمـــل الـــسعودية ، حيث بلغت (32,4 %)، بينما تركزت هذه النسبة بين الإناث على الحاصلات على شهادة البكالوريوس وأظهرت نتائج البحث أن عدد الغير العاملين عن العمل مـــن السعوديين وصل إلى (448,547) فرداً، مقارنة مع (416,350) فرداً في الدورة السابقة المنفذة في شهر شعبان (1429هـــ) الموافق لشهر أغسطس (2008) أي بزيادة (32,197) فرداً، حيث بلغ معدل البطالة (10,5 %) مقارنة مع (10,0 %) في شهر شعبان (1429هـــ) الموافق لشهر أغسطس (2008 م)، في حـــين بلـــغ معدل البطالة للذكور (6,9%) مقارنة مع (6,8 %)، وللإناث (28,4 %) مقارنة مع (26.9%) في الدورة السابقة، كما بينت النتائج أن أعلى نسبة للعـــاطلين عـــن

العمل من السعوديين كانت في الفئة العمرية (20-24) سنة، وذلك بنسبة بلغت (43,2 %)، ويلاحظ ذلك أيضاً لدى الذكور بنسبة (46,7 %)، أما فيما يخص الإناث فتمثل الفئة (25-29) سنة، الفئة الأعلى للعاطلات عن العمل، وذلك بنسبة (45.9%) من مجموع العاطلات السعوديات عن العمل .

أما فيما يخص الإناث الحاصلات على شهادة البكالوريوس فهن يمثلن أعلى نسبة من بين الغير العاملات السعوديات، حيث بلغت (78.3%)، يليهن الحاصلات على شهادة الدبلوم دون الجامعة بنسبة (12.3%)،كما أظهرت النتائج عدم وجود بطالة بين الذكور والإناث الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

أما فيما يتعلق بعمل المرأة في سوق العمل، فقد أشارت النتائج إلى أن عمل المرأة يتركز في المجالات التعليمية والصحية بالدرجة الأولى، إذ أظهرت نتائج البحث أن أكثر من ثلاثة أرباع العاملات السعوديات يعملن في مجال التعليم بنسبة بلغت (76.6%)، تليهن العاملات في مجال الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (10.9%)، وتتطلب هذه الحالة اعتماد سياسات تتجه إلى معالجة بطالة الإناث وبلورة آليات مناسبة لتنفيذها، وهذا يستدعي دراسة هذه الحالة تفصيلياً لتحديد نمط البطالة واتجاهاتها، حيث لا يمكن الاستمرار في هذه المعدلات العالية لبطالة الإناث، وتؤكد مراجعة البيانات المتوافرة عن بطالة الإناث أن أحد أبرز أسبابها هو استمرار العلاقة الضعيفة بين التعليم والتشغيل، أو بعبارة اخرى عدم مواءمة التوجهات التخصصية في التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2009).

وفي هذا المجال تبرز ضرورة الإستفادة من هذا الكم البشري من الإناث، وتوظيفها بما ينعكس على المجتمع من فائدة، من خلال أداء دورها في عدد كبير من الأعمال التي تناسب طبيعتها وطبيعة التغيرات المحلية والأقليمية والدولية، ولابد من إعطاءها مهام غير تقليدية؛ أي أن لاتبقى المرأة في نطاق المهن التقليدية (كالتعليم مثلاً)، بل يجب أن تشارك في المجالات الأخرى، أو المهن الأخرى مع الحفاظ على الثوابت الإسلامية، والمساهمة في الجانب الاقتصادي والتنموي للمجتمع (الجربوع وآخرون، 2005).

إن المرأة بطبيعتها تمارس نشاطات عدة فهي تعمل منذ القدم في بيتها، تقوم بتربية الأولاد وتنظيف وتحضير الطعام، وكلها أعمالٌ منتجةٌ، وحتى رعايتها وتربيتها لأبنائها لها قيمتها الإقتصادية. واضافةً الى ذلك شاركت المرأة في مختلف الميادين العملية خارج المنزل، وقد أصبح عمل المرأة في العالم المعاصر ضرورةً إقتصاديةً، وإجتماعيةً وثقافيةً بحصولها على قسطٍ وافرٍ من التعليم، فالتعليم وفَّر لها إمكانيات وفرصٍ كبيرةٍ للدخول إلى سوق العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية بعدما كانت محصورة في القطاع الفلاحيِّ كالزرع وجني الثمار، حيث اصبحت نسبة النساء العاملات في تزايد مستمر في اغلب الدول وخاصة في الدول الغربية، وهذا نتيجة ظروف ودوافع فَرضت على المرأة الخروج إلى ميدان العمل المهني (عبد الهادي، 2009).

وتتعرض كثير من النساء في أنحاء العالم ويعانين من أشكال المضايقات والتحرشات في مجال العمل تقتضي الكشف عنها واتخاذ التدابير الخاصة في معالجتها، حيث أنها تعتبر نوعاً من أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة في مجال العمل، وتصنف (الخضري، 2009) آثار المشكلات التي تواجه المرأة العاملة على النحو التالي:

1. المضايقات التي تتعرض لها المرأة لها نتائج سلبية على أدائها لعملها وإنتاجها.
2. تكون المرأة عرضة للإصابة بالضغوط والاضطرابات النفسية والمشاكل الصحية عموماً.
3. في بعض الأحيان ونتيجة لهذه المضايقات قد تضطر المرأة إلى البحث عن عمل آخر أو تطلب النقل إلى أحد الأقسام الأخرى داخل المؤسسة.
4. تتعرض المرأة لفقدان الثقة بالنفس ، وأن التقليل من أدائها أو السخرية منها أو الإحباط الذي تتعرض له يشعرها بالدونية مما يؤثر على حياتها العملية والأسرية.
5. قد تفكر المرأة في وسائل للانتقام مما يعرضها لمشاكل أكبر.
6. كما أن أصحاب العمل والرؤساء يعانون من المشاكل التي تنتج من افتقار

القيم والمثل لدى العاملين وبالتالي تنعكس المضايقات سلباً على العاملين والرؤساء والعمل نفسه من حيث الإنتاج والمناخ الذي يسوده.

التعليم:

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطوراً استثنائياً من حيث الكمية والنوعية، فقد تم إنشاء (13) جامعة حكومية خلال السنوات الخمس الماضية، و(8) جامعات أهلية، وعشرات الكليات الجامعية الحكومية والأهلية، واستطاعت الجامعات السعودية تحقيق مستوياتٍ عاليةٍ في مجالات الجودة والتميز، والتنافس على المستوى العالمي - على الرغم من استيعابها لحوالي (90%) من خريجي الثانوية العامة، وهذه النسبة تُعّد من أعلى المعدلات العالمية التي توفرها الجامعات لقبول خريجي الثانوية العامة، حيث تتراوح ما بين (35%) إلى (50%) كحد أقصى، وقد تصدرت الجامعات السعودية المراكز الأولى في التصنيفات العالمية على المستويين العربي والإسلامي.

ففي عام (2009م) دخلت جامعة الملك سعود تصنيف "شنغهاي" ضمن أول (500)جامعة عالمية، والجامعة العربية الوحيدة في التصنيف بين الجامعات العربية، كما حصلت على المرتبة الأولى عربياً في تصنيف "التايمز كيو إس"، والمركز الأول عربياً وإسلامياً وشرق أوسطياً في تصنيف "ويبومتركس"، كما حصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على المرتبة الثانية (بعد جامعة الملك سعود) على مستوى العالم العربي في تصنيف "التايمز كيو إس".

أما في العام(2010م) دخلت جامعة الملك سعود تصنيف "شنغهاي" ضمن أول (400) جامعة عالمية كأول جامعة عربية وإسلامية، كما حصلت جامعة الملك سعود على المرتبة الأولى، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن على المرتبة الثانية، على مستوى العالم العربي في تصنيف "التايمز كيو إس"، كما حصلت جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالعزيز على المراكز الثلاث الأولى على التوالي على المستويين العربي والإسلامي حسب تصنيف "ويبومتركس (السلمي، 2010).

لقد بدأ التغيير في نمطية حياة المرأة السعودية منذ بداية التعليم الرسمي

للبنات في العام(1960)، إذ أنشئت منذ هذا التاريخ المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، مما شكل رافداً مهماً للتعليم العالي وفتح الباب أمام الفتاة السعودية للعمل في مجالات عدة، وقد حظي التعليم العالى للفتاة الــسعودية – ومــازال – بعنايــة ورعايةٍ واهتمامٍ كبيرٍ من قبل الدولة، فى مجالات عدة مــن بينهــا: القبــول فــى مؤسسات التعليم العالى، والمؤسسات التعليمية والتجهيزات، والتمويــل، وهيئــات التدريس، والدراسات العليا والابتعاث، وأصبحت هناك جامعــة خاصــة للبنــات بالمملكة هى جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، إضافة الى الفرص التعليمية المتاحة للفتاة فى عشرين جامعة حكومية في مختلف منــاطق المملكــة، علاوة على توفر فرص التعليم العالي الأهلي للفتاة فى عدة مناطق بالمملكة.

وفيما يتعلق بنشأة التعليم العالي للبنات، فقد صدر الأمر الملكي رقم (842) في (1968/4/30) بتشكيل لجنة من أعلى المستويات لدراســة مــشروع التعلــيم الجامعي للبنات من جميع جوانبه، وتحديد الخطــوط العلميــة لإقامتــه، ووضــع المشروع موضع التنفيذ، وقد ظهرت أولى ثماره بافتتاح كلية تربية للبنــات فــي الرياض عام (1970) تتبع الرئاسة العامة لتعليم البنات، توالى بعد ذلــك إنــشاء الكليات الجامعية، ومؤسسات التعليم العالي للفتاة، والتى بلغت نسبة المسجلات بها حوالى (70%) من مجموع المسجلين الكلي عام 2003/2002 (غنايم، 2005).

العوامل الاقتصادية المؤدية للعنوسة:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني، حيث يرى (الحسن، 2008) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية. كما يرى (الصالح، 2002) أن سوء توزيع الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان

غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار، وأن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي.

إن المتتبع للزيادة في معدلات الجرائم بشكل عام، يجد أن دوافعها على الغالب يدخل فيها العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، فجرائم السرقة ذات طابع اقتصادي، وبعض جرائم القتل أيضا، والجرائم الأخلاقية خصوصا عند النساء هي ذات طابع اقتصادي كالدعارة، والبغاء، وكلها من أجل الحصول على المال لإشباع الحاجات الأساسية، وتعد البِطالة مشكلة اجتماعية، سياسية، إقتصادية، تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع بكامله، وهي مشكلة ناتجة عن الاختلال بين معدل النمو للقوى العاملة ومعدل نمو فرص التوظيف، ويُمثل هدراً في إستخدام الطاقة البشرية التي تُشكل أهم عناصر الإنتاج، وباتت تُشكل مصدراً أساسياً للانحراف والجريمة، وتزداد الخطورة عندما يحدث الانحراف عند الفئة المتعلمة العاطلة عن العمل، وبالتالي تصبح المواجهة لهذه الفئة المنحرفة، من الأمور الصعبة على المجتمع(البداينه، 2003).

وأوضح (الغزوي والبنوي، 1996)، أن العلاقة المباشرة بين الجريمة والبِطالة هي التي تقود إلى الانحلال الخُلقي وارتكاب الرذائل، وجريمة التشرد، وجريمة السرقة، وقد قال الفيلسوف الفرنسي (جبرائيل تاردTard)، إن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول.

وأصبحت تكاليف الزواج من الأمور المبالغ بها والتي لا يستطيع كثير من الشباب تحملها فحتى لو استطاع تأمين قيمة المهر سيكون هناك تكاليف أخرى مثل: إقامة حفل الزواج إذا كان له رغبة أو اشترطت عليه أسرة الفتاة أن يقيم حفلا، كما سيكون عليه توفير السكن وتأثيثه وتقديم الهدايا للفتاة التي يريد الزواج بها، كل هذه الأمور أدت إلى تأخير سن الزواج(الناقولا ، 2003).

وتعد تكاليف الزواج باهظة جدا وأولها تأمين المسكن الذي يعيش فية الزوجان، وقد يستغرق الفرد ريثما يستطيع تأمين هذه التكاليف في ظل هذة الأوضاع عشرات السنين، وتكاليف الزواج مشكلة تواجة العديد من البلدان، وذلك يعود للتغير الذي طرأ على مستلزمات الزواج التي أصبحت أساسيات بعد أن

كانت كماليات يمكن للزوجين الاستغناء عنها (الرشيد، 2000).

إن عدم المقدرة على تامين مسكن الزوجية يعد من اعقد المشكلات التي تؤخر سن الزواج، فالشاب لا يستطيع أن يتقدم لطلب الفتاة إن لم يكن له بيت مستقل عن الاهل، فغالبية الفتيات لا يتزوجن من شاب لا يؤمن سكناً مستقلاً عن أهله، في ظل مجتمع متطور اصبح فيه الشاب المتزوج بعيدا عن مسكن العائلة الكبير إذ كان في السابق يتزوج ويعيش معها (الجوير، 1995).

ويعد المهر في المجتمع العربي وسيلة لحماية حقوق الزوجة، ويشكل قوة رادعة ضد الطلاق و أظهرت الدراسات تفاوت قيمة المهر من بلد عربي إلى آخر، والغاية من المهر هو تكريم للمرأة وإعلاء مكانتها، وهو رغبة أكيدة من الزوج بالزواج من إمراة معينة، والأصل فيه أن لا تكون قيمته باهظة. (العموش، 1995) و أن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار أدت إلى أن الشباب أصبحوا غير قادرين على الزواج في سن مبكرة فينتظرون إلى أن يستطيعوا تكوين أنفسهم ويصبحون قادرين على تحمل أعباء الزواج وهذا أدى إلى تأخير سن الزواج(Baber, 1980).

ويركز (العرب، 2003) على الرغبة في الزواج من شريك غني ماديا: عندما يصل الشاب من الجنسين إلى سن الزواج غالبا ما تتشكل صورة معينة لشريك الحياة الذي سيتم الزواج منه، فتتشكل صفات يرسمها في ذهنه من حيث المستوى المادي والاجتماعي والصفات الشخصية ، وفي الوقت الحاضر يرغب الشاب بالزواج من فتاة غنية وكذلك الفتيات، لدرجة أن بعض الفتيات يتزوجن من رجل كبير السن من أجل المال، لقد انتشر في الوقت الحالي بين الشباب مرض اجتماعي خطير وذلك أنهم عند اختيارهم الزوجة يغضون الطرف عن كل الخصائص التي يجب أن تتوفر بها، وينجرون وراء المادة دون سواها فتنقلب الآية وسرعان ما يدب الخلاف بين الزوجين فينقلب الوفاق إلى شقاق

لاشك أن لمشكلة العنوسة في أي مجتمع إبعاد اقتصادية يمكن ذكر بعضا منها على النحو التالي:

1- **تناقص عدد السكان**: يؤدي ارتفاع حجم العنوسة إلى تقليل معدلات

الإنجاب وبالتالي تناقص في عدد السكان على المدى البعيد. ولمـــا كانـــت الأسرة هي وحدة البناء في المجتمعات السليمة، فان انخفاض أعداد الأســـر نتيجة انخفاض أعداد المتزوجون سيؤدي إلى اضمحلال المجتمع وتناقصه وربما الاندثار، ولعل البعد الاقتصادي في هذا الجانب متشعب(الغطريفـــي، 2006)، فتناقص السكان يؤدي إلى تناقص حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الإضـــرار بمـــصالح المنتجـــين نتيجـــة لـــذلك واضطرارهم للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم، ويؤدي كـــذلك إلى انخفاض أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذي يعنـــي ازديـــاد الطلب على عنصر العمل الذي يصاحبه ارتفاع حاد في الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (خليفة، 2000)، وبالتالي المساهمة فـــي رفـــع الأسعار، كما أن تناقص أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل له أبعاد أخرى وبالذات على أنظمة التأمينات الاجتماعية ، حيث تصبح معدلات الإنفـــاق على المنتفعين من أنظمة التأمينات الاجتماعية مرتفعة بالقياس إلى العوائـــد التأمينية بسبب انخفاض المساهمات الناجمة على تقلص عـــدد المـــشتركين الجدد.

2- **زيادة التكاليف**: ينجم عادة عن العنوسة أمراض وانحرافات سلوكية تصيب أفراد المجتمع منها، ازدياد الفساد، والأمراض النفسية، وانتشار الأمراض الجنسية، وما مرض فقد المناعة المكتسبة (الإيدز) إلا واحد من أخطرهـــا (السناد، 2007)، ويعني ذلك ارتفاع تكاليف المعالجة لمثل هذه الأمراض، مما يحمل مؤسسات الدولة نفقات إضـــافية لـــدعم المؤســـسات الـــصحية والاجتماعية والقضائية والتي تنشغل بافرازات هذه الظاهرة.

3- **انخفاض الإنتاج**: نظرا للمعاناة النفسية التي يمر بهـــا غيـــر المتـــزوجين، ونظرا لانشغالهم بهذا الأمر، فان ذلك يقلل من قدرة هـــؤلاء عـــل القيـــام بالعمل والإنتاج المتميز والسليم، وهو ما يمكن أن يقع ضمن مفهوم الهـــدر في الموارد البشرية (الضبعي، 2000).

4- الإنجاب في أعمار متأخرة وأبعاده الاقتصادية:

قد يصاحب العنوسة وتأخر السن عند الزواج بأن يكون هناك زواج من أعمار كبيرة تزيد عن العمر 30 سنة، وللزواج في مثل هذه الأعمار اثر في الإنجاب حيث تزداد احتمالية أن يكون هناك مواليد ذوي إعاقات معينة، كما أن نسبة الحمل تكون قد أخذت بالتناقص مما يعني البحث عن وسائل مختلفة للحمل مثل استعمال الهرمونات آو أطفال الأنابيب، وهذا الأمر له أبعاد اقتصادية في ارتفاع الكلفة (الخولي، 2004).

العوامل الاجتماعية المؤدية للعنوسة:

العوامل الاجتماعية هي: تلك الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده، وتتعلق بعلاقته مع غيره من الناس، في جميع أطوار حياته وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، مثل الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، ومجتمع العمل، والجيران، وغيرها (ربيع وآخرون، 2010).

لقد تناول كثير من العلماء الأسرة، منهم ميردوك (Merdok) وبرجس (Burguss) وعرفوها على أنها: مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية قائمة على علاقة جنسية بين اثنين مختلفين في الجنس، ينتج عنها إنجاب الأطفال أو عدمه، ويتفاعلون معاً وفقا لأدوار اجتماعية محددة (ناصر، 2004).

والأسرة هي نواة المجتمع، وأول الجماعات الأولية فيه، ولها الدور الأبرز في وحدة وتماسك المجتمع، من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها، والتفاهم والوئام بين الزوجين والأبناء، وتحديد الأدوار والالتزام بها، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى تماسك الأسرة وإستمراريتها، وإذا حصل وهن أو ضعف في تماسك هذه الأسرة فإنه يؤثر سلبا على المجتمع بشكل عام، لأنها هي نواته الأولى، ودورها هو مكمل لادوار المجتمع الأخرى(منصور، 2001).

إن ظاهرة، العنوسة هي نتيجة طبيعية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ثم تأتي الأبعاد الأخرى ومنها البعد التربوي والنفسي والأخلاقي، ومع إن ظاهرة العنوسة هي نتيجة كما ذكرنا إلا إنها أصبحت مشكلة حقيقية

للأفراد والأسر والمجتمعات، وذلك لأنها نتيجة إفراز سلبي للغاية ويترتب عليها هي الأخرى مشاكل ونتائج سلبية للغاية، أي أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تسبب وتفرز نتائج وظواهر ونتائج سلبية، ثم إن تلك النتائج السلبية تكون أسبابا لمشاكل جديدة في سلسلة لا متناهية من الأسباب والنتائج (المطيري، 2009).

ويرى (الرشيد، 2000) أن سبب العنوسة هو ضعف شبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية وهذا العامل يبدو فاعلا في المدن الكبيرة حيث تسود حالة من العزلة والانكماش وتقل أو تضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية. في حين ترى (ساعاتي، 1998) أنّ إتاحة العلاقات العاطفية والجنسية خارج إطار الزواج يجعل نسبة غير قليلة من الشباب يستسهل الحصول على الإشباع العاطفي وربما الجنسي دون مسئوليات أو أعباء. وهذا هو العامل الأهم في المجتمعات الغربية، ولكنه بدأ يزحف على مجتمعاتنا العربية نظرا للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي سهلت وتساهلت مع العلاقات بين الجنسين بدون ضوابط كافية.

ويعد التعليم المتغير الرئيسي ذو التأثير المباشر في تأخر سن الزواج، وبالذات لدى الأفراد الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة بسبب متابعتهم الدراسة، كما أن التعليم له تأثير غير مباشر حيث يضيف أفكارا جديدة وخيارات أكثر كالانصراف إلى العمل، وقد ظهر اثر ذلك من خلال مقارنة عدة أجيال في مسح الصحة والتغذية والقوة البشرية والفقر، وتبين أن هناك اختلاف في مستويات الزواج حسب المستوى التعليمي (حسن، 2000). فالسياسات التعليمية والتربوية والتنموية دفعت المرأة إلى الدخول في الجامعات، ومن هذا المنطلق دخلت سوق العمل، حيث إنها قادرة على إعالة نفسها بعيدا عن الخضوع إلى سلطة الرجل، حيث أصبحت تتمتع بحرية التفكير حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن العاملات هم أكثر الفتيات تأخرا لسن الزواج (جمعية العفاف الخيري ، 2004).

والعادات والتقاليد هي جزء من ثقافة المجتمع السائدة، وهي قد تصل إلى حد القوانين الملزمة لأفراده، ولقد كانت مستمرة بقوتها الضابطة للمجتمع، حتى مراحل متأخرة من القرن الماضي، وتلعب دوراً مهماً في العنوسة، فعندما يسود

المجتمع الالتزام بالمعايير والقيم والعادات التي تحكم الجميع، لذا فإننا نجد أحيانا أن بعض العادات والتقاليد تقف عائقا أمام طموحات الأفراد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين القديم والحديث، فقيم الأب تختلف عن قيم الابن، ومتطلبات الابن تختلف عن متطلبات الأب، ومع دخول الحداثة والتكنولوجيا للمجتمع، أصبحت تحد من سيطرة العادات والتقاليد على الأبناء، وأصبح الالتزام بها عائقا أمام طموحاتهم ومؤشرا سلبيا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحتى النفسية لبعضهم(ضيف، 2000).

كما يُعد العرف الاجتماعي سبب من أسباب العنوسة عند الفتيات، فالشاب عندما يقرر الارتباط بفتاة ما قد يتحدث إليها والى أسرتها ويطلب يدها حسب العادات والتقاليد ، أما إذا أعجبت الفتاة بشاب ما، فإنها لا تستطيع التقدم إليه وطلب يده لأن ذلك يعد مخالفة للعادات والتقاليد، التي تجعل من الشاب صاحب القرار بالمبادرة للزواج (الناقولا، 2003).

ويعاني الأبناء من تدخلات الآباء في كثير من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأبناء لا سيما الزواج والخطوبة، فبعض الأهل يحاولون فرض أرائهم على أبنائهم الذين وصلوا مرحلة الزواج وتحديدا على الفتيات، فالتدخل يعود في كثير من الأحيان إلى أسباب مادية كالبحث عن شريك أفضل ماديا(صادر، 1996) .

إن النظرة المسبقة للزواج والترسبات الفكرية التي تتمحور حوله تنعكس على الجنسين ، فحالات العنف والمشاكل الأسرية التي يراها الجيل أمام ناظريه، ويسمع عنها يوميا من ارتفاع الأصوات والخلافات بين الزوجين كالضرب والشتم والتعنيف بأشكال متعددة، تجري داخل محيط الأقارب ، تكون لديهم نظرة مسبقة للزواج اتجاه الإقدام على الزواج فيروه شرا وليس خيرا(خوالدي، 2004). فالتفكك الاجتماعي هو حالة معاكسة للترابط الاجتماعي القائم على الروابط القوية، والتفاعل بين أفراد المجتمع، فإذا كانت الجماعة غير متماسكة في علاقاتها الداخلية، ولم يشعر الفرد بأن له قيمة عاليه فيها، ولم يجد جماعة جديدة يرتبط بها، عندئذ يصاب بقلق شديد، فيفكر بشكل مضطرب ويعتري شعوره الارتباك، وإذا عاش الفرد منعزلا عن الجماعة الاجتماعية، تصبح حياته بائسة فيصل الفرد

في نهاية المطاف، إلى أن يصبح سلوكه عبثيا(العمر، 2005).

الإتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة العنوسة

لقد أشار(الجوير، 1995) إلى أن هناك أربعة إتجاهات رئيسية لتفسير ظاهرة العنوسة لدى الشباب هي:

1. الإتجاه الثقافي

وحسب هذا الإتجاه هناك في كل مجتمع إتجاهان متضادان تقليدي وأخر حديث، ولهذا يظهر الصراع الثقافي بين هذين الإتجاهين، فالإتجاه التقليدي يقاوم التغير والتحول المستمر والتمسك بالتقاليد القديمة، بينما الإتجاه الحديث يدعو إلى التغير والتحول المستمر إستجابة لظروف الحياة المستجدة.

إن الفرد في المجتمع الحديث قد تأثر بثقافات أخرى عن طريق التعليم ووسائل الإتصال والإعلام من صحافة وإذاعة وتلفاز وفيديو، والسفر الى الخارج من أجل العمل أو السياحة أو الدراسة، والإختلاط بالعمالة الوافدة التي تحمل ثقافات مختلفة، بالإضافة إلى تأثير الطفرة المادية التي سادت فترة من الزمن. ومن هنا نرى أن أصحاب هذا الإتجاه قد تكونت لديهم أفكار عديدة يقصدون منها تغيير وتحويل بعض الأوضاع السائدة في المجتمع تمشيا مع الأوضاع الجديدة ومتطلبات الحياة الجديدة، مما جعل الأفراد يميلون إلى إختيار شريكة الحياة التي تتوافر فيها المتطلبات الأساسية كالتشابه في الخصائص الإجتماعية والثقافية والتعليمية والإقتصادية وسمات الجمال والسن لقيام الأسرة التي تتمشى مع متطلبات العصر الحديث.

أما الفرد في المجتمع القديم فإنه يتصف بالبساطة والعلاقات المباشرة مع عائلته وأقاربه، ولا يحب إقامة علاقات واسعة للإكتفاء الذاتي الذي تحققه له عائلته وعشيرته حيث تشبع أغلب حاجاته المادية الإجتماعية بشكل عام، ولا يجد في عصبته إختلافا أو يحس بينهم بفارق في المظهر أو المهنة أو العادات التي يقومون بأدائها، أو النظرة إلى الحياة وما يقوم عليها من قيم، فهو في حالة من التوازن النفسي، فحاجاته مشبعة وميوله تجد القوالب التي تنصب بها، وكل ما يريده في حياته أن يكون فردا صالحا بين عصبته، وأن يشعر بالأمن والطمأنينة (الضبعي، 2000).

2. الإتجاة الإقتصادي

إن التنمية الإقتصادية التي قامت بها المجتمعات والمجتمع السعودي على وجه الخصوص والرواج الإقتصادي الملموس كان له تأثير في إرتفاع مستوى الدخل للفرد والمعيشة بشكل عام، مما أدى إلى تحول بعض السلع الكمالية إلى سلع أساسية مثل إرتفاع تكاليف الزواج والتي أصبحت ضرورة أساسية لتكوين الحياة الأسرية، ومن ذلك غلاء المهور والإحتفالات التي غالبا ما تتصف بالمباهاة الزائدة مثل إقامتها في الفنادق الكبيرة والقصور، والمبالغة في تأثيث المنزل والملابس وغيرها من الكماليات، ومع هذا فإن هناك شباب لديهم الرغبة في الزواج، ولكن لا يملكون القدرة المالية على تكاليف الزواج، فيضطرون إلى إنتهاج بعض الطرق المختلفة لتوفير المال الكافي، مثلا عن طريق الإقتراض، وهذا يحملهم فوق طاقتهم وقدرتهم على السداد وينعكس ذلك على حياتهم المستقبلية (ضيف، 2000).

3. الإتجاه العائلي

المجتمع يتكون من لبنات أساسية هي الأسر ولا يمكن أن يتصور أي مجتمع بشري قديم أو معاصر أو في المستقبل لا يقوم على الأسرة، فهي تؤثر على النظم الإجتماعية الأخرى بكفاءتها في أداء وظائفها وحسن إنجازها لرسالتها، من أجل المحافظة والإبقاء على البناء الإجتماعي، وكلما كانت الأسر متماسكة ومؤدية لدورها الوظيفي ومهتمة بالتكافل الإجتماعي، كان المجتمع أكثر تماسكا، وكلما كانت هذه اللبنات ضعيفة متفككة كان البنيان ضعيفا مفككا غير متماسك.

وقد إنتشر في العائلة الممتدة نوع من العادات والتقاليد التي تحكم الإقدام على الزواج، حيث أن الإختيار للزواج عن طريق العائلة وخصوصا من الأقارب بحكم إنتشار السلطة الأبوية والقرابية، وكانت النظرة إلى الزوجة على أنها مساهمة في بناء الأسرة إقتصاديا إما بالعمل أو بالأبناء بعد بلوغهم سنوات من أعمارهم، حيث يسهمون في إقتصاد العائلة. أما الأسرة النووية فقد تغير نظرة الشباب إلى الزواج، فأصبح الشباب يختارون زوجاتهم بعيدا عن سلطة الأهل والأقارب، نتيجة التعليم وإرتفاع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من العوامل التي أدت إلى تفتح أفكار الشباب ورغبتهم في إشتراط صفات معينة في الزوجة، ولهذا فقد تحمل

الشباب الكثير من أعباء الحياة الجديدة في توفير تكاليف الزواج للحياة الأسرية الجديدة والمستقلة عن الأسرة (مسعود، 2007).

4. الإتجاه الإسلامي

ينظر الإسلام للزواج على أنه ليس وسيلة للجمع بين الذكر والأنثى ولا سبيلا لإشباع الرغبات والأهواء، بل ينظر إليه على أنه تحقيق للمودة والسكينة والإطمئنان الروحي، قال تعالى:(ومن أياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) الروم:21 .

وقد إهتم الإسلام بالزواج والحث عليه والترغيب فيه فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((من كان موسرا لأن ينكح ثم لم ينكح فليس مني)).من هنا تبرز أهمية الزواج المبكر وقيمته في بناء الشباب إقتداء بأوامر وتوجيهات الرسول-صلى الله عليه وسلم-حيث أن الشباب عماد الأمة تعتمد عليه في الدعوة والإصلاح الإجتماعي لما يملكه الشباب من طاقات وصبر على الأذى، وقد ركز الإسلام على رابطة الزواج وعظمها وأعلى شأنها وأهميتها ، حيث إعتبرها معادلة لشطر الدين ونصف الإيمان، وقد وضع الإسلام لإختيار الزوجة قواعد وأسسا وطالب المسلمين بإتباعها لتحقيق السعادة الزوجية، فوضع الدين الأساس الأول لإختيار كل من الزوجين للأخر فقال الرسول صلى الله عليه وسلم:((تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فإظفر بذات الدين تربت يداك)).

وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى أهم النظريات المرتبطة بالتأخر في الزواج، رغم أنه لا يوجد نظريات تتطرق بشكل مباشر إلى هذا الموضوع، ولكن يمكن الإستفادة من نظريات الزواج والإختيار للزواج والقريبة من الدراسة الحالية ومن أهمها:

1. نظرية التجانس

تقوم فكرة هذه النظرية على أن الأشخاص المتماثلين في العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والنفسية كالدين واللون والسن والجنس والمستوى التعليمي والإقتصادي والميول والإتجاهات، يستند عليها الإختيار للزواج وتشكيل الأسرة، حيث أن الشبيه يتزوج بشبيهته وإن التجانس هو الذي يفسر أحيانا إختيار الناس

بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، فهناك من الرجال لا يقبلون الزواج ممن يكبرنهم في العمر أو يماثلنهم في العمر إلا نادرا، أما بالنسبة للمرأة فإنها تتزوج ممن يكبرها في العمر أو ممن يماثلها سنا، وهذا يقلل من فرصها في الزواج، وبالنسبة للتعليم فأن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي، والعكس صحيح؛حيث أن الرجال يميلون إلى الزواج من نساء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي، أما بالنسبة للتجانس أو التقارب في المستوى والمكانة الإجتماعية وهذه تتضمن العلاقات العائلية والأصدقاء والمستوى الثقافي والناحية الدينية والمستوى الإقتصادي، إذ أنها ذات أهمية في إختيار شريك الحياة، فكلما زاد المستوى الإجتماعي والمكانة إزدادت القدرة على التكيف في الزواج ومن ثم نجاح الحياة الزوجية (المطيري، 2009).

2. نظرية القيمة

فكرة هذه النظرية أن قيم الشخص تنتظم في نسق متدرج حسب الأهمية التي وضعها الشخص لكل قيمة فالشخص يخشى عند الإختيار للزواج من الفشل، فهو يهتم بتحقيق هذه القيم أو بعضها فيمن يختار حتى يضمن نجاح حياته الزوجية، إضافة إلى أن النجاح في الزواج مرتبط بمدى مقدرة الفرد على تقدير المسائل المتعلقة بالقيم الرفيعة والدين، فكلما كان الشخص شديد الحرص على أداء واجبه ومؤمنا بالقيم الرفيعة وكان الطرف الأخر كذلك فإنه سوف ينعكس إيجابا على الحياة الزوجية. ومع أن هناك متسع من الحرية للأبناء في إختيار الشريك في الحياة الزوجية إلا أنه لا يزال هناك سلطة أبوية وتأثيرها على الأبناء سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا يستطيع الأبناء الذهاب بعيدا في أفكارهم مقارنة بالأفكار القيمية التي غرست فيهم منذ الطفولة (الناقولا، 2003).

وقد أستخدم مفهوم القيم لفهم الإختيار للزواج حديثا على يد الباحثان (كومز) و(شلنبرج)، ويربط (كومز) بين نظرية القيمة ونظرية التجانس فيقول أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الإجتماعية كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئتهم أو خلفياتهم الإجتماعية يتشابهون أيضا في حكمهم على ما له قيمة بالنسبة لهم (الشعباني، 1997).

3. نظرية التجاور المكاني

تبين هذه النظرية أن اختيار الاشخاص للزواج يتم في نطاق جغرافي محدد، وضمن البيئة السكنية المحيطة بهم والمجاورة ممن كانوا متصلين معهم في علاقات أسرية وقرابية، أو في نطاق العمل أو مجال المهنة والدراسة، ومما لا شك فيه أن للتجاور المكاني أهمية، لكن يغلب على هذا العامل المستوى التعليمي والعمر للفتاة، فالشاب السعودي يبحث عمن يجاوره لكن بشرط أن تتطابق المواصفات التي يرغب بها في الزوجة، بحيث تكون أقل منه مستوى تعليمي وأصغر منه عمرا، فإذا وجدت هذه المواصفات فإنه لن يتردد في الزواج، والعكس إذا لم يجد هذه المواصفات (السناد، 2007).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج وعلاقتها بالجريمة، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهمها:

أ. الدراسات العربية:

أجرى(أبوحوسة، 1994) دراسة بعنوان "تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية"، وهدفت الدراسة إلى إكتشاف الأوضاع والظروف التي تتدخل في تأخير سن الزواج في الأردن، وقد تكونت العينة من (2359) متزوجين وغير متزوجين، وتوصلت الدراسة إلى عدداً من النتائج تتمثل في أن ضعف الإمكانيات المادية للمتقدم تعد سببا في تأخير سن الزواج للفتاة، ويلعب حجم الأسرة دورا في عملية تأخير سن الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتم إلى أسرة كبيرة فإنه يؤخر سن الزواج، لأن الأسر الأردنية لها الميل القوي تجاه

تعليم أبنائها ومواصلة تعليمهم العالي، وهذا يتطلب نفقات مالية كبيرة نسبيا نظرا لكثرة عدد أفرادها، مما يضطر الشاب أو الفتاة إلى تأخير الزواج. إضافة إلى أن الشباب يفضلون الزواج من الفتاة العاملة وصاحبة دخل مادي، كما بينت الدراسة أن الزوج المناسب للفتاة هو الذي يستطيع تحمل أعباء الزواج والإنفاق على بيت الزوجية، كما أن الدراسة كشفت أن هناك ميلا لدى الفتيات للإقتران بشخص سبق له الزواج وأنجب أولاد من زواجه الأول خاصة إذا كان الزوج غني وثري. وأوضحت الدراسة أن الشباب يفضلون الزواج من فتاة متعلمة تعليما مرتفعا نسبيا نظرا لوجود علاقة بين إرتفاع مستوى التعليم وإرتفاع معدل الدخل.

وقام(الجوير، 1995) بإجراء دراسة بعنوان "تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة"، وهدفت إلى التعرف على الأبعاد والمتغيرات (العوامل) المؤدية إلى تأخر الشباب عن الزواج المبكر، وقد تكونت العينة من (230) طالبا وقد إختار الباحث عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تمثل (75) طالبا، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غلاء المهور وإرتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا رئيسيا أمام الشباب لعدم إقبالهم على الزواج في سن مبكرة، أيضا المسؤوليات المترتبة على الزواج تعد عائقا لإتمام الزواج لدى أغلبية أفراد العينة.كما إتضح أن نسبة 54,7% من أفراد العينة يرون أن مواصلة التعليم تعد إلى حد ما عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكرة.

وكشفت دراسة (الختاتنة، 1997) بعنوان " تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن"، أخذت عينة من الشباب في مدينة الحصن حيث نوه إلى قلة وندرة الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع، وقد هدفت الدراسة تحديد مجموعة من المتغيرات المتمثلة في تدني الدخل الشهري، وارتفاع تكاليف المعيشة، ومشكلة السكن، وارتفاع الإيجار، وارتفاع متطلبات ومستلزمات الزواج الباهظة . أما مجتمع دراسته فكان من الشباب الذكور ممن تجاوز أعمارهن عن السابعة والعشرون. لقد تكونت دراسته من عينة بلغت (324) شخص من الذكور غير المتزوجين. خلصت

الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تدني الدخل الشهري، عـدم تـوفر المـسكن، ارتفاع أسعار الأثاث والذهب، متابعة التعليم، واعتبر أن ظاهرة تأخر سن الزواج عزوبة إجبارية وقسرية وليست بمحض الاختيار .

وفي دراسة(الشعباني، 1997) بعنوان "العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري"، هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتيات في مدينة جدة، وقد تكونت العينة من (400) فتاة غير متزوجة يعملن في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، وكان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن إقبال الفتيات على التعليم وإلتحاقهن بمجالات العمل المتوفرة أدى إلى إرتفاع سن زواجهن وكلما إرتفع المستوى الإجتماعي للحي الذي تقيم فيه الفتاة تأخر سن زواجها لما تتسم به هذه الأحياء من التباعد المكاني بين الوحدات السكنية أو لوجود العمائر المنعزلة، كما أن غالبية أسر الفتيات المتأخر زواجهن تعود إلى أصول ريفية إنتقلت من موطنها الأصلي إلى مدينة جدة كما أوضحت الدراسة أن إصرار أولياء الأمور على تزويج الفتاة من الأقرباء ربما يكون سببا في تأخير زواجها، كما أن مطالبة الأباء بمهور لبناتهم يؤخر سن الزواج، كما أن ضعف العلاقات الإجتماعية بين الأسر له دور في تأخر سن زواج الفتيات.

دراسة (الضبعي، 2000) بعنوان " تفشي العنوسة أسبابها، آثارها؛ طرائق علاجها على ضوء الكتاب والسنة" بحث وصفي تقريري يتحدث عن تفشي العنوسة في البلاد الإسلامية وعن ارتفاعها في كل دولة وربطها بمجموعة من المتغيرات منها مرتبط بالعادات والتقاليد وآخر يعود إلى أزمة المسكن وغلاء الأجور وارتفاع الأسعار، وبعضها يعود إلى جشع بعض آباء في رفع المهر والتباهي والمفخرة بالمتطلبات والمستلزمات، يضاف إلى التباهي بالأنساب، وإلى الزواج بالأجنبيات لأنهن أكثر فتنة وجمالا وأرخص مهرًا من بنات الوطن، وبعضها مرتبط بالفتاة نفسها التذرع بإكمال الدراسة، فضلا عن ذلك يجب أن تتوافر الشهادة والشكل والنسب والمستوى الاقتصادي والمنصب في الشاب حتى تقبل بالزواج منه.

دراسة (العتيبي، 2000) بعنوان " العنوسة، المشكلة والعلاج". بحث نظري

يتحدث فيه بشكل وصفي عن ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب المسلم ويتحدث عن الأسباب التي تتعلق بالمشكلة ويحددها؛ بأسباب تتعلق بأهل الفتاة وتتمحور حول إجبار الفتاة على شخص معين، أو الطمع في راتبها، أو تعطيل الفتاة لأجل الخدمة في المنزل، أو المغالاة في المهر. ويعرض أسبابًا تتعلق بالفتاة نفسها، وتتمحور في اشتراط إكمال الدراسة، وعائق اشتراط الوظيفة، رفض الزواج من متزوجٍ، ووجود عيب فيها، وكذلك يقرر أسبابًا تتعلق بالشاب تتمحور حول الإعراض عن الزواج بحجة الحرية والمرونة، والزواج من الخارج، وعدم القدرة على تكاليف الزواج، ورفض الزواج من الثيب، ورفض الزواج من أرملة، وعدم الزواج من بعض الموظفات كالطبيبات، ثم يتحدث عن الأخطار الناتجة عن العنوسة وخاصة الصحية (انتشار الزنا، مرض الإيدز، اللواط) ويضاف إلى ذلك الأخطار الأخرى (الخلقي والنفسي والاجتماعي) التي تبرز في سلوك هؤلاء وفعلهم، ثم يطرح الباحث العلاج بتوعية الجماهير عن طريق وسائل الإعلام بتحديد المهور، وبتعدد الزوجات، ومنع الزواج من الخارج.

كما قام (منصور، 2001)، بإجراء دراسة بعنوان "أسباب تأخر الزواج وعلاجها في الفقه الإسلامي المقارن"، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تأخر الزواج ووضع التدابير الشرعية المناسبة التي تحقق القليل من أسباب تأخر الزواج؛ على نحو يشارك فيه الفرد والجماعة والمؤسسات الحكومية والخيرية في تحصين المجتمع الإسلامي برباط شرعي متين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لتأخير سن الزواج أثار سلبية على المجتمع الإسلامي، ومنها أثار دينية مثل ضعف الوازع الديني وإقتصادية وأخلاقية وخلقية ونفسية. وقد وضع الإسلام جملة من التدابير الشرعية لمنع إنتشار ظاهرة تأخير الزواج بين الرجال والنساء في المجتمع الإسلامي ومن أهمها:الحث على الزواج ووجوبه خوفا من الوقوع في الزنا، التحذير من المغالاة في المهور، وللدولة دور بارز في الإسهام في تقليل المهور كسياسة عامة، كما تسهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية إسهاما كبيرا في الحث على الزواج وإيجاد التدابير الشرعية للتقليل من تأخير الزواج، ومنها الزواج الجماعي، وإنشاء بنك للتزويج، وغيرها.تعدد الزوجات في الإسلام له أثر

بالغ في محاربة ظاهرة تأخير الزواج في المجتمع الإسلامي.

وأجرى(الشهراني، 2002)، دراسة بعنوان "العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي"، وإستخدمت الدراسة منهج المسح الإجتماعي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (75) طالب وطالبة من طلبة كلية التربية في جامعة الملك سعود، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 79% من العينة ترى أن غلاء المهور يؤثر في تأخير سن الزواج، وأن 62% من العينة ترى أن عدم التمسك بالدين له أثر في تأخير سن الزواج، وأن 83% من العينة تؤيد الزواج المبكر وأن (73%) من العينة ترى أن مواصلة التعليم تؤثر في تأخر سن الزواج.

وأجرى(صبيح، 2003) دراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج"، وقد هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج، وتكونت العينة من (30) فردا، وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة إرتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا أمام تأخر سن الزواج وأن تحمل أعباء المعيشة أيضا يلعب دورا في تاخر سن الزواج، أيضا مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الشباب، بالإضافة إلى مرحلة التعليم الطويلة لدى الشباب تؤثر في تأخر سن الزواج.

وقام(الناقولا، 2003) بدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته"، وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، وقد تكونت العينة من (328) فردا في أحد أحياء دمشق وهو حي الدويلعة، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من بين المشكلات الإقتصادية التي تواجه الشباب، إضافة إلى إرتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته وقلة الدخل الشهري للفرد. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين الخوف من الإقدام على الزواج عند الجنسين وبين تأخر زواجهم، ووجود ترابط بين تدخل الأهل في زواج أبنائهم وبين تأخر زواجهم، وبينت النتائج أن قلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم ولا سيما الذكور، كما أن الدراسة أوضحت أن الأفراد المتعلمين

تعليما ثانوياً ولغاية الدكتوراه، هم أكثر عرضة للتأخير عن الزواج من غير المتعلمين.

وفي دراسة أجراها(خوالدي، 2004)بعنون "ظاهرة العنوسة أسبابها وطرق الوقاية والعلاج"، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى العنوسة، وإنعكاسات هذه الظاهرة على سلوكيات الفتاة، وتكونت العينة من (320) فتاة وإمرأة عربية مسلمة من قرى ومدن الجليل والمثلث والنقب، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة (84%) من عينة الدراسة يعتقدن أنه كلما فسدت وإنحطت الأخلاق بين أفراد المجتمع إزدادت هذه الظاهرة، وإن نسبة (61%) يعتقدن أن الوضع الإقتصادي يؤثر على تأخر سن الزواج، و(79%) يعتقدن أن سمعة الفتاة السيئة تكون السبب في عنوستها، ولا ننسى مبالغة الشاب باختيار مواصفات العروس المناسبة له، وهذا له علاقة بالثقافة والجمال وغير ذلك، إضافة إلى أن (44%) يعتقدن أن السبب في تأخير الزواج هو الخوف من الفشل في الزواج، (49%) يعتقدن أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد الظاهرة.

كما أجرى(بدرانة، 2005) دراسة بعنوان "واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني وأبعادها الإقتصادية"، وهدفت إلى إلقاء الضوء على البعد الإقتصادي لمشكلة العنوسة في المجتمع الأردني، وتكونت العينة من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأعمار التي تزيد عن 30 سنة مستخدمة بذلك أحدث الإحصاءات لسنة 2004، وتعرضت الدراسة كذلك إلى الأسباب الإقتصادية الكامنة وراء هذه المشكلة مثل البطالة، وإرتفاع تكاليف المعيشة، وتحدثت الدراسة عن الأبعاد الإقتصادية لهذه المشكلة في المجتمع الأردني سواء من حيث زيادة الكلفة الإقتصادية أو إنخفاض الإنتاج وغير ذلك من أثار.وأوصت الدراسة بالعديد من الالإجراءات للحد من هذه المشكلة ومن هذه المقترحات تجاوز العديد من المظاهر الإجتماعية الزائفة المصاحبة لعادات ومراسم الخطبة والزواج.

أما الدراسة التي أجراها(مسعود، 2007) فجاءت بعنوان "العنوسة أسبابها وتأثيرها على شخصية المرأة"، هدفت إلى التعرف على ظاهرة العنوسة أسبابها

ومدى إنتشارها بالمجتمع، والتعرف على بعض المشكلات الإجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة العانس، وتكونت العينة من (50) من الإناث غير المتزوجات واللواتي تجاوزن عمر الخامسة والثلاثين سنة، وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن إرتفاع متطلبات الحياة المادية التي لا تتناسب مع دخل الفرد، وإرتفاع تكاليف الزواج وعدم وجود السكن من الأسباب الرئيسية للعنوسة، أيضا تمسك الفتاة بعملها أو فشلها في علاقة عاطفية سابقة وعدم وجود شريك مناسب وغرورها بنفسها يعرضها للعنوسة، كما كشفت الدراسة أن الأسرة بالرغم من أنها تسمح للفتيات بالإختيار الشخصي للشريك لكنها هي التي تفرض المهر وتؤمن له قيمة إجتماعية، كما أن وجود أحد من الأهل أو الأخوة أو الأقارب أو الأصدقاء مطلقين يسبب الخوف لدى الفتاة من الطلاق بالمستقبل، وبينت الدراسة أنه ليس هناك تأثير للعنوسة على شخصية أفراد العينة لعدم شعورهم بالقلق أو الخوف من المستقبل أو الغيرة من القرينات المتزوجات أو عدم الرغبة بإقامة علاقات إجتماعية أو الشعور بالأرق.

وأجرى (السناد، 2007) دراسة بعنوان" تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق" وهدفت إلى الكشف عن أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة كليتي التربية والهندسة المدنية في جامعة دمشق بلغ عددها 400 طالبًا وطالبة، كما يهدف إلى معرفة الفروق بين أفراد العينة تبعًا لمتغيرات البحث :الجنس، السنة الدراسية، الكلية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: إن أفراد العينة يعطون الأهمية الكبرى لمشكلة السكن وغلاء الإيجار، يلي ذلك إيمانهم بأن الزواج قسمة ونصيب، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وفقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة، وعدم رغبة الزوجة بالسكن مع أهل الزوج، وحالة الأسرة الاجتماعية، وغلاء المهور، ومواصلة التحصيل العلمي، وعدم رغبة الزوجة بالسكن مع أهل الزوج، ومستوى الدخل المنخفض للرجل، وتقدير الفرد للأسرة التي ينوي تكوينها.

وفي دراسة أجرتها (المطيري، 2009) بعنوان "العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي"، وهدفت الدراسة

إلى التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب السعودي في مدينة جدة، والتعرف على العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب، وقد تكونت العينة العمدية الطبقية (الحصصية) من (300) شاب، وكان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة

الرغبة في مواصلة التعليم، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، وتدخل الأسرة في إختيار الطرف الأخر، أيضا عدم قبول مبدأ تعدد الزوجات، إضافة إلى إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل.

الدراسات الأجنبية

دراسة فنجولد(Feingold, 1992)، هدفت الدراسة إلى معرفة المؤشرات التي يستند إليها أفراد كلا الجنسين عند تقييم جاذبية أفراد النوع الأخر، وتكونت عينة الدراسة من (48) رجلا و(61) إمرأة في أمريكا، وأوضحت نتائج الدراسة أن الرجل يعتمد على مؤشرات ظاهرية مباشرة عند الإختيار الزواجي، ويعطي وزنا أكبر لجاذبية الأنثى جسميا، مثل إتساع العيون، وقوام الجسم، بينما تعطي الأنثى وزنا أكبر لطموح الرجل، ومكانته الإقتصادية، والحالة المزاجية.

دراسة سمبسون (Simpsons,2003)، بعنوان العنوسة المعاصرة في الألفية الجديدة وتغير مفاهيم الأسرة والقرابة، وهدفت إلى معرفة العوامل المساهمة في العنوسة في بريطانيا، وقد كانت النتائج التي توصلت إليها النتائج أن هناك تحولات عميقة في التفاعلات الاجتماعية الناشئة في سياق التغير الاجتماعي الأوسع والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك التحول إلى المزيد من الخيارات والإنحدار في العلاقات الشخصية. وإلى جانب هذا، كان هناك دعم أكاديمي واسع النطاق لمفهوم الفردية (العنوسة) كتفسير رئيسي لتغير الأسرة، مع المخاوف والآثار الناشئة في تشكل العائلة المتمثلة في زيادة الأنانية والانخفاض في الالتزامات تجاه الآخرين.يمكن رؤية واحدة ونموذج من الإنقسام من هذا القبيل، والتي اتسمت بأن النساء العوانس في خطر ولا سيما عن طريق افتقارهن للاتصال مع الآخرين، وكذلك وجود اهتمام

ضئيل نسبيا للعلاقات في المجتمع الواحد.

دراسة جونز(Jones,2004)، بعنوان أسباب تأجيل الزواج، وهدفت إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى تأجيل سن الزواج في مدينة ملايو في شرق أسيا، وقد برزت النتائج التالية تأجيل الزواج من مظاهر التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها شعب الملايو، وكذلك التغير في السياسات التعليمية التي أدت إلى إرتفاع نسب التعليم خصوصا الإناث وبنسبة (39.4) والذكور بنسبة (35.7)، إضافة إلى هجرة النساء إلى المدن الصناعية للمشاركة في سوق العمل في المصانع والصناعات وبنسبة (39.4) للإناث، والذكور بنسبة (35.7)، وهذا فتح عيون الشابات لفهم جديد للمجتمع.

وأجرى كوكرين، (Cochrane, 2010) دراسة بعنوان" العلاقة بين إدراك المعاناة الاقتصادية كأحد أنواع الضغوط النفسية، في تأخر سن الزواج" وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين إدراك المعاناة الاقتصادية كأحد أنواع الضغوط النفسية، في تأخر سن الزواج، وكذلك الكشف عن دور المساندة الاجتماعية كمتغير نفس اجتماعي يحتمل أن يخفف من وقع المعاناة الاقتصادية على تأخر سن الزواج في بنغلادش، وتكونت عينة الدراسة من (180) مبحوثاً منهم (100) ذكور، (80) إناث ممن تراوحت أعمارهم ما بين (28-51) عاما واستخدم الباحث استبيان المعاناة الاقتصادية، وآخر لتأخر سن الزواج، ومقياس المساندة، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين في كل من إدراك المعاناة الاقتصادية والمساندة الاجتماعية، بينما توجد فروق دالة بين إدراك المعاناة الاقتصادية وتأخر سن الزواج، حيث أن الذكور أكثر إدراكا لدور العوامل الإقتصادية.

وفي دراسة قام بها كاسي وآخرون(Casey, Copen, Jonathan & william, 2012) بعنوان" الزيجات الأولى في الولايات المتحدة: بيانات من المسح القومي لنمو الاسرة 2006-2010"، وتناولت بالدراسة والتحليل العمر عند الزواج الأول في الولايات المتحدة أعتماداً على بيانات من المسح القومي لنمو الاسرة 2006-2010. وتناولت الدراسة النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-

44 سنة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ (30%) من المسح يرون أنّ الأمريكان يقيمون علاقات جنسية بدون زواج، وكان متوسط العمر عند الزواج الأول (25.8) للنساء و(28.3) للرجال. وتساهم العلاقات الجنسية خارج الزواج في تأخير سن الزواج.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة، أن هناك دراسات تناولت العنوسة، وتأخير سن الزواج وحاولت الكشف عن مستواهما، وعلاقتهم بعدد من المتغيرات. حيث تناولت دراسة(أبو حوسة، 1994) تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية، وتطرقت دراسة (الجوير، 1995) تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة، وبحثت دراسة (الختاتنة، 1997) تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن. في حين بحثت دراسة (السناد، 2007) تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق، وبحثت دراسة (الشعباني، 1997) العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري ، أما دراسة (المطيري، 2009) إلى العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، وتناولت دراسة (الضبيعي، 2000) فبحثت في تفشي العنوسة أسبابها، آثارها؛ طرائق علاجها على ضوء الكتاب والسنة. وهدفت دراسة (العتيبي، 2000) إلى البحث في العنوسة، المشكلة والعلاج، وتطرقت دراسة (منصور، 2001) إلى أسباب تأخر الزواج وطرق العلاج من خلال الفقه الإسلامي المقارن، في حين تطرقت دراسة (الشهراني، 2002) إلى العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي، وأشارت دراسة (صبيح، 2003) إلى بعض العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، ويمكن من خلال استعراض الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1- بأنها من الدراسات القليلة التي بحثت في الإتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة

المكرمة المملكة العربية السعودية- ففي حدود علم الباحث- لم تتوفر دراسات تناولت هذا الموضوع.

2- وأيضاً تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية نحو دور العنوسة وإرتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة.

3- لعل أهم ما تتميز به هذه الدراسة هو موضوعها بحد ذاته حيث تناولت هذه الدراسة الميدانية السجون في منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية كمجتمع للدراسة، والسعي لمعرفة الاتجاهات المجتمعية نحو العنوسة وارتفاع سن الزواج والجريمة، وهي دراسة نوعيه وجديدة ولم يسبِق أن دُرس موضوعها بحدود علم الباحث.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة، واختيار العينة، والتحليل الإحصائي وأداة الدراسة.

1.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي، الأول: المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ملامح مشكلة الدراسة ووصفها وصفاً علمياً، والرجوع للأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة مع إجراء التحليل والمقارنات. والثاني: منهج المسح الاجتماعي: وتم استخدامه لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بهدف تحليلها وتفسيرها للإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بمعرفة الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة من خلال استخدام التحليل الإحصائي.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة وهو عينتها من جميع نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية وهي سجن الزاهر في مكة المكرمة وسجن بريمان في جدة، حيث تم تطبيق الدراسة على جميع النزلاء وعددهم (179) نزيلاً خلال الفترة من (2012/12/7 ولغاية 2013/1/7)، وتم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة حيث تم استرجاع (164) استمارة، وتم استبعاد (4) استمارات لعدم اكتمال الإجابة فيها، ليصبح العدد الصافي للتحليل (160) استمارة أي ما نسبته (89.4%) من مجتمع الدراسة. وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة:

أولاً: النوع الاجتماعي

جدول(1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
ذكر	109	%68.1
أنثى	51	%31.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(1) بأن أكثر النزلاء هم من الذكور وبنسبة (%68.1)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت نسبة النزيلات (%31.9).

ثانياً: العمر

جدول(2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 20 سنة	44	%27.5
من20سنة إلى أقل من 30سنة	62	%38.8
من30 سنة إلى أقل من 40سنة	30	%18.8
40 سنة فأكثر	24	%15.0
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(2) بأن أكثر النزلاء تتراوح أعمارهم (من20سنة إلى أقل من 30سنة) وبنسبة(%38.8)، أي أكثر من ثلث عينة الدراسة، في حين شكل النزلاء الذين أعمارهم (40 سنة فأكثر) ما نسبته(%15)، كما ويلاحظ بأن من أعمارهم أقل من 30 سنة شكلوا ما نسبته(%66.3)؛ أي ثلثي أفراد العينة.

ثالثاً: - المستوى التعليمي

جدول(3)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	42	%26.2
يقرأ ويكتب	77	%48.1
ثانوية عامة فأقل	32	%20.0
جامعي	9	%5.6
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(3) بأن ما يقارب ثلاثة أرباع النزلاء مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة وبنسبة(74.3%)، منهن(26.2%) لا يقرأ ولا يكتب، كما وبلغت نسبة النزلاء ممن مستواهم التعليمي جامعي بلغت(5.6%).

رابعاً: - الدخل

جدول(4)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالريال السعودي

الدخل الشهري بالريال السعودي	العدد	النسبة المئوية
اقل من 2000	63	%39.4
من2000 إلى اقل من4000	78	%48.8
4000 فما فوق	19	%11.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(4) بأن ما يقارب نصف النزلاء يتراوح دخلهم الشهري بين(من2000 ريال إلى اقل من4000 ريال) وبنسبة(48.8%)، في حين أن من دخلهم الشهري (4000 ريال فما فوق) كانت نسبتهن(11.9%)، كما وشكلت من كان دخلهم اقل من 2000 ريال أكثر من ثلثي عينة الدراسة وبنسبة بلغت(39.4%).

خامساً: الجنسية

جدول(5)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنسية

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
سعودي	104	%65
عربي	5	%3.1
أجنبي	51	%31.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(5) بأن أكثر النزلاء هم من الجنسية السعودية وبنسبة (65%)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت الجنسيات الأجنبية ما نسبته (31.9%)، في حين شكلت الجنسية العربية ما نسبته (3.1%).

سادساً: - العمل

جدول(6)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير العمل

طبيعة العمل	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	38	%23.7
القطاع الخاص	61	%38.1
أعمال حرة	42	%26.3
عاطل عن العمل	19	%11.9
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(6) بأن غالبية النزلاء يعملون في القطاع الخاص حيث شكلوا ما نسبته(38.1%) أي ما يقارب ثلثي العينة. كما وشكلت نسبة من يعملون أعمال حره (26.3%)، كما وشكلت نسبة من يعملون في القطاع الحكومي (23.7%)، في حين شكلت نسبة العاطلين عن العمل (11.9%).

سابعاً: هل سبق لك الزواج

جدول(7)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير هل سبق لك الزواج

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
نعم	76	%47.5
لا	84	%52.5
المجموع	160	%100

يتضح من خلال الجدول(7) بأن أكثر النزلاء لم يسبق لهم الزواج وبنسبة (52.5%)؛ أي أكثر من نصف عينة الدراسة، كما وشكلت نسبة الذين سبق لهم الزواج(47.5%).

ثامناً: - عدد مرات الزواج

جدول(8)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير عدد مرات الزواج

عدد مرات الزواج	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	36	%47.4
مرتين	28	%36.8
ثلاث مرات فأكثر	12	%15.8
المجموع	76	%100

يتضح من خلال الجدول (8) بأن أكثر النزلاء تزوجوا لمرة واحدة وبنسبة (47.4%)، ومن تزوجوا مرتين شكلوا ما نسبته (36.8%)، ومن تزوجوا ثلاث مرات فأكثر شكلوا ما نسبته (15.8 %).

3.3 أداة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، تم تطوير استبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، بالاعتماد على دراسة (المطيري، 2009؛ السناد، 2007؛ مسعود، 2007؛ خوالدي، 2004) وانسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع المعلومات والإجابة عن اسئلة الدراسة، فقد اشتملت هذه الاستبانة على جزئين هما:

الجزء الأول: ويشتمل على معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة، وتشمل (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج).

الجزء الثاني: ويتكون من (40) فقرة تقيس الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة ، وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وما على المستجيبين إلا وضع إشارة (√) على واحدة من اختيارات الإجابة وهي (5) تنطبق دائماً، (4) تنطبق غالباً، (3) تنطبق أحياناً، (2) تنطبق نادراً، (1) لا تنطبق أبداً). وتم اعتماد المعيار التالي للحكم على الأوساط الحسابية من(1 - 1.49) لا تنطبق أبداً، ومن (1.5-2.49) باعتبارها تنطبق نادراً، ومن (2.5- 3.49) باعتبارها تنطبق أحياناً، ومن (3.5-4.49) باعتباره تنطبق غالباً، وأكثر من (4.49) باعتبارها تنطبق دائماً. ولذلك للحصول على نتائج منطقية ذات مدى مناسب. والجدول (9) يبين متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

الجدول (9)

متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

المتغير الفرعي	أرقام الفقرات
ارتفاع سن الزواج	10-1
العنوسة	20-11
العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	30-21
العلاقة بين العنوسة والجريمة	40-31

3. 4 صدق الأداة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين: الأولى باستخدام صدق المحكمين، حيث وزعت الاستبانة على (8) محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية والسعودية في علم الاجتماع، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديلاتهم، حيث تم الإبقاء على الفقرات التي اتفق عليها (80%) من المحكمين، ولم يتم حذف أي فقرة، والملحق (ب) يبين قائمة بأسماء المحكمين.

أما الطريقة الثانية فتم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام صـــدق البنـــاء الداخلي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية تكونت من(20) نزيلاً تـــم اختيارهم من داخل مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم حساب معامل ارتبـــاط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة على البعد، ويبين الجدول(10) معاملات صدق البناء

جدول(10)

صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.496**	9	.589**	17	.560**	25	.529**	33	.581**
2	.375**	10	.537**	18	.737**	26	.666**	34	.740**
3	.588**	11	.738**	19	.728**	27	.640**	35	.778**
4	.584**	12	.750**	20	.624**	28	.687**	36	.792**
5	.804**	13	.760**	21	.589**	29	.566**	37	.499**
6	.620**	14	.574**	22	.687**	30	.728**	38	.694**
7	.764**	15	.755**	23	.671**	31	.626**	39	.598**
8	.668**	16	.371**	24	.624**	32	.735**	40	.404**

** تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من خلال الجدول(10) بأنه توفرت لأداة الدراسة دلالات صدق بناء داخلي جيدة، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين(0.371-0.804) وجميعها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.01$).

5.3 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة بطريقتين: الأولى باستخدام ثبات الإعادة(Test Retest) حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية وعددها(25) معنفة مرتين وبفارق زمني قدره (15) يوماً بين التطبيقين، وبحساب معامل ارتباط بيرسون على الاستبانة بين مرتي التطبيق، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11) الآتي:

جدول رقم (11)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة

رقم البعد	البعد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات	
			Test-Retest	Cronbach's Alpha
1	ارتفاع سن الزواج	10-1	0.89	0.86
2	العنوسة	20-11	0.91	0.90
3	العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	30-21	0.88	0.85
4	العلاقة بين العنوسة والجريمة	40-31	0.90	0.88
	الكلي	40-1	0.92	0.91

3. 6 إجراءات الدراسة

1- بعد أن تم تحديد عنوان الدراسة تم بناء أداة القياس والتحقق مــن دلالات صدقها وثباتها.

2- تم تحديد مكان إجراء الدراسة والذي تمثّل بسجون في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية،.

3- تم الحصول على الموافقات الرسمية لإجراء الدراسة على النــزلاء فــي سجون في منطقة مكة المكرمة، وبالطرق الرسمية.

4- تم تدريب المشرفين في السجون على تطبيق الاستبانة وتحــت إشــراف الباحث.

5- تم جمع الاستبانات، ثم إجراء التحليلات الإحصائية المناســبة للخــروج بالنتائج.

7.4 المعالجات الإحصائية:

تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي الآتية، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS.15).

1. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة على أسئلة الدراسة.

2. تحليل الانحدار المتعدّد (Multiple Regression Analysis) لاختبار تأثير المتغيّر المستقلّ، وأبعاده على المتغيّر التابع وأبعاده.
3. معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman Correlation) لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.
4. تحليل اختبار مان-وتني (Mann-Whitney U)، ووليكوكسون (Wilcoxon W)، واختبار كندال (Kendall's tau-b for Ordinal by Ordinal) لاختبار الفروقات للمتغيّرات الديمغرافيّة إزاء المتغيّرات المستقلّة والتابعة وأبعادها.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول الفصل الحالي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها والتوصيات اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها.

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما العوامل المرتبطة بالعنوسة وارتفاع سن الزواج من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة؟

أولاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج

جدول (12)

الأوسط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.	3.81	0.93	تنطبق غالباً
الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة	3.79	0.99	تنطبق غالباً
ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة	3.75	0.97	تنطبق غالباً
إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج	3.72	0.99	تنطبق غالباً
حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج	3.71	1.00	تنطبق غالباً
مواصلة التحصيل العلمي	3.70	0.96	تنطبق غالباً
فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة	3.69	1.00	تنطبق غالباً
يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية	3.65	0.98	تنطبق غالباً
تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.	3.59	0.99	تنطبق غالباً
تجاوز الفتى والفتاة سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك	3.57	1.01	تنطبق غالباً
المتوسط الكلي نحو ارتفاع سن الزواج	3.70	0.63	تنطبق غالباً

يتبين من خلال النتائج في الجدول (12) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.70) بانحراف معياري (0.63).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (12) لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو ارتفاع سن الزواج، أنه غالباً ما يؤدي غلاء

المهور إلى تأخر الشباب عن الزواج، والطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وإشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج، وحالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج، ومواصلة التحصيل العلمي، وعزوف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية وتجاوز سنًا معينًا يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك.

ثانياً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العنوسة

جدول (13)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة للعنوسة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.	3.92	0.94	تنطبق غالباً
يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.	3.85	0.92	تنطبق غالباً
يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.	3.78	0.94	تنطبق غالباً
تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.	3.77	0.93	تنطبق غالباً
يسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة	3.76	0.91	تنطبق غالباً
يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	3.75	0.94	تنطبق غالباً
يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.	3.73	0.94	تنطبق غالباً
يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.	3.70	0.98	تنطبق غالباً
يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	3.69	0.96	تنطبق غالباً
يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.	3.64	0.98	تنطبق غالباً
المتوسط الكلي للعنوسة	3.76	0.57	تنطبق غالباً

يتبين من خلال النتائج في الجدول (13) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العنوسة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، حيث بلغ

المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.76) بانحراف معياري (0.57).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (13) لاتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة للعنوسة، أنه غالباً ما يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة، وتفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة وعدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة، وتزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة، وتسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد تشدد الأهل في الشروط الواجب توفرها في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.

ثالثاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة

جدول (14)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	درجة الارتباط
يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	4.09	0.83	تنطبق غالباً	0.412(**)
يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي والوقوع في الجريمة.	3.91	0.94	تنطبق غالباً	0.569(**)
تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج	3.86	0.97	تنطبق غالباً	0.649(**)
يسهم في سهولة ممارسة الجنس الرخيص في تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة	3.82	0.99	تنطبق غالباً	0.712(**)
يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	3.79	1.02	تنطبق غالباً	0.429(**)
يسهم عدم تفهم الأسرة وعدم اكتراثها بتأخر سن الزواج لأبنائها في ارتكاب الجريمة	3.79	1.05	تنطبق غالباً	0.677(**)
أسهمت التقنيات الحديثة في انتشار البرامج والمضامين الإباحية في ارتفاع معدلات السلوك الجرمي.	3.76	1.02	تنطبق غالباً	0.645(**)
يسهم التأخر في سن الزواج في تشويه طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة تحت ستار شعارات مثل (حقوق المرأة، الحرية الفردية المطلقة).	3.75	1.06	تنطبق غالباً	0.669(**)
يسهم غياب القيم والضوابط الاجتماعية في تمرد الشباب على ضوابط الأسرة التقليدية.	3.65	1.03	تنطبق أحياناً	0.584(**)
يسهم التفكك الاجتماعي في المجتمع إلى تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة	3.60	1.01	تنطبق أحياناً	0.592(**)
الاتجاه العام للعلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة	**3.80**	**0.55**	تنطبق غالباً	-

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتبين من خلال النتائج في الجدول (14) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، وأن لارتفاع سن الزواج دور في ارتفاع معدلات الجريمة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.80) بانحراف معياري (0.55).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (6) لاتجاهات نزلاء

السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، أنه غالباً ما يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة، ويؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي، بالإضافة إلى أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج، كما تسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص وغياب القيم والضوابط الاجتماعية وانتشار البرامج والمضامين الإباحية في التأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة. ويتضح من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.01) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن ارتفاع سن الزواج يزيد من معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.

رابعاً: اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة

جدول (15)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	درجة الارتباط
يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة إلى الوقوع في الجريمة	4.12	0.81	تنطبق غالباً	0.608(**)
يسهم انتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع في الوقوع في الجريمة	4.03	0.95	تنطبق غالباً	0.542(**)
تسهم عدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي في الوقوع في الجريمة.	3.95	0.94	تنطبق غالباً	0.478(**)
تسهم العادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع في الوقوع في الجريمة.	3.85	0.93	تنطبق غالباً	0.523(**)
يسهم الانفتاح الثقافي والانترنت في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة.	3.80	0.97	تنطبق غالباً	0.408(**)
يؤدي عدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس إلى ارتكاب الجريمة	3.78	0.94	تنطبق غالباً	0.529(**)
تسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة	3.77	0.98	تنطبق غالباً	0.622(**)
تسهم ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة	3.69	0.99	تنطبق غالباً	0.629(**)
تسهم قلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.	3.65	1.00	تنطبق غالباً	0.753(**)
أدى الانفتاح الثقافي الى تشويه العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في المجتمع لتطبعها بأطباع غربية دخيلة.	3.62	1.02	تنطبق غالباً	0.595(**)
الاتجاه العام للعلاقة بين العنوسة والجريمة	3.83	0.52	تنطبق غالباً	-

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.01)$

يتبين من خلال النتائج في الجدول (15) المتعلق باتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، أن الاتجاه العام كان ينطبق غالباً، وأن للعنوسة دور في ارتفاع معدلات من الجريمة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه (3.83) بانحراف معياري (0.52).

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (15) لاتجاهات نزلاء في السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، أنه غالباً ما يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة، وانتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع وعدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء

للزواج غير الشرعي، والعادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع، والانفتاح الثقافي والانترنت وعدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس، وسهولة ممارسة الجنس الرخيص وقلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.

ويتضح من خلال نتائج معامل ودرجة الارتباط بين الاتجاه العام لاتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين العنوسة والجريمة، وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P-value < 0.01) مع جميع متغيرات العنصر، وهذا يفسر أن الاتجاه العام يميل إلى أن العنوسة تزيد من معدلات الجريمة في المجتمع السعودي.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما الدور الذي تلعبه العنوسة وارتفاع سن الزواج في ارتفاع معدلات من الجريمة من وجهة نظر النزلاء في سجون منطقة مكة المكرمة ؟

للإجابة على هذا التساؤل، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين(VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول (16) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول(16)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
العنوسة	2.405	0.416	0.96
ارتفاع سن الزواج	1.010	0.990	0.76

نلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن (10) وتتراوح بين (1.01 و2.405)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.416 و 0.990)، وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1).

جدول(17)

نموذج انحدار متغير العنوسة التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة.

متغيرات العنوسة المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	3.003	.1570	*22.817	0.0000
تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.	0.119	0.0350	*3.354	0.0010
غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.	0.140	0.0280	*5.064	0.0000
فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة	0.130	0.0280	*4.603	0.0000
الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة	0.104	0.0290	*3.645	0.0000
يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية	0.114	0.0330	*3.446	0.0010
إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج	0.089	0.0250	*3.560	0.0000
حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج	.0480	0.0220	*2.186	0.029
مواصلة التحصيل العلمي	0.184	0.031	*6.006	0.000
ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة	0.145	0.030	*4.849	0.000
تجاوز الفتى والفتاة سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك	0.135	0.032	*4.210	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 73.6%. قيمة (F) المحسوبة = 265.98

قيمة اختبار (DurbinWatson) = 2.15

لتقدير متغير العنوسة التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة، يشير الجدول (17) إلى أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت جميع المتغيرات ذات تأثير طردي. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (73.6%) من زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=2.15) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

جدول(18)

نموذج انحدار متغير ارتفاع سن الزواج التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة.

متغيرات ارتفاع سن الزواج المعنوية إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t	مستوى الدلالة α
(الثابت)	2.078	0.091	*19.134	0.000
يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.	0.223	0.026	*8.683	0.000
يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.	0.149	0.023	*6.454	0.000
يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.	0.078	0.030	*2.626	0.009
تسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة	0.056	0.023	*2.407	0.016
يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.	0.242	0.023	*10.541	0.000
يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.	0.149	0.024	*6.232	0.000
يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	0.118	0.021	*5.685	0.000
يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.	0.097	0.019	*5.001	0.000
تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.	0.073	0.019	*3.773	0.000
يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.	0.151	0.025	*6.956	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 64.2%. قيمة (F) المحسوبة = 110.98

قيمة اختبار (DurbinWatson) = 1.96

لتقدير متغير ارتفاع سن الزواج التي لها دور في زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة، ويشير الجدول (18) إلى أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت جميع المتغيرات ذات تأثير طردي. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته

(64.2%) من زيادة معدلات الجريمة من وجهة نظر نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.96) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هنالك علاقة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($a \leq 0.05$) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج) ؟

1. العلاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحــوثين فــي دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول(19)

العلاقة بين النوع وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي باستخدام اختبار مانوتني لعينتين مستقلتين.

المتغيرات الديموغرافية	اختبار مانوتني MannWhitney U	الدرجة المعيارية Z	مستوى الدلالة α
النوع الاجتماعي	5801.0	0.903	0.366
هل سبق لك الزواج	6368.0	0.119	0.905

* غير دالة إحصائياً على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار مان – وتنـــي (MannWhitney U) لعينتين مستقلتين، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (19) إلى أنـــه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمـــة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع الـــسعودي تعـــزى لمتغيـــر (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (19) إلى أنه لا توجد علاقـــة

ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (هل سبق لك الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

2. العلاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول (20)

اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب لاكتشاف معنوية وجود علاقة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي التي تعزى إلى (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج).

المتغيرات الديموغرافية	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error[a]	قيمة (t) التقريبية Approx. T[b]	درجة المعنوية التقريبية Approx. Sig.	معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation R	مستوى الدلالة α
الجنسية	0.130	0.040	3.218	0.001	0.16 (*)	0.000
العمر	0.097	0.038	2.524	0.012	0.121(*)	0.037
المستوى التعليمي	0.162	0.039	4.176	0.000	0.195(*)	0.000
مستوى الدخل	0.086	0.038	2.232	0.026	0.109(*)	0.046
عدد مرات الزواج	0.105	0.038	2.776	0.006	0.127(*)	0.008

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's taub for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (20) إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة لاتجاهات نزلاء سجون في منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (الجنسية) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (3.218)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (العمر) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتها الجدولية،

وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.524)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعـزى لمتغيـر (المـستوى التعليمي) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة من قيمتهـا الجدوليـة، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (4.176). كما يشير الجدول أعلاه إلـى أنـه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (مـستوى الدخل) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة مـن قيمتهـا الجدوليـة، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.232). كما يشير الجدول أعلاه إلـى أنـه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعـزى لمتغيـر (عـدد مرات الزواج) وذلك بسبب ارتفاع قـيم (Approx. T) المحـسوبة مـن قيمتهـا الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.776).

ويبين اختبار سبيرمان للرتب (Spearman's rho) في الجـدول (20) وجـود علاقة طردية ذات دلالة معنوية إحصائياً ($\alpha \leq 0.01$) بين متغيرات (الجنـسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) واتجاهات نـزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمـع السعودي.

الإجابة عن السؤال الرابع: هل هنالك علاقة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(a≤0.05) لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى للخصائص للمبحوث (النوع الاجتماعي، الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، وهل سبق لك الزواج، وعدد مرات الزواج) ؟

1. العلاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحـوثين فـي دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول(21)

العلاقة بين النوع وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي باستخدام اختبار مانوتني لعينتين مستقلتين.

المتغيرات الديموغرافية	اختبار مانوتني MannWhitney U	الدرجة المعيارية Z	مستوى الدلالة α
النوع الاجتماعي	0.783	0.037	0.029
هل سبق لك الزواج	5396.0	1.462	0.144

* غير دالة إحصائياً على مستوى($\alpha \leq 0.01$) فأقل.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار مان – وتنـي (MannWhitney U) لعينتين مستقلتين، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (21) إلى أنـه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمـة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعـزى لمتغير (النوع الاجتماعي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عـن قيمتهـا الجدولية.

وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (21) إلى أنه لا توجد علاقـة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقـة مكـة المكرمـة نحـو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (هل سبق لك الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Z) المحسوبة عن قيمتها الجدولية.

2. العلاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي

الجدول (22)

اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب لاكتشاف معنوية وجود علاقة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي التي تعزى إلى (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج).

المتغيرات الديموغرافية	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error(a)	قيمة (t) التقريبية Approx. T(b)	درجة المعنوية التقريبية Approx. Sig.	معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation	
					R	مستوى الدلالة α
الجنسية	0.094	0.039	2.432	0.015	0.107(*)	0.005
العمر	0.026	0.038	0.677	0.498	0.029	0.565
المستوى التعليمي	0.038	0.039	0.979	0.328	0.044	0.072
مستوى الدخل	0.065	0.038	1.692	0.091	0.074	0.352
عدد مرات الزواج	0.047	0.039	1.212	0.226	0.061	0.138

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's taub for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (22) إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (الجنسية) وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.432)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (العمر) وذلك بسبب إنخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (0.677)، ويشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (0.979). كما يشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات

نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (مستوى الدخل) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (1.692). كما يشير الجدول أعلاه إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تعزى لمتغير (عدد مرات الزواج) وذلك بسبب انخفاض قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (1.212).

2.4 مناقشة النتائج :

1. دلت النتائج أن اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة لارتفاع سن الزواج في أنه غالباً ما يؤدي غلاء المهور إلى تأخر الشباب عن الزواج، والطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وإشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج، وحالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج، ومواصلة التحصيل العلمي، وعزوف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية وتجاوز سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك. وتفسر هذه النتيجة على أنه تنتشر في أوساط المجتمع أفكار تحبذ تأخير الزواج أو تشكك في جدواه أو تقلل من قيمته أو تقدم نماذج بديلة عنه بالإضافة إلى الأحوال الاقتصادية من شح وفقر وبطالة لأن الزواج بحاجة إلى تكلفة مالية عالية والتزامات مصطنعة عوضاً عن دعوى النضوج الاجتماعي وتشجيع تأخير الزواج وهذا مرده إلى فكرة أن النضج الاجتماعي تتحقق قبل الزواج وأن الفرد يجب أن ينضج اجتماعياً قبل ان يتزوج. وهذا النضج المزعوم أمر غير منضبط يصعب حصره. وقد ترجع هذه لعدة عوامل وأسباب منها البطالة وارتفاع تكاليف المهور والبطالة تؤثر كعامل رئيس على ظاهرة العنوسة من ناحيتين من جهة الشباب الذين تحول بطالتهم

دون إكمال نصف دينهم.. ومن جهة الفتيات اللواتي تشكّل بطالتهنّ عاملاً في عزوف الشباب عنهن فكثير من الشباب يحتاجون الفتاة العاملة لتساعد في أعباء الحياة وتشارك في المسؤوليّة وهو مطلب لم يعد غريبًا ولا منبوذًا. ثم التكاليف الباهظة التي مازالت بعض الأسر تصرّ على تكبيل الشباب بها. وثمّة عامل آخر هو تغيّر ثقافة المجتمع وتأثر بعض الشباب بسلبيّات وثقافة الفضائيّات التي أفرزت توجّهًا لديهم في عدم الارتباط بالزواج مبكّرًا هربًا من المسؤوليّة والقيود التي يفرضها إلى جانب إغراء الانفتاح وما جرّه من إرهاصات. جعلت الشباب يفكّر كثيرًا قبل الارتباط بسبب ما يراه من انفتاح بعض الفتيات وتوفّر بدائل التسلية عنده بكل أسف. حتى الفتيات تبدّلت نظراتهنّ وأصبحن يفضّلن التعليم والنجاح في العمل خوفًا من مشاكل الزواج وتحكّم الأزواج.

أما تفسير بروز ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بمعدلات عاليه، فيُعزى ذلك إلى ما يلي:

1- الضغوط الاجتماعية العالية على تلك الفئة، المتمثلة بتأخر سن الزواج لدى الجنسين، في ظل الظروف المالية الصعبة، وارتفاع نسب البِطالة بين الشباب، وخاصة عند الإناث في هذه المرحلة.

2-عدم الاستقرار النفسي والعاطفي لدى هذه الفئة، نتيجة تلك الظروف الصعبة، خاصة عند الإناث اللواتي أصبح مصيرهن معلقاً من ناحية الزواج، بالحصول على وظيفة في أغلب الأحيان.

3- السلطة الأسرية القاسية التي تمارس على الأبناء، وخاصة على الفئات العمرية الأقل، فكلما ارتفعت الفئة العمرية قلت السلطة الأسرية، وحصل أفرادها على الاستقلال المالي، وأصبح الفرد يحتل مكانة اجتماعية في المجتمع.

أما النظريات الاجتماعية الأقرب من هذه النتيجة، فتلتقي مع نظرية التفكك الاجتماعي واللامعيارية، بإشارتها إلى أن التضامن الميكانيكي بين الأفراد، يعمل كدرع واقٍ لهم من الجريمة والانحراف، فلا بد من أن تعمل المعايير الاجتماعية على توفير العدالة بين الجميع، وان يتحقق لأفراده ما يسعون إليه، لا أن تكون

مجرد قيود وحواجز تقف أمام طموحاتهم ورغباتهم، فعندها يصبح التمرد والخروج على تلك المعايير، أمراً واردا إن لم يكن ضرورياً.

كما تلتقي مع نظرية التفكك الاجتماعي عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي، وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة، والمدرسة مثلا، يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة. ولكن يؤخذ عليها أنها لم تفسر الكيفية التي تتم بها واقعة الجريمة أو العنف أي لم توضح العلاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والعنف أو الجريمة عموماً، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على عامل واحد وتركيزها عليه في تفسيرها للسلوك المنحرف.

كما تلتقي مع نظرية التجانس والتي تشير إلى أن الأشخاص المتماثلين في العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والنفسية كالدين واللون والسن والجنس والمستوى التعليمي والإقتصادي والميول والإتجاهات، يستند عليها الإختيار للزواج وتشكيل الأسرة، حيث أن الشبيه يتزوج بشبيهته وإن التجانس هو الذي يفسر أحيانا إختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج، فهناك من الرجال لا يقبلون الزواج ممن يكبرنهم في العمر أو يماثلنهم في العمر إلا نادرا، أما بالنسبة للمرأة فإنها تتزوج ممن يكبرها في العمر أو ممن يماثلها سنا، وهذا يقلل من فرصها في الزواج، وبالنسبة للتعليم فأن النساء يملن إلى الزواج برجال أعلى منهن في المستوى التعليمي.

كما تلتقي مع نظرية التجاور المكاني والتي تشير إلى أنّ الأشخاص في إختيارهم للزواج يتم في نطاق جغرافي محدد، وضمن البيئة السكنية المحيطة بهم والمجاورة ممن كانوا متصلين معهم في علاقات أسرية وقرابية، أو في نطاق العمل أو مجال المهنة والدراسة، ومما لا شك فيه أن للتجاور المكاني أهمية، لكن يغلب على هذا العامل المستوى التعليمي والعمر للفتاة، فالشاب السعودي يبحث عمن يجاوره لكن بشرط أن تتطابق المواصفات التي يرغب بها في الزوجة، بحيث تكون أقل منه مستوى تعليمي وأصغر منه عمرا، فإذا وجدت هذه

المواصفات فإنه لن يتردد في الزواج، والعكس إذا لم يجد هذه المواصفات.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إتباع المنهج الإسلامي في هذه المسألة، فالدين الإسلامي حث على الزواج المبكر، وعلى التقليل من المهور وعدم المغالاة فيها، لتحصين الشباب من الوقوع في المعاصي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (مسعود، 2007) ودراسة (السناد، 2007) كما التقت مع دراسة (المطيري، 2009) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي تتمثل في مواصلة التعليم، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل.

2. دلت النتائج أن اتجاهات نزلاء السجون منطقة مكة المكرمة للعنوسة، وأنه غالباً ما يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة، وتفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة وعدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة، وتزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة، وتسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة، ويؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة، ويسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة. وتفسر هذه النتيجة على أن هناك عوامل اجتماعية تحول دون تحقق الزواج في وقته

المناسب أو تأخيره مما يخلق ظاهرة العنوسة كون الزواج من أهم العمليات والعلاقات الإنسانية والنظم الاجتماعية والتي تعد من موجبات ومستلزمات نماء الفرد ونضجه في مختلف نواحي الحياة وهذه العوامل تتمثل في المستوى المجتمعي ونقصد به تلك العوامل المرتبطة بمرجعية المجتمع القيمية وبنيانه الكلي ومؤسساته الفرعية وكذلك بوظائفها وعملياتها لان السلوك الاجتماعي هو حصيلة تفاعل الفرد مع بيئته الطبيعية والاجتماعية فإن هذه العوامل تؤثر بأشكال منظورة وغير منظورة على سلوك الفرد الاجتماعي ومنها الزواج اقداماً أو تأخيراً أو امتناعاً وهذه العوامل تندرج تحت القيم والأعراف السائدة والتي تظهر كمعايير اجتماعية وتتجسد الى حد كبير في أنماط سلوكية٠ وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الضبيعي، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ تفشي العنوسة يعود إلى جشع بعض الآباء في رفع المهر والتباهي والمفخرة بالمتطلبات والمستلزمات، يضاف إلى التباهي بالأنساب، وإلى الزواج بالأجنبيات لأنهن أكثر فتنة وجمالا وأرخص مهرًا من بنات الوطن، وبعضها مرتبط بالفتاة نفسها كالتذرع بإكمال الدراسة، فضلا عن ذلك يجب أن تتوافر الشهادة والشكل والنسب والمستوى الاقتصادي والمنصب حتى تقبل بالزواج منه. كما التقت مع دراسة (العتيبي، 2000) والتي أشارت نتائجها إلى أنّ تفشي العنوسة يعود إلى عدم القدرة على تلبية تكاليف الزواج، كما التقت مع دراسة (خوالدي، 2004) والتي أشارت نتائجها أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد ظاهرة العنوسة.

3. دلت النتائج على أن اتجاهات نزلاء السجون في منطقة مكة المكرمة نحو العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة تتمثل في أنّ التأخر في سن الزواج يؤدي إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة، نتيجة لارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور وانتشار أشكال الزواج غير الشرعي، بالإضافة إلى أنّ الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى انحلال المجتمع والتأخر في سن الزواج، كما تسهم سهولة ممارسة الجنس

الرخيص وغياب القيم والضوابط الاجتماعية وانتشار البرامج والمضامين الإباحية في تأخر سن الزواج والوقوع في الجريمة . ويمكن تفسير ذلك نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد. كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، كما أنّ للبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الانفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليه نفقتهم، كما تعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري.والتقت مع دراسة (بدرانة، 2005) كما التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (مسعود، 2007) ودراسة (السناد، 2007) كما التقت مع دراسة (المطيري، 2009)

4. دلت النتائج أن للعنوسة دور في ارتفاع معدلات الجريمة، ويتمثل هذا الدور في أنه غالباً ما يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة، وانتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع وعدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي، والعادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع، والانفتاح الثقافي والانترنت وعدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس، وسهولة ممارسة الجنس الرخيص وقلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة. وهنا يجب التركيز على القيام بعمل خطوات على جميع المستويات الاجتماعية والأسرية والفردية ويجب نشر ثقافة العفة وقيم الحصانة ورفع شأن الزواج وتشجيعه وأن لابديل ولا غنى عنه واعتباره ضرورة وحاجة انسانية ينبغي تحقيقها في أقرب وقت ممكن وتحسين الأحوال الاقتصادية وتيسير العمل واعطاء الأولوية في التعيين للمتزوجين والتوعية بأهمية الزواج وتحديد عوامل نجاحه ومعاني الكفاءة الاجتماعية بعيداً عن العادات التي تفرض نفسها بأمور واهية

ومساعدة الأبناء على الزواج وعدم اعتبار الزواج أمراً فردياً يقوم به راغب الزواج والانفتاح بين الأسر والعائلات وعدم حصر الزواج داخل اطار القرابة وعدم تحميل البنات عبء المشاكل الأسرية أو التضحية بهن لصالح أحد أفراد الأسرة واعطاء الفتيات والفتيان حقوقهم الفكرية بالرأي والمشوره والخيار المعقول. كما يجب التركيز على المنظومة المرتبطة بالأسرة والعائلات من حيث علاقاتها وعاداتها وتركيبتها الخاصة وهذ المستوى يندرج تحته عوامل كالزواج الداخلي وهو اشتراط بعض الأسر أن يتم الزواج من أسر قريبة أو مشابهة في القربى والنسب وكذلك الزواج بالترتيب حيث تصر بعض العائلات أخذاً بالعادة ان لايتم زواج الأخت الصغرى قبل الكبرى، والاشتراطات التي تفرضها بعض الأسر مثل الافتراق بالسكن عن أسرة العريس أو إكمال الفتاة تعليمها وغيرها من الشروط. كما تتمثل بمجموعة من العوامل المرتبطة بسلوكيات وخصائص الأفراد من إناث وذكور خاصة فيما يتعلق بخياراتهم وقراراتهم المتعلقة بالخطبة و الزواج حيث يميل الذكور في خياراتهم الزواجية نحو الأدنى حيث يبحثون عمن هن أقل منهم عمراً أو مستوى تعليمي وربما اجتماعي واقتصادي مقابل عوامل أخرى من الجمال أو القربى الاجتماعية. كما يتجه زواج الرجال بأجنبيات نتيجة للغربة أو ظروف العمل أو نتيجة للأسباب الأسرية والاجتماعية المانعة، ويبرز نمط التضحية بالزواج من قبل الأفراد وخصوصاً الفتيات في تحمل أعباء الأسرة خاصة عند فقد أحد الوالدين أو وجود مشكلة اجتماعية أو صحية فالإناث هن محل التفاني وتحمل الأعباء التي ينوء بحملها الرجال. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الضبيعي، 2000) كما التقت مع دراسة (العتيبي، 2000)، كما التقت مع دراسة (خوالدي، 2004) والتي أشارت نتائجها أن الانفتاحية والتحرر الزائف يساهمان في ازدياد ظاهرة العنوسة. كما التقت مع دراسة (أبوحوسة، 1994) ودراسة (الجوير، 1995) ودراسة (الختاتنة، 1997)

5. دلت النتائج على عدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج للمبحوثين في دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين (الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في درجة دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الشهراني، 2002) ودراسة (الناقولا، 2003) والتي أشارت نتائجها أن قلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم ولا سيما الذكور.
6. دلت النتائج على عدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي وهل سبق لك الزواج في اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي ، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين (الجنسية) في اتجاهات نزلاء سجون منطقة مكة المكرمة نحو دور ارتفاع سن الزواج في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين (العمر، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، عدد مرات الزواج) للمبحوثين في درجة دور العنوسة في معدلات الجريمة في المجتمع السعودي. وقد التقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الجوير، 1995) ودراسة (الختاتنة، 1997) ودراسة(السناد، 2007) ودراسة(الشعباني، 1997) ودراسة (المطيري، 2009) والتي أشارت نتائجها إلى أن الرغبة في مواصلة التعليم لها دور في ارتفاع سن الزواج ، وتفضيل توفر الجمال في الطرف الأخر، وتدخل الأسرة في إختيار الطرف الأخر، أيضا عدم قبول مبدأ تعدد الزوجات، إضافة إلى إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل

3.4 التوصيات

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1. ضرورة دعم الأسر المحتاجة بمعونات وطنية تسد احتياجاتهم، وبتشجيع التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع للإقبال على الزواج.
2. ضرورة تجاوز العديد من المظاهر الإجتماعية الزائفة المصاحبة لعادات ومراسم الخطبة والزواج.
3. ضرورة أن تسهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية إسهاما كبيرا في الحث على الزواج وإيجاد التدابير الشرعية للتقليل من تأخيره، ومنها الزواج الجماعي وتحديد المهور، وتعدد الزوجات، ومنع الزواج من الخارج.
4. مساهمة الدولة في التخفيف من متطلبات الزواج بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية والمادية يتجلى في:

أ- منح قروض للزوجين الشابين طويلة الأمد لتمكينهما من حياتهم الأسرية بعيداً عن الضغوط الاقتصادية.

ب- تنظيم عملية الزواج الجماعي التي تقوم بها وزارات الدولة ومؤسساتها ومنظماتها الحكومية والأهلية للحد من الآثار السلبية لتأخر سن الزواج لدى الشباب بشكل عام، ولدى الشباب الجامعي بشكل خاص.

ج-بناء الوحدات السكنية الشعبية والشبابية للمتزوجين الجدد، وبأسعار مخفضة حسب التكلفة.

5. إجراء المزيد من الدراسات وتعميمها على كافة شرائح المجتمع والتي تبحث في عوامل أخرى لم تقم الدراسة باختبارها مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الثقافية، والذاتية، والنفسية.... الخ.

المراجع

أ. المراجع العربية

أبو اسعد، احمد عبد اللطيف (2005). **اثر التكيف الزواجي في التكيف النفسي وتلبية الحاجات النفسية الأساسية لدى الأبناء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أبو أسعد، أحمد. (2008). **الإرشاد الزواجي الأسري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو توته، عبد الرحمن محمد(1998)، **علم الأجرام**، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندريه، مصر.

أبو زهري، علي زيدان والزعانين، جمال عبد ربه وحمد، جهاد جميل.(2008). اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له. **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص ص125-172.

أبو مصطفى، نظمي(2006)، العوامل المؤدية للزواج من خارج العشيرة دراسة ميدانية على عينة من أبناء المجتمع الفلسطيني، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، 1(1)، ص411-442.

أبوحوسة، موسى، (1994)، **تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد، عبدالرحمن توفيق(2006). **دروس في علم الإجرام**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

آل رشود، سعد محمد سعد.(2000). **اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف(دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانية بمدينة الرياض)**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

الطويل، هاشم (2006)، اتجاهات الطلبة العرب في الجامعات الأمريكية نحو الدراسة، والعمل -الدخل، والمستقبل، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية / الجامعة الأردنية** المجلد (23)، العدد(2) . ص ص 399-387 ، 2006

بدارنه، عادل لطفي (2005). **واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني وأبعادها الاقتصادية**، موقع نساء الأردن ، متوفر عبر www.women.jo

البداينة، ذياب (2003) **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي.** أكاديمية نايف العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجربوع، أيوب، الباتل، عبدالله، اليوسف، نوره، التويجري، حمد، الزين، داليا (2005).**المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، 4-6 كانون الثاني.

جمعية العفاف الخيري، (2004) ، **العنوسة الواقع والأسباب** .الندوة التي نظمتها جمعية العفاف الخيرية – عمان.

الجميلي، فتحية عبدالغني(2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

جوده، جهاد، وعلي حموده(2006). **علمي الاجرام والعقاب**، الامارات العربي المتحدة، دبي: أكاديمية شرطة دبي.

الجوير، إبراهيم مبارك، :(1995)**تأخر الشباب الجامعي في الزواج**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

الحسن، احسان، (2008). " **علم اجتماع الجريمة** "ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن .

حسن، محمد صديق، (2000) ، ظاهرة العنوسة، الأسباب والدوافع، **مجلة التربية** .العدد (50)، ص ص 84-116.

حسين، حميدي،(2003)،" **الخطر الجنائي ومواجهه**". نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر

الختاتنة، عبد الخالق، (1997) " تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن في الأردن، **مؤتة للبحوث والدراسات،** ع (8)، 3، 243-261.

الخضري، أسماء، (2009)، "**دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة البحرينية العاملة**"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التحديات التي تواجه المرأة البحرينية العاملة 7-9 نيسان 2009

خليفة، عبدالله حسين،(2000)، **التنمية والجريمة في العالم العربي: دراسة ميدانية،** بحث مقدم للمؤتمر الثامن والعشرين لقضايا السكان والتنمية، للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8-1999/12/10.

خوالدي، سليمان، (2004)، ظاهرة العنوسة أسبابها وطرق العلاج والوقاية، مكتب الخدمة الإجتماعية، فلسطين.

الخولي، سناء :(2004) **الأسرة في عالم متغير**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ربيع، عماد محمد، وفتحي الفاعوري، ومحمد العفيف(2010). **أصول علم الإجرام والعقاب،** الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

الرشيد، عماد الدين، (2000)، **العزوبة إلى أين،** دار الفكر، دمشق.

ساعاتي، سامية، (1998) **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي،** دار النهضة العربية، بيروت

السعيد، كامل، (1998)، **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني دراسة مقارنة** الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

السلمي، مشعل (2010).**النموذج السعودي لتطوير وتحديث التعليم العالي،** متوفرة عبر www.shura.gov.sa/.../ShuraArabic/ .../Dr.+Mishaal +Bin+ Mohammad +Al-Salmi

السناد، جلال ، (2007)، تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق)، **مجلة جامعة دمشق** – المجلد (23) العدد (1)، ص ص 83-124.

الشعباني، فاطمة، (1997)، **العوامل الاجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

الشهراني، عبدالله، (2002)، **العمر المفضل للزواج في المجتمع السعودي**، دراسة مسحية، جامعة الملك سعود، الرياض.

صادر، كارين، (1996)، **العنوسة مساحة أنثوية**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

الصالح، مصلح، (2002)، **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، دراسة في علم الاجتماع، عمان: مؤسسة الوراق.

صبيح، إنصاف(2003)، **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج دراسة مقدمة لنيل درجة مساعد مجاز في الخدمة الاجتماعية**، معهد الخدمة الاجتماعية، دمشق.

صديق، حسين، (2011)، الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية عرض- وتقويم، **مجلة جامعة دمشق**–المجلد (27)-العدد (3)، ص ص 323 -361

الضبعي، إبراهيم، (2000)، **تفشي العنوسة أسبابها وآثارها**، دار الشباب، الدوحة.

ضيف، عبد الودود، (2000)، **داء تفشي العنوسة أسبابها وآثارها وطرق علاجها**، دار الفلاح، الكويت.

الطيار، فهد عبدالعزيز، (2005)، **العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد الهادي، أحمد إبراهيم (2009) **السلوك التنظيمي: دراسة في التحليل السلوكي للرجل والمرأة في العمل والإدارة**، بنها: مكتبة الجامعة.

عبدالله، عبدالمنعم، (2005)، **العنوسة: أسبابها-أثارها-علاجها**، دارالأفاق العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

العتيبي، خالد سعد.(2004). **اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة**"دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الجامعة في مدينة الرياض". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.

العتيبي، شقير حمود، (2000)، **العنوسة، المشكلة والعلاج**، الإدارة العامة للثقافة والنشر - الرياض.

العرب إيمان محمد ، (2003)، **ملامح التغيرات في الأسرة المصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

العكايلة، محمد سند، (2006)، **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان

عمر، محمود احمد، وفخرو، حصة عبد الرحمن، والسبيعي، تركي، وتركي، أمنه.(2010).**القياس النفسي والتربوي**.الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

العمر، معن خليل(2005). **التفكك الاجتماعي**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

العموش، احمد (1995)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن – دراسة ميدانية. **مؤتة للبحوث والدراسات** ، ع (11)، 3 ، 157.

الغامدي، سعيد بن أحمد شويل.(2002). **اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكر في مدينة مكة المكرمة وعلاقته ببعض المتغيرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

الغزوي، فهمي، وعبدالعزيز خزاعله، ومعن خليل، ونايف البنوي، وجنان الطاهر(2006). **المدخل إلى علم الاجتماع**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الغزوي، فهمي؛ والبنوي، نايف (1996). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 39، العدد 2، ص ص128-142.

الغطريفي، بدر، (2006)، " **التنمية البشرية والجريمة : دراسة وصفية وتحليلية اعتماداً على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عُمان**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن .

غنايم، إبراهيم (2005). **استشراف مستقبل التعليم العالى للفتاة فى المملكة العربية السعودية حتى عام 2033**، متوفر عبر taibahuevents.com/studies/mehana.doc

الفوزان، عبدالله(2002). **قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة**، السعودية، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الكساسبه، فهد(2010). **وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل**، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

كفافي، علاء الدين (1999). **الإرشاد والعلاج النفسي الاسري**، مصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

مسعود، أماني(2007)، **العنوسة**: **أسبابها وتأثيرهاعلى شخصية المرأة**، التلوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.

المطيري، حنان (2009)، **العوامل الإجتماعية والإقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي**، رسالة ماجستير، جامعةالملك عبدالعزيز، السعودية.

منصور، محمد (2001)، **أسباب تأخر الزواج وعلاجها في الفقه الإسلامي المقارن**، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، الرياض.

ناصر، إبراهيم(2004). **التنشئة الاجتماعية**، الأردن، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع.

الناقولا ، جهاد (2003)، **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته** . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق.

نجم، محمد صبحي(2006). **الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النفيسة، عبدا لله عبد الرحمن إبراهيم.(2009). **اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الامنية: الرياض.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، الأردن، عمان: دار الشروق، الطبعة الثانية.

الوريكات، محمد عبدالله (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبدالله (2010). **مبادئ علم الإجرام**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثامنة** ، 2004-2008

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2010).**البحث الديمغرافي**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2011).**بحث القوى العاملة**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" **تقرير حول مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل" 2004م**.

يسر، أنور علي؛ وعبدالرحيم، آمال (1999). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

ب. المراجع الأجنبية:

Baber, Ray E., (1980): **Marriage And The Family**, New York, Mc Grow Hill,2nd Edition

Casey E. Copen, Kimberly Daniels, Jonathan Vespa, And William D. Mosher, (2012), First Marriages In The United States: Data From The 2006–2010 National Survey Of Family Growth. **National Health Statistics Reports** N Number 49 N March 22, P:1-21.

Cochrane,, W (2010). The Relationship Between The Perception Of Suffering As One Of The Types Of Economic Stress, In The Late Age Of Marriage, **Population And Development Review**، 20 (4): 811-29..

Durkheim, Emile. (1892). **The Division Of Labor**. The Free Press, London: Allen & Unwin.

Feingold, A. (1992).Gender Differences In Mate Selection Preferences: A Test Of The Parental Investment Model, **Psychological Bulletin**,112:125-139.

Jean, Michel Bessette, (1997) **Sociologie Criminelle** In Jean Pierre Durand Et Robert Weil, **Sociologie Contemporaine**, 2 Ed Paris: : Vigot,P. 605

Jones, G. 2004. Not ‘When To Marry’ But ‘Whether To Marry’: The Changing Context Of Marriage Decisions In East And Southeast Asia, In Jones, G. & Ramdas, K. (Ed.), **National University Of Singapore**: Asia Research Institute.

Marciano, T. D (1986). Families And Religions. In M. B. Sussman & S. K. Stienmetz. Handbook Of Marriage And Family. New York**: Plenum Press**, Pp. 285-315.

Simpsons, Roona. 2003. Contemporary Spinsters In The New Millennium: Changing Notions Of Family And Kinship. **New Working Paper Series**, Issue 10, July 2003. Gender Institute, London School Of Economics.

الملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الأخ الكريم / الأخت الكريمة.

تحية طيبة وبعد،،،،

يقوم الطالب بإجراء دراسة بعنوان: **الاتجاهات المجتمعية نحو دور العنوسة وارتفاع سن الزواج في زيادة معدلات الجريمة في منطقة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية**. على السجون في منطقة مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة في جامعة مؤتة، فإنني أرجو التكرم بالنظر في إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تنظمها قائمة الإستبانة المرفقة بمنتهى الدقة والموضوعية، ولا سيما أن ما تدلون به من آراء أو بيانات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الطالب

حسين خماش الزهراني

البيانات الأولية

1. النوع الاجتماعي	□1	ذكر	□2	أنثى				
2. العمر : ( ) سنة								
3.المستوى التعليمي	□1	أمـــي (لا يقـــرأ ولا يكتب	□2	يقـــــــرأ ويكتب	□3	ثانوي فأقل	□4	جامعي
4.الدخل الشهري: ( ) ريال								
5. الجنسية	□1	سعودي	□2	عربي	□3	أجنبي		
6. العمل	□1	قطاع عام	□2	قطـــــــاع خاص	□3	أعمال حرة	□4	عاطل عـــن العمل
7. هل سبق لك الزواج	□1	نعم	□2	لا				
8.عدد مرات الزواج: ( )								

القسم الثاني: يرجى قراءة كل فقرة من هذه الفقرات ووضع إشارة(√) عند البديل الذي يعكس رأيك.

الرقم	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق إطلاقاً
	ارتفاع سن الزواج					
1.	تأخر أحد أفراد الأسرة عن الزواج ينعكس على بقية أفراد الأسرة.					
2.	غلاء المهور يؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج.					
3.	فقدان الوالدين، أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة					
4.	الطموح الزائد في مواصفات الزوج أو الزوجة					
5.	يعزف الشباب عن الزواج هربًا من تحمل المسؤولية					
6.	إشباع الدافع الجنسي بطرق متعددة غير الزواج					
7.	حالة الأسرة المادية تؤثر في اتخاذ القرارات المناسبة في الزواج					
8.	مواصلة التحصيل العلمي					
9.	ارتفاع تكاليف المعيشة والحياة					
10.	تجاوز الفتى والفتاة سناً معيناً يؤدي إلى صعوبة اختيار الشريك					
	العنوسة					
11.	يسهم عدم منح الأهل الحرية للأبناء والبنات في اختيار الشريك للزواج في رفع معدلات العنوسة.					
12.	يسهم توجه الذكور إلى الزواج من الأجنبيات في زيادة معدلات العنوسة.					
13.	يؤدي رفض الفتيات الزواج بمن هم أصغر سنا منهن في زيادة معدلات العنوسة.					
14.	يسهم زيادة رفض الفتيات من الزواج من الرجال المتزوجين في زيادة معدلات العنوسة					
15.	يؤدي تفضيل كلا الجنسين عدم الزواج حتى الانتهاء من التعليم في زيادة معدلات العنوسة.					
16.	يساعد تشدد الأهل في الشروط الواجبة في اختيار الزوج في زيادة معدلات العنوسة.					
17.	يؤدي خوف الفتيات من فقدان أو ترك الوظيفة بسبب الزواج في زيادة معدلات العنوسة.					
18.	يساعد عدم اهتمام الأهل في البحث عن الشريك المناسب للزواج للأبناء في زيادة معدلات العنوسة.					
19.	تزيد حياة المدينة وعدم الاهتمام في العلاقات الاجتماعية بين السكان في زيادة معدلات العنوسة.					
20.	يساعد الشعور بالخوف من المسؤوليات المترتبة على الزواج في زيادة معدلات العنوسة.					

	العلاقة بين ارتفاع سن الزواج والجريمة					
21.	يسهم تأخر في سن الزواج إلى زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة					
22.	يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور إلى انتشار أشكال الزواج غير الشرعي والوقوع بالجريمة.					
23.	تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى انحلال المجتمع وتأخر في سن الزواج					
24.	يسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة					
25.	يسهم التأخر في سن الزواج في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة					
26.	يسهم عدم تفهم الأسرة واكتراثها بتأخر سن الزواج لأبنائها في ارتكاب الجريمة					
27.	أسهمت التقنيات الحديثة في انتشار البرامج والمضامين الإباحية في ارتفاع معـدلات السلوك الجرمي.					
28.	يسهم التأخر في سن الزواج في تشويه طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة تحت ستار شعارات مثل (حقوق المرأة، الحرية الفردية المطلقة).					
29.	يسهم غياب القيم والضوابط الاجتماعية في تمرد الشباب علـى ضـوابط الأسـرة التقليدية.					
30.	يسهم التفكك الاجتماعي في المجتمع إلى تأخر في سن الزواج والوقوع في الجريمة					
	العلاقة بين العنوسة والجريمة					
31.	يسهم الشعور بعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة إلى الوقوع في الجريمة					
32.	يسهم انتشار أشكال الزواج غير الشرعية في المجتمع في الوقوع في الجريمة					
33.	يسهم عدم الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غيـر الـشرعي الوقوع في الجريمة.					
34.	تسهم العادات والتقاليد المتبعة في الزواج في المجتمع في الوقوع في الجريمة.					
35.	يسهم الانفتاح الثقافي والانترنت في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة.					
36.	يؤدي عدم اكتراث أفراد المجتمع للمشاكل التي تواجه العانس إلى ارتكاب الجريمة					
37.	يسهم سهولة ممارسة الجنس الرخيص في زيادة العنوسة والوقوع في الجريمة					
38.	يسهم ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات إلى زيادة العلاقـات المنحرفـة ووقـوع الجريمة					
39.	يسهم قلة الوعي الديني بأهمية الزواج لدى أفراد المجتمع في ارتكاب الجريمة.					
40.	أدى الانفتاح الثقافي الى تشويه العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في المجتمـع لتطبيعها بأطباع غربية دخيلة.					

الملحق (ب)

قائمة المحكمين

قائمة بأسماء المحكمين

ت	الاسم	الكلية/ القسم
1	ا.د.ذياب البداينه	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
2	د.سليم القيسي	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
3	د.رافع الخريشا	كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع
4	د. هاشم العنزي	جامعة تبوك كلية العلوم التربوية/
5	د.نايل يوسف سيف	جامعة تبوك كلية العلوم التربوية/
6	ا.د.احمد عربيات	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس
7	د.صبري الطراونه	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس
8	د.احمد المطارنة	كلية العلوم التربوية/ قسم علم النفس

المعلومات الشخصية

الاسم: حسين خماش الزهراني

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علم الجريمة

السنة: 2013

هاتف رقم: **00966552251199**

البريد الإلكتروني: hussain00001@hotmail.com